المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد 04: يونيو 2019

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا- برلين، تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-4927

Journal of Iranian Orbits

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin

It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.

Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية - برلين- ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

*E-mail : **orbits@democraticac.de***

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.د نداء مطشر صادق الشرفه

مديرة المركز الديمقراطي العربي - بغداد

نائب رئيس التحرير

د. محمد محمد عبد ربه المغير

أستاذ التخطيط وإدارة المخاطر المساعد في الجامعات الفلسطينية.

هيئة التحرير

د. علي طارق الزبيدي/ العراق

أستاذة هيبة غربي_ الجزائر

د.ميثاق بيات الضيفي_ العراق

أ. عبد الرحمان فريجة/ الجزائر

رئيس الهيئة العلمية

دكتور إياد خازر المجالي- الاردن

الهيئة العلمية الاستشارية

دكتور.خضر القرغولي_ جامعة النهرين_ العراق

دكتور محمد زاهي المغيربي/ جامعة بنغازي /ليبيا

دكتور وليد كاصد الزيدي/ باحث سابق في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية /EHSSباريس/ فرنسا

د. عائشة عباش/ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر/ الجزائر

دكتور احمد الزروق الأنصاري/ جامعة بنغازي وأكاديمية الدراسات العليا/ بنغازي/ ليبيا

دكتورة شيماء الهواري/ جامعة الملك الحسن الثاني/ المغرب

دكتورة منال محمد احمد الريني/ أكاديمية العلاقات الدولية/ تركيا

دكتورة أمال محمد عبد المنعم/ جامعة الإسكندرية/ مصر

دكتور سعد الحاج بن جخدل/ جامعة ابن خلدون/ الجزائر

دكتور أمين الطاهر بلعيفة/ كلية العلوم السياسية والإعلام/ جامعة جيجل/ الجزائر

دكتور بلال عمر موزاي /جامعة سطيف/ الجزائر

دكتور سعيد عبد القادر عبيكشي/ جامعة الجزائر/ الجزائر

دكتور عماد محمد لبيد/ جامعة سطيف/ الجزائر..

د.بن علي لقرع/ الجزائر

د.فاطمة نسيسة/ الجزائر

د. عبلة مزوزي/ الجزائر

د. حاتم زايدة/ مدير مركز دراسات المستقبل - فلسطين

د. محمد علي عوض/ فلسطين

التنسيق والمراجعة

د. صباح أحمد أبو شرخ- فلسطين

د. محمد محمد المغير- فلسطين

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميًا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية التي لم يسبق نشرها.
- يقدم الأصل مطبوعًا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000-10.000) كلمة بخط (Simpelied Arabic) على أن ترقم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوى ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على أن يحتوى البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوى الصفحة الأولى من البحث على اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنجليزية)، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعي في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يشير فيما إذا كان البحث قد قّدم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث أو المساعدة في إعداده.
- ألا يكون البحث قد نشر سابقًا، وليس مقدمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

- تخضع الأبحاث المنشورة لبرنامج الإستلال العلمي (Turnitin)
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدة اسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحث المنشور في أعداد المجلة إلى اللغات الأخرى، من غير الرجوع إلى الباحث.
- ترسل البحوث على الإيميل (orbitd@democraticac.de)
- تخضع الأبحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتّها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت للنشر أم لم تقبل، وذلك وفق الآلية التالية:

أ. يبلغ الباحث بتسلّم المادة المرسلة للنشرة خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشرة موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ت. الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، علي يعملوا على إعدادها نهائيًا للنشر.

ث. الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

فهرس المحتويات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	أ.د نداء مطشر صادق الشرفه	كلمة رئيس التحرير	7
2	د. إياد المجالي – د. على طارق الزبيدي – أ. هيبة غربي	تقرير استراتيجي سياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط	9
3	أ. هيبة غربي	تحليل سياسي: هل تحتاج أمريكيا إلى العراق لمراقبة إيران	31
4	أ. عبد الرحمان فريجة	تقدير موقف: أدوات التأثير الإيراني على سوريا – العراق – اليمن	37
5	م.م محمد معزز الحديثي– أ. د خضر عباس عطوان	العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب	53
6	د. فراس عباس هاشم	اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التحولات الإقليمية	66
7	أ. عبد الرزاق الدغري	قضايا الاجتهاد ومناهجه في الفكر الشيعي الحديث. قراءه في مشروع مرتضى مطهري	89
8	أ. هيبة غربي	التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة 2003	113
9	أ.م. د. حسين أحمد دخيل – م. ميثاق مناحي العيسى	الموقف الأمريكي تجاه الدور الإيراني في سوريا والعراق في ظل تنظيم الدولة الإسلامية) داعش	126
10	أ. هالة محمود دودين	السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000-2019	144
11	أ. جاسم محمد حاتم	الدور الإيراني في الشرق الأوسط. المتغيرات الإقليمية– العراق– سوريا– أنموذجًا	165
12	د. شاهر إسماعيل الشاهر	سورية من حالة أزموية إلى معضلة– دراسة في الجيوبولتيك النقدية	181

كلمة رئيس التحرير

يصدر هذا العدد في ظل ظروف استثنائية حيث تشهد المنطقة توترًا متصاعدًا فالأزمات تتراكم والتنافس في أعلى ذروته، يتزامن معه تصعيد عسكري تتخلله الدبلوماسية المنضبطة أحيانًا وغير المنضبطة أحيانًا أخرى حيث تتوالى التصريحات بين قوة شرق أوسطية لا يستهان بقدراتها السياسية والدبلوماسية لعمق ارتداداتها الإقليمية يقابلها أكبر قوة عالمية تقود العالم وتتفوق اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا على ما عداها من القوى.

فبين التجديد والتذكير بفتوى تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل بما تتضمنه من أسلحة نووية وكيميائية وميكروبية وبين المناداة بعدم التخلي عن البرنامج الصاروخي، تصدر تصريحات تؤكد عدم وجود النية والقرار بشن حرب على طرف النزاع المعني، نلاحظ تارة تطرح اشتراطات لعل من بين أهمها ضرورة تعديل سلوك طرف النزاع، وأخرى يظهر الاستعداد للتفاوض دون شروط محددة مسبقًا.

تدور هذه الإشكالات وقد يستغرب بعض المحللين وقيادات دول المنطقة من كل ما يصدر من أطراف الأزمة المتراكمة والتي تضرب جذورها في عمق العلاقات ما بين هذان الطرفان الذين ما أن يتوافقا حتى ينهار هذا التوافق وتبرز الاختلافات الجوهرية بالمواقف والسياسات والأهم من ذلك المصالح الإستراتيجية لكليهما في المنطقة_ العراق وسوريا واليمن ولبنان زائدًا المضائق والخلجان والبحار_ وكذلك قضايا مهمة ومصيرية كصفقة القرن والتبادل التجاري مع الصين. الخ.

ملفات عديدة وشائكة لأنها تتعلق بمصالح واستراتيجيات تهم شريان الاقتصاد العالمي ألا وهو النفط وجيوبولتيكا دول النفط وخطوط التجارة والنقل العالمي _ حزام الحرير _ ، هذا الأمر ومن بين جملة من القضايا التي ذكرناها تتلخص طرق حلها بقبول طرفي الأزمة المتغيرات العالمية الجديدة والتي تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية عمومًا ومنطقة الشرق الأوسط خصوصًا. سيما وأن الحصار الاقتصادي وتدهور العملة وتخلخل هيكل الصادرات القائم على النفط بشكل كبير والذي قد برزت انعكاساته على أحد أطراف هذه الأزمة مما قد يدفعها إلى مزيد من استخدام أنصارها في المنطقة لإحداث ارتدادات كبيرة تؤثر بقدرٍ عالٍ من التأثير على الطرف الآخر لهذه الأزمة والذي قد يساهم بتغيير مكامن القوة في المفاوضات التي لابد أن تجري بينهما طالت الفترة الزمنية أم قصرت. لأن كلا طرفي الأزمة يدرك تمامًا قوة الضرر الذي قد يصيبه لو جعل الطرف الآخر يتلمس أنه خاسر، إضافة إلى إدراك كليهما بوضوح لمرافق وآليات صنع القرار لكليهما حيث الدراية والحكمة والحسابات الدقيقة والصبر والتفاوض ذو النفس الطويل والذي لا يفضي

إلى مواجهة مسلحة كما توقع البعض أو يتوقع وإنما يسعى الطرفان لترتيب الظروف التي تفضي الى إعادة توزيع مراكز القوة و النفوذ أو الحفاظ على ما جناه أحد الأطراف من مكاسب عميقة الأثر في المنطقة.

لذا يسعى صناع القرار لأطراف الأزمة إلى إدارتها بحنكة سياسية عالية واللجوء الى كل أنواع التفاوض من التفاهم وتوثيق المشتركات وصولًا إلى المساومة والردع والسعي للتغيير في بعض مراكز النفوذ في مناطق التنافس والتوتر الشديد.

من هنا طرح باحثوا هذا العدد تقريرًا استراتيجيًا وتحليلًا سياسيًا وتقدير الموقف إضافة الى البحوث العلمية المحكمة التي اعتادت المجلة على نشرها.

وهنا أقدم خالص امتناني لرئيس المركز الديمقراطي الأستاذ عمار شرعان والى الهيئة العلمية وهيئة التحرير ،إضافة الى باحثينا الكرام على ما قدموه من جهود لإصدار هذا العدد.

رئيس التحرير

ا.د. نداء مطشر صادق الشرفه

مدير المركز الديمقراطي_ بغداد

يونيو_ حزيران_ 2019

التقرير السياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط

Political Report: Iran's soft power in the Middle East

الدكتور إياد المجالي
أستاذ مساعد – مدير الاستشارات جامعة مؤتة
Dr.iyadmajaly@gmail.com
الدكتور علي طارق الزبيدي
كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية
الأستاذة هيبة غربي
باحث أكاديمي – الجزائر
Hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

يُعد مفهوم القوة الناعمة أحد المتغيرات الأساسية في حقل العلاقات الدولية وأصبح للقوة الناعمة دور كبير في السياسات الخارجية للفواعل الدولية ، وفيما يخص الجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد أعطت أهمية كبيرة للقوة الناعمة لأنها تمتلك مصادر تلك القوة مما جعلها تنجح في توظيف تلك الأبعاد الناعمة في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط ، من أجل تحقيق ما تسعى إليه من أهداف وحماية مصالحها الجيوسياسية ومواجهه التحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي وقد بينا في دراستنا هذه الأسس الفكرية التي قامت عليها هذه القوة التي اعتمدت عليها الجمهورية الإيرانية في سياستها الخارجية ، ودور تلك القوة في توجهات سياسة إيران الخارجية بالإضافة الى تناول كيفية توظيف القوة على اعتبار ان أهم (الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية) أهم وسائلها، وذات دور وتأثير على واقع ومستقبل المشاريع السياسية الإيرانية في المنطقة العربية والإقليم.

كما يناقش التقرير في هذا الإطار إشكالية قدرة إيران في توظيف القوة الناعمة في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وإمكانية تحقيق أهداف ومصالح وتطلعات النظام السياسي الحاكم في إيران منذ ثورة 1979م، بالإضافة الى تحديد دور هذه القوة على سلوكيات السياسة الخارجية وحدود تأثيرها في المجتمع الدولي.

Abstract:

The concept of soft power is one of the fundamental variables in the field of international relations. Soft power has become a major role in the foreign policies of international feuds. In the Islamic Republic of Iran, it has given great importance to soft power because it possesses the resources of this force. In order to achieve its goals and protect its geopolitical interests and face challenges at the regional and international levels. In our study, we have demonstrated the intellectual foundations on which this force was based, The role of this force in the orientations

of Iran's foreign policy, as well as how to use force as its most important means (diplomatic, cultural and economic) with a role and impact on the reality and future of Iranian political projects in the Arab region and the region

The report also discusses Iran's ability to use soft power in its foreign policy towards the Middle East and the possibility of achieving the goals, interests and aspirations of the ruling political regime in Iran since the 1979 revolution, as well as determining the role of this force in foreign policy behavior and limits of influence in the international community.

مقدمة :

إن القوة الناعمة من أهم أدوات تنفيذ وتحديد السياسة الخارجية وتوجهاتها السياسية منها والعقائدية والثقافية، كما تشكل أبرز المتغيرات الأساسية في حقل العلاقات الدولية ولها دور كبير في فهم السياسيات الخارجية للفواعل الدولية ومدى تأثيرها، خاصة بعد تراكم هذا الكم الهائل من المعرفة إثر ثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصال التي تنامت يشكل كبير في العقدين الماضيين، مما هيأ الظروف الموضوعية في القدرة على مراقبة السياسات وتقييمها، فيما يخص الجمهورية الإيرانية فقد استثمرت إستراتيجيتها هذه الأداة في سياستها الخارجية ووظفت إمكانياتها ومصادر قوتها الناعمة في تحقيق أهدافها ومصالحها في دول الجوار، اعتمدت مرتكزات هذه القوة عبر تفاعلها مع المتغيرات الدولية المتسارعة مما انعكس على توجهاتها ومكانتها إقليميا ودوليا.

في جانب تحديد الإطار العام لهذا التقرير حول القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، لابد بداية من تناول أهمية التقرير التي تكمن في تسليط الضوء على أداة غاية في الأهمية من أدوات النفوذ ووجه آخر من أوجه الصراع ، التي اكتسبت اهتمام الأنظمة السياسية في المنطقة العربية والمجتمع الدولي، وتوضيح تفاعلات دور هذا النوع من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية وحدود تأثيرها وتوجهاتها في الشرق الأوسط.

بينما يسعى هذا التقرير لتحقيق أهداف موضوعية علمية من خلال الإجابة على تساؤلات حول كيفية استثمار وتوظيف إيران للقوة الناعمة وإمكانيتها وأدواتها الدبلوماسية والثقافية والعقائدية، هذا بالإضافة الى تفسير مجالات ومسوغات استخدام القوة الناعمة وتحديد مصادرها وابرز الدلائل والمؤشرات على تأثيرها في مناطق النفوذ الإيراني .

فقد استدل التقرير على فرضية مفادها ان للقوة الناعمة الإيرانية مصادرها السياسية والثقافية وقيمها العامة التي أصبحت من الأساسيات التي يعتمدها النظام السياسي الحاكم في تنفيذ سياسته الخارجية، نظرًا لإمكانيتها من امتلاك مقومات هذه القوة الصاعدة التي مكنتها من فرض إرادتها والتأثير على فكر ورأي أطراف عدة في دول الجوار والسيطرة على عقول وأفكار الآخرين من شعوب المنطقة، فقد وظفت هذه القوة لتحقيق مكانة مؤثرة في الإقليم والمجتمع الدولي، بحيث أضحت إيران احد أهم الأطراف الدوليين المؤثرين في توازنات القوى في المنطقة الشرق أوسطية، بما ينسجم مع الإطار النظري لنظريات العلاقات الدولية

وبالتحديد المدرسة الواقعية ومرتكزاتها، في حين تطلب اعداد هذا التقرير منهجية علمية موضوعية في معالجة البيانات وتحليلها، لذلك استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتفسير دور للقوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

هيكل التقرير: –

- الإطار العام
- الأسس الفكرية للقوة الناعمة الإيرانية
- توظيف القوة الناعمة الإيرانية ووسائلها (الدبلوماسية و الثقافية والاقتصادية)
- دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط
- الخاتمة والمراجع.

1 . الأسس الفكرية للقوة الناعمة الإيرانية

الدكتور إياد المجالي

1.1 المفهوم الاصطلاحي: يُعد مفهوم القوة الناعمة محوري في فهم التفاعلات الدولية ، فهو يرتبط بمجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ويمثل الأساس الفكري الذي تعتمد عليه أدوات تنفيذ استراتيجية الدولة تجاه المحيط الدولي،خاصة وأن التفسير العلمي لمفهوم القوة يستند الى مضامين نظرية ورمزية تشير بمجملها الى انها سيطرة شخص على عقل وأفعال شخص آخر أو "القدرة على التأثير"[1] ، ويعرفها مودي لسكي بأنها استخدام الوسائل المتوفرة لدى الدول من أجل الحصول على سلوك ترغب في تتبعه دول أخرى[2]، لذلك لا يقتصر مفهوم القوة على القوة العسكرية أو الاقتصادية أو على وسائل الإكراه المادي بل يشمل كل مقومات القوة المادية والمعنوية فهي تحدد مكانة الدولة في المجتمع الدولي وطبيعة العلاقات الدولية مع الأطراف الدولية الأخرى، فهي تشكل قدرة أحد الأطراف على فرض إرادته وسيطرته على الطرف الآخر وجعله يقوم بالعمل الذي يحقق مصالح الطرف الأقوى بكل الوسائل المادية والمعنوية.

في حين بدأ مفهوم القوة الناعمة يشهد انتشاراً واسع النطاق في الحقول الأكاديمية والخطاب السياسي، ليُفسر بأنه نقيض للقوة الخشنة ويُعني بقدرة الدولة على صياغة خيارات الآخرين في الحصول على ما تريد عبر الجاذبية والاستقطاب بدلًا من الإكراه والعنف، بحيث تكون القوة الناعمة أداة تجعل الأطراف يريدون ما تريده أنت، من خلال استثمار موارد كالثقافة القيم السياسية البراقة والسياسة الخارجية القائمة على الدبلوماسية والحوار والتعاون الاعتماد المتبادل، كذلك "يقول فرانك فايبرت: أن التعريف الواسع للقوة الناعمة يأتي من نظرية العلاقات الدولية التي تشير إلى تحقيق الأهداف عن طريق الإقناع والتعاون بدلًا من استخدام القوة المسلحة أو العقوبات الاقتصادية أو غيرها من إشكال الإكراه"[3].

إن ظهور هذا النوع من القوة بعد الحرب العالمية الثانية كأداة للسياسة الخارجية وتشكلها كنظرية في علم السياسة، جعلها ذات علاقة مباشرة بازدياد تأثير وسائل الاتصال الجماهيري، فقد استند الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي والاشتراكي وتعزز باعتماد الاتحاد السوفيتي على نشر الإيديولوجية الشيوعية طوال الحرب الباردة مع الولايات المتحدة ، فقد اعتمدت هيمنة على العقول والميول، فظهرت تبعًا لهذا التوجه دعوات دولية لاعتماد الوسائل السلمية في حل الصراعات الدولية، لتخفيف عبء الخسائر البشرية والاقتصادية جراء استخدام القوة الخشنة، لذلك تولد شعور عام لدى الدول العظمى بأهمية الهيمنة

---

[1] David singer, International Influence, A formal Model ,the American political (Science Review,vol51,1987),p.420

[2] روبرت غلين ،الحروب والتغير في السياسة الدولية ، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي ،ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 5009،ص51.

[3] Frank Vibert, Soft Power and international rule-making, liberal institute, Berlin 2008 ,pp.5-6.

والغزو الثقافي واستثمار أدوات التأثير على الدول الأخرى بما يصب في مصالحها حيث باتت من أكثر الأساليب استخداماً[1].

1.2 أيديولوجية الثورة: تمكنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ ثورة 1979م من استثمار مقومات القوة الناعمة باعتبارها مصادر أساسية تسعى لتحقيق مصالحها، خاصة وأنها تمتلك ترسانة كبيرة من هذه المقومات الثقافية والقيم السياسية والاستراتيجيات السياسة الخارجية حملها نظامها السياسي الثيوقراطي الحاكم، الذي تأسس على مبادئ والمعتقدات الدينية التي يؤمن بها الشعب، مما أكسبها قوة ناعمة في محيطها العالمي، فجاءت الايدولوجيا إحدى أهم الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، بما تحويه من قيم سياسية نابعة من طبيعة الفكر السياسي المؤدلج الذي تسلم زمام السلطة عقب الثورة، رغبت هذه السلطة بالعمل على تقديم هذه القيم للانتشار والتصدير، بعد ان لاقت تأثيرا كبيرا في دول الجوار وأغلب دول الإقليم الشرق أوسطي، لتصبح هذه القيم ذات الطابع الديني الإسلامي من أهم المؤثرات السياسة الخارجية الإيرانية التي أعطت الثورة الإسلامية الإيرانية قوة ناعمة في محيطها وظفت له جميع الإمكانيات لإقامة نظام إسلامي عالمي.

غيرت هذه الثورة المؤدلجة عقائديا مجريات الحياة في إيران والعديد من دول الإقليم الشرق أوسطي، فقد استخدم النظام السياسي الديني الحاكم لإيران أدوات الأيديولوجيا الدينية لتأثير والتغلغل في العراق وسوريا واليمن والبحرين ولبنان والسعودية وبنسب متفاوتة لباقي دول الخليج العربي، لأنها قامت على أسس ومبادئ ومعتقدات دينية شيعية يؤمن بها مكون واسع من شعوب المنطقة، وبناء حواضن اجتماعية في الخليج العربي والشرق الأوسط، تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي ذو الأبعاد الطائفية، بشرتهم بالسلام والسعادة وأوجدت لهم أملًا بالتحرر من قيود الاستغلال الذي تمارسه أنظمتهم الحاكمة والقوى الكبرى[2].

خاصة وأن الأيديولوجيا هي تعبير عن الأفكار والاتجاهات العامة التي حملتها الثورة الإيرانية والتي تضمنت منظومة من القيم سعت أجهزة النظام السياسي الديني الحاكم للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تصديرها وتوسيع قاعدة انتشارها، مما اكسبها تأثيرًا كبيرًا في السياسة الخارجية وفي ردود أفعالها تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية، بمسوغ ارتباطها الوثيق بالدين ورفضها الفصل بين السياسة والدين في ممارسة صنع القرار الخارجي بأسس الحكومة الإسلامية والأممية الدينية ومبدأ الحياد[3]، وعدم التبعية لأي تكتل

---

[1] الباحثون السوريون، مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، 2015، http://www.syr-res.com

[2] محمدي ، منوجهر، الثورة الإسلامية في إيران مقارنة بالثورتين الفرنسية والروسية ، تعريب : حيدر نجف ، ط1 ، دار المعارف الحكمية ، لبنان2010، ص193.

[3] العواملة، خالد، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص518

سياسي دولي واستقلال متكامل، وتطبيق هذه الرؤى العقائدية على جميع بلدان الإقليم ودول الجوار، مما عزز توجه النظام إلى مبدأ تصدير قيم الثورة كأحد السبل لحماية منجزاتها وتجسيدها على أنها نموذج يقتدى على كافة شعوب العالم الإسلامي اتباعها، إذن هي ثورة مؤدلجه بطروحات فكرية وبمبادئ إسلامية شيعية تعد من أقوى المصادر في توليد ترسانة القوى الناعمة الإيرانية[1]، وهذا يفسر قدرة الدين كمحدد مهم للغاية في إيجاد القوى الناعمة وتحقيقه القدرة على جذب المسلمين وغير المسلمين بنهج وخط ثوري عقائدي.

1.3 دور النظام السياسي في رفد القوة الناعمة لإيران: المسوغ الذي اكسب النظام السياسي الحاكم في طهران قوة ناعمة تمثل في أيديولوجيا فكرية عقائدية ارتكزت على الدين الإسلامي والمذهب الشيعي، امتلك بها نفوذًا وتأثيرًا بين أغلب المسلمين قبل أربعين عام، نظراً للقوة العقائدية التي استطاعت جذب وجلب أغلبية كبيرة من المسلمين بواسطة الطروحات الروحانية العقائدية، يتضح منها تأثير العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية عبر حقب تاريخية متعاقبة لحكم التيارات الفكرية الدينية المحافظة منها والإصلاحية للسلطة السياسية في إيران، مما يدل على قوة المؤسسة الدينية الشيعية التي سبق لها وأطاحت بالشاه نشاه محمد رضا بهلوي صاحب السلطة العلمانية القوية والقوة المذهلة من الإمكانيات العسكرية والأمنية، خدم الاستراتيجية الأمريكية حتى بات رمزًا عنيداً للقوة الإقليمية قبل سقوطه، لتأتي الثورة الإسلامية الإيرانية وتثبت مكانه أيديولوجيا ما زالت تحكم وتتحكم في إيران والجيوب الشيعية في دول الإقليم مؤثرة في المجتمعات المحيطة بشكل قوي ومباشر[2].

في هذا السياق توصف الثورة بأنها حملت مضموناً فكرياً إسلامياً منذ اليوم الأول وأنها لازالت محتفظة بقدرتها على التأثير نتيجة لقدرتها على تطوير نفسها بأفكار ورؤى أممية إسلامية تسعى الى تطبيق الإسلام الشيعي على جميع البلدان العربية، بالإضافة الى رفض القوميات التي تسببت بشرذمة العالم وقسمت الأمة الإسلامية، كما أن الاستراتيجية التي وضعت بهذه الرؤى استندت إلى الأصول الدينية الشيعية وأسس المذهب الشيعي الاثني عشري[3].

كما ويشكل النظام السياسي الإيراني خصوصية في إستراتيجيته وصنع قراراته ، لذلك يعد من أبرز الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة، خاصة في جانب الهيكل التنظيمي لمؤسساته او لنظرية ولاية الفقيه التي أعطت المرشد الأعلى – الوالي الفقيه الصلاحيات المطلقة على أرض الواقع، حيث تطغى هذه

---

[1] كلام، صادق زيبيا، الصحوة الشيعية بوصفها قوة ناعمة، تحليل إخباري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، www.studies.aljazeera.net

[2] اللباد, مصطفى, حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه, ط1, دار الشروق,القاهرة,2005وص6

[3] نصار, مرنا وليد, المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003 - 2015), المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين,www.democraticac.de

الصلاحيات على الدستور والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فهذا الجانب من تأثير النظام السياسي في صنع القوة الناعمة بات محوري ومركزي في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد وخارجها، بمسوغ أن سلطة النظام السياسي بهذا الإطار تتوافق مع طبيعة الثورة ومقتضياتها.

إن قوة النظام السياسي ضمن هذا السياق تنعكس من ممارساته السياسية غير التقليدية وتطبيق نوع نادر من الديمقراطية الدينية، حفظها الدستور الإيراني لعام 1979م وتعديلاته 1989م، ليحقق نفوذاً للنظام السياسي مرتبط بنص المادة (56) التي تنص على السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان (لله) عز وجل، الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب هذا الحق الإلهي أو استغلاله[1]، هذا يفسر قوة النظام وقدرته على التأثير في العالم الخارجي واستقطاب عدد من مكونات المجتمعات العربية والإسلامية حول هذا النهج السياسي، باعتباره احد مصادر القوة الإيرانية الناعمة المؤثرة في سياستها الخارجية.

1.4 هوية المجتمع الإيراني: بينما تشكل الهوية الإيرانية ركن أساسي من الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة في الشرق الأوسط، فقد تميزت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإرث حضاري فارسي ممتد لآلاف السنين أمتزج بالثقافة الإسلامية، انعكست بشكل واضح في ثقافة المجتمع الإيراني وهويته الحضارية من خلال دورها المحوري الذي ساعد على رفع رصيد القوة الناعمة وتحديد سلوكها السياسي، لاعتبار موضوعي يوضح أنها متغيرات مجتمعية ذات صلة وثيقة بردود أفعال النظام السياسي الديني الحاكم في طهران تجاه مختلف القضايا الداخلية والخارجية، فالقوة الناعمة لإيران اقترنت بالمصدر الرئيس لجذب الآخرين وممارسة إقناعهم بالأفكار المراد نشرها وتصديرها والتأثير بهم حولها لتحقيق النتائج والأهداف المطلوبة، فهي بلا شك هوية المجتمع لأنها تتماثل بالتقاليد والأفكار والعقائد والمناهج الفلسفية والآداب والفنون في مجتمع بلاد فارس، حيث تجتمع هذه الثقافة على شكل قيم وممارسات شعبوية جماهيرية ونخبوية كثمرة لنشاط مرتبط بالبيئة الإيرانية، التي تُفعل قدرتها في التواصل مع الآخرين بمخزون كبير من الثقافة المنتج الطبيعي للتعدد العرقي والقومي والديني في إيران مما يولد القوة الناعمة والتأثير في الشرق الأوسط.

إن النشاط البشري لهذا التعدد يسعى لتنمية الوعي والاستفادة من التقدم العلمي من أجل تحقيق حياة ملائمة لشعوبها، لذلك تعد الحضارة التي ترتبط بالجانب الاجتماعي حصيلة تفاعل هذه المكونات المجتمعية ومجموعة الثقافات فيما بينها بشكل مستمر وتكاملي، مما انعكس بشكل أو بآخر على تأثيرها في العلاقات

[1](56) مادة من الدستور الجمهوري الإسلامية الإيرانية لعام (1979م), ط1, المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية, دمشق, 1985,ص71

الدولية لأنها ذات قدرة على جذب الآخرين[1]، في الجانب العملي يمكن إسقاط هذا التأثير من الموقع الجيوستراتيجي المحوري للجمهورية الإسلامية الإيرانية البالغ الأهمية في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة التجانس الثقافي والحضاري مع الحضارة الإسلامية مما مكنها من رفد قوة إيران الناعمة ومنح صانع القرار السياسي الإيراني ثقة كبيرة وقدرة على توظيف الدين وكافة مقومات وعوامل ومصادر القوة الناعمة في تحقيق مشاريعه التوسعية وفي سياسته الخارجية ونقل قيم الثورة وتصديرها إلى العالم الخارجي.

1.5 السياسة الخارجية الإيرانية: في حين تشكل السياسة الخارجية أبرز الأسس التي قامت عليها القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، خاصة وأنها تمثل سلوك النظام السياسي الإيراني وردود أفعاله تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، فهي بلا شك أكثر الأسس تأثيراً في تحقيق الأهداف والمصالح الإيرانية التي تستثمر أدوات الدبلوماسية منها والاقتصادية أو العسكرية أو الدعائية، إلى جانب ما تمتلك من قيم وطروحات ومبادرات تعزز العلاقات الثنائية الإقليمية والدولية وبسلطة شرعية لحكام وصانعي القرار في الجمهورية الإيرانية.

لذلك يتناول الباحثون السياسية الخارجية الإيرانية بشكل من الاهتمام في المعالجة والتحليل، لحجم تأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي، فهي المصدر الأهم للقوة الناعمة والمؤطر الأبرز لمصالحها وتوجهاتها ضمن أسس الدين الإسلامي الشيعي والدستور الإيراني لعام 1979 وتعديلاته 1989م الذي أعد لتحقيق هذه الرؤية، ورفض السياسة الخارجية كافة أشكال التسلط والخضوع للأجنبي على قرارات النظام السياسي الحاكم، برد فعل اتخذه صانع القرار السياسي للموائمة بين الخيارات المتاحة في تحقيق مصالح إيران وأهدافها، خاصة وأنه اعتمد مبادئ استقطبت شعوب المنطقة كأفكار وتوجهات تحررية واستقلالية في قراراتها ونهجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبناء هيكلها السياسي ضمن دستور إيراني انطلق به رأس النظام ومؤسساته المدنية والعسكرية من عقيدة دينية رفع شعار لا شرقية ولا غربية، تسعى إلى عدم اتباع أي محور دولي والحياد عن القوى الكبرى وتكتلاتها السياسية، مما انعكس على هوية إيرانية إسلامية شيعية ذات خصوصية دينية[2]، فهي تحقق الأهداف التي يسعى النظام السياسي الحاكم في إيران الوصول إليها من خلال القوة الناعمة بأقل التكاليف خلافًا للقوة الصلبة.

[1] نصار، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003 - 2015)، المركز الديمقراطي العربي

[2] أيزدي، بيزن، مدخل الى السياسة الخارجية الإيرانية، ترجمة سعد صباغ،ط1،الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000، ص201

2.دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط

أ. هيبة غربي

مثلت إيران واحدة من القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط التي لديها مجموعة متنوعة من عناصر القوة الناعمة، فضلاً عن ميزات إيران نفسها، والتي سعت باستمرار لاستثمارها بصورة مثلى لتسويق سياساتها إقليمياً ودولياً، فالأيديولوجية الإسلامية والمذهب الشيعي والحضارة الفارسية القديمة تعد بمثابة عناصر تفوق في الدبلوماسية الشعبية الإيرانية، فضلاً عن خطابها السياسي الخارجي الموجه ضد الأنظمة الديكتاتورية وقوى الاستكبار العالمي ومناصرة القضية الفلسطينية ومعاداة إسرائيل، مثلت بمجملها مرتكزات السياسية الخارجية الإيرانية لتحقيق الغزو الناعم لدول الجوار والمنطقة، والتي مثلت بدورها أيضاً عناصر جذب للكثير من التنظيمات السياسية والعسكرية والتي تبنت بدورها نفس المفاهيم والمصطلحات.

بالمقابل فإنه على الرغم من النجاحات التي حققتها إيران في مجال توظيف القوة الناعمة، واجهت هذه الأخيرة مشكلة استيعاب التناقضات الناشئة بين خطابها السياسي وممارساتها الناعمة، ففي الوقت الذي تُسخر فيه إيران كل قواها الناعمة لإقناع العالم بنجاح نموذجها السياسي، تمارس في نفس الوقت سياسات خارجية صلبة تسعى إلى طمس الحدود وإلغاء سيادة الدول من خلال تدخلها المؤثر في شؤون الدول الأخرى[1].

هنا بالذات تحدث المفارقة بينما حققته إيران في مجال توظيفها للقوة الناعمة وبين سياساتها الخارجية الصلبة التي تسعى من خلالها إلى طمس الحدود وإلغاء سيادة الدول، خاصة وأن هذه القوة لها دور كبير في توجيه السياسة الخارجية لإيران. وهو ما نسعى الى تحليله في هذا التقرير.

المطلب الأول: سياسة إيران الخارجية

تُمثل سياسة إيران الخارجية دائماً إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكاً حقيقياً للمتعاملين معها؛ ومرد ذلك أنّ طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداول أن تلك المسألة، فضلاً عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة. ويلاحظ في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م تصاعداً في النفوذ الإقليمي لإيران؛ فهي تقبع على موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي

[1] إلياس، فراس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 10/05/2019.

والهجومي في نفس الوقت، بيد أنه، أي الجيوبولتيكي الإيراني، جعلها أيضاً عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار.

وعليه، تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة وهذا ما يُعد إحدى الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل. بالإضافة إلى أنها بلد نامي تفتقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أنّ هذا النفوذ الإقليمي جاء في كثير من الأوقات على حساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، خاصة في ظل الحصار المضروب عليها، فضلاً عن الاحتجاجات الداخلية بسبب فشل سياساتها الاقتصادية الداخلية المعارضة لسياسة إيران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك من مواردها[1].

وعلى هذا الأساس يمكن القول بان السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط قد مرت بـثلاثة مراحل أساسية، المرحلة الأولى منذ نشأة الجمهورية الإسلامية سنة 1979، والمرحلة الثانية منذ الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990، أمّا المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي المرتبطة ببدء ما يسمى بالربيع العربي. خاصة أنّ وصول تيار الإسلام السياسي في عدد من البلدان العربية، قد شجع إيران على أن تستفيد من ذلك الوضع وزيادة تأثيرها ونفوذها الإقليمي[2]، فبالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية المتمثلة في التعايش السلمي والحوار بين الحضارات، والسعي لبناء عالم يعيش في سلام ووئام بما يضمنه من ثقافات مختلفة، هذا إلى جانب العمل على إنهاء المواجهات بين الشعوب وإزالة أسباب التوتر بينها وبين مختلف الدول[3] وغيرها.

فهي تقوم أيضاً على نظريات جميعها تهدف إلى إعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط وفق أسس إيديولوجية استعمارية، تخدم مصالح القوى التي تهيمن على هذا الإقليم، والمستهدف أساساً فيها هو العالم العربي عبر تغييب أي دور له في هذه الاستراتيجيات، والقضاء على فاعليته السياسية والاقتصادية والحضارية أهمها: نظرية القومية الإسلامية "الشيعية"، نظرية تصدير الثورة الخمينية الإيرانية، واعتبارها أهم وظائف الدولة الإسلامية الإيرانية، لإقامة الحكومة العالمية العادلة، نظرية الولي الفقيه، نظرية أم القرى، التي تقوم على

[1] البطنيجي،عياد، "السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، موقع: http://cssrd.org.lb، 10/05/2019.
[2] عيسى، محمد ضياء الدين، "السياسة الإيرانية الراهنة اتجاه دول حوض النيل"، مجلة آفاق افريقية، م13، ع 46، 2017، ص 128.
[3] عيسى، "السياسة الإيرانية الراهنة اتجاه دول حوض النيل، ص 132.

مفهوم أنّ إيران هي مركز "الإسلام" العالمي، وأخيراً نظرية "الشرق الأوسط الإسلامي"، التي تفرض الهيمنة على الشرق الأوسط كاملاً وفي قلبه العالم العربي، وفرض قيام حكومة إسلامية عالمية تقودها إيران، وهيت تقاطع مع نظريات الشرق الأوسط الجديد والكبير والموسع "الأمريكية والإسرائيلية" على السواء[1].

إنّ أهم استراتيجية تقوم عليها إيران في توجيه سياستها الخارجية هو قدرتها على توظيف أدواتها وإمكاناتها الدبلوماسية ومنها كيف تنظر إلى مفهوم القوة الناعمة وما مصادر القوة التي تدير بها مصالحها في مناطق نفوذها، خاصة وان القوة الناعمة بالنسبة لإيران هي أهم الأدوات التي استخدمتها ولازالت تستخدمها في توجيه سياستها الخارجية، لذلك كان لا بد من تسليط الضوء على القوة الناعمة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط ضمن هذا التقرير.

المطلب الثاني: القوة الناعمة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبلها في الشرق الأوسط

يُثير توظيف القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية التساؤل حول مدى قدرة الحكومات على توظيف هذه القوة وتوجيهها بصورة معينة نحو المستهدفين بها لتحقيق أهداف الدولة[2]. إيران دولة حالها حال الدول الأخرى لها من الإمكانات والموارد السياسية ما يؤهلها للاضطلاع بادوار إقليمية ودولية ذات شأن استراتيجي مؤثر، كما لها من الخصوصية السياسية في إدارتها للازمات في الشرق الأوسط من منطلق المصلحة القومية العليا[3]. وقد سعت هذه الأخيرة ومنذ قيام ثورتها الإسلامية، عبر طموح بناء ذاتها كقوة إقليمية كبرى، تنشر نفوذها في المجال الحيوي الذي يعتبر محيطها الاستراتيجي، أي توظيف شقين أساسيين من مفردات قوتها الشاملة، كالقوة الصلبة العسكرية تحديداً، إلى جانب القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى بناء حواضن اجتماعية في الخليج العربي والشرق الأوسط، تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي ذو الأبعاد الطائفية. وفي سبيل ذلك انطلقت الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية الناعمة إلى مبدأ "**شد الأطراف أو الربط الاستراتيجي**"، القائم على ربط محركات الفعل السياسي الشيعي في البلدان الأخرى بالإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، فذهبت باتجاه الدعم السياسي والعسكري لحزب الله في لبنان، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وجماعة خط الإمام في الكويت، مستندة إلى دستورها الذي يعطيها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول. تحت ذريعة نصرة المظلومين والمستضعفين في الأرض[4]. إضافة إلى ذلك

---

[1] الياس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"،

[2] علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019، ص 61،

[3] فراس الياس، "**مستقبل مكانة إيران في الشرق الأوسط**"، 2017، ص 102.

[4] **المرجع نفسه**، ص 126.

توظيفها أطراف إقليمية غير دولتية في خدمة إستراتيجيتها الإقليمية، الساعية إلى إنشاء كيانات طائفية موالية متجاوزة للحدود القومية، تمتد من إيران إلى لبنان ويشمل العراق وسوريا[1]. وكمثال على ذلك فقد عملت طهران على تغيير نهجها في سوريا، بالاعتماد على القوة الناعمة بدلاً من العسكرية، بهدف ضمان استمرار وجودها، وقطف ثمار دعمها للنظام السوري طيلة الأعوام السابقة. فهي تسعى من خلال هذه المخططات إلى تثبيت وجودها في سوريا ما بعد انتهاء الصراع، من خلال تطبيع وجودها الثقافي والاجتماعي في المجتمع السوري، ممّا يضمن استمرار تأثيرها حتى بعد انتهاء الصراع في سوريا. كما أنّ تثبيت هذا الوجود على الأراضي السورية يضمن لإيران دعم دورها الإقليمي في المنطقة من خلال تسهيل وصولها لحليفها حزب الله عن طريق ربط إيران بـــ لبنان مرورا بـــ دمشق وبغداد. كما سيساعدها هذا الوجود في مواجهة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليها...وهو ما عبّر عنه أمين سر الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني السوري المعارض، "**رياض الحسن**"، في تصريح خاص لمدونة مصدر سوريا قائلاً: "**إنّ ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على طهران للخروج من سوريا جعلها تبحث عن باب آخر لتثبيت احتلالها لسوريا، بعد أن شعرت بالخطر الذي يحوم حول وجودها العسكري**"، وأضاف "**أنها وجدت في التغلغل الثقافي وسيلة جديدة لتحقيق أهدافها**" [2].هذا الدور الخارجي غير المعتاد يحسن صورتها وموقفها وموقعها على الساحة الدولية بوصفها قوة سلام، وذلك في ظلّ اتهامات وانتقادات حادة لدورها الإقليمي وتسببها في حالة الفوضى ورعاية الإرهاب وعدم الاستقرار التي تضرب المنطقة[3].لكن على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها إيران في هذا المجال، إلاّ أنّ ما تمارسه من ادوار تطبيقية في الشرق الأوسط اليوم، افقد دبلوماسيتها التي تعبر احد أهم أدوات القوة الناعمة في الكثير من محتواها وتأثيرها السياسي[4]. إذ كانت تقصد من سياستها الخارجية إلا نقل خبرتها الواسعة في تكوين الميليشيات المسلَّحة ونشر الفوضى والعنف، وهو الأمر الذي تمتلك فيه إيران خبرة واسعة ساعدها على تحقيق الدمار الشامل ثم إعادة الاعمار الذي سيساهم في دمار آخر، حيث أن التغيير الديمغرافي المصاحب لهذه المخططات الإيرانية قد ينتج عنه توترات طائفية بين السكان الأصليين والسكان الشيعة الذين يتم إعادة تسكينهم، الأمر الذي سيساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار في هذه المناطق[5].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 117.

(2) غيث الأحمد، "**ما بعد انتهاء الصراع: كيف ستحفظ إيران وجودها في سوريا**"، مركز رفيق الحريري في الشرق الأوسط، موقع: http://www.achariricenter.org، 2019/05/11.

(3) محمود حمدي أبو القاسم، "**إيران: سياسات التدمير وطموحات الإعمار**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع:https://rasanah-iiis.org ، 2019/05/12.

(4) فراس الياس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"، **المرجع سبق ذكره**.

(5) محمود حمدي أبو القاسم، **المرجع سبق ذكره**.

النتائج:

_ موقع إيران الجيوبوليتيكي المتميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت. فهي تحاول أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة.

_ إنّ أهم إستراتيجية تقوم عليها إيران في توجيه سياستها الخارجية هو قدرتها على توظيف أدواتها وإمكاناتها الدبلوماسية ومنها كيف تنظر إلى مفهوم القوة الناعمة وما مصادر القوة التي تدير بها مصالحها في مناطق نفوذها.

_ إنّ ما تمارسه إيران من أدوار تطبيقية في الشرق الأوسط اليوم، افقد دبلوماسيتها التي تعبر احد أهم أدوات القوة الناعمة في الكثير من محتواها وتأثيرها السياسي. إذ كانت تقصد من سياستها الخارجية إلاّ نقل خبرتها الواسعة في تكوين الميليشيات المسلَّحة ونشر الفوضى والعنف، وهو الأمر الذي تمتلك فيه إيران خبرة واسعة ساعدها على تحقيق الدمار الشامل ثم إعادة الاعمار الذي سيساهم في دمار آخر.

التوصيات:

_ وقف التدخل الإيراني في المنطقة العربية، الذي أدى إلى إذكاء الطائفية واستشراء الإرهاب، وتمدد الجماعات الإرهابية وتكوين ودعم ميليشيات طائفية مسلحة، الأمر الذي يُشكل تهديدًا للتماسك المجتمعي في الوطن العربي.

_ تسوية العلاقات الأمريكية الإيرانية وضرورة إتباع حلول غير اقتصادية، وبالتحديد تغيير السياسة الخارجية الإيرانية، فما دام المذهب الشيعي الإيراني يسمح بتحديث الإسلام، فلم لا تُحدِّث إيران سياستها الخارجية لضمان مستقبلها وتحقيق مصلحتها الخاصة من جهة، وحماية الشرق الأوسط من العنف والفوضى واللاستقرار من جهة ثانية .

_ انطلاقاً من السياسة الخارجية الإيرانية نُشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

3. توظيف القوة الناعمة الإيرانية ووسائلها (الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية)

د. علي طارق الزبيدي

3.1 مفهوم القوة الناعمة: فهي تمثل إمكانية التوصل إلى الهدف المطلوب عن طريق التأثير الإيجابي في الآخرين وجذبهم، بعيداً عن التهديد واستخدام القوة الصلبة، وهذه القوة تعتمد على طرُق وأساليب ممنهجة وفقاً لأسلوب دبلوماسي ذكي، إذ يتم بموجبه إقناع الآخرين بتنفيذ ما نرغب به دون استخدام أساليب قهرية، متجاوزة بذلك اللجوء إلى الحروب التقليدية وأنفاق الأموال الطائلة على القوة الصلبة.

تؤكد القوة الناعمة في هذا الجانب على أن يكون للدولة قوة روحية ومعنوية تتجسد في الأفكار والمبادئ والأخلاق من خلال تفعيل المجالات الدبلوماسية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والثقافة والفن والدعاية، مما يدفع لآخرين إلى تقدير هذا التوجه والإعجاب به ومن ثم اتباعه.

وهو مفهوم طرحه المفكر جوزيف ناي[1] من جامعة هارفارد لبيان القدرة على جذب الآخرين دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة القسرية، تم استخدام المصطلح للتأثير على الرأي العام وتغييره من خلال استخدام وسائل دعائية دبلوماسية خاصة ومن خلال دراسة المجتمعات وما ترغب به، حيث ابتكر جوزيف ناي هذا المصطلح في كتابه الصادر في تسعينات القرن الماضي ومن ثم قام بتطوير المفهوم في كتابه الصادر عام 2004 بعنوان القوة الناعمة وسائل النجاح في السياسة الدولية، يتم استخدام المصطلح في الوقت الحالي على نطاق واسع في الشؤون الدولية من قبل المحللين وطلبة العلوم السياسية والسياسيين المحترفين .

3.2 توظيف القوة الناعمة الإيرانية: حاول النظام الإيراني في العام 2005م، استخدام كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تتم تعبها إيران ضمن استراتيجية واحدة ضمن سياسات واضحة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الاستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد ومشروعها التوسعي وتصدير الثورة، لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية للبلاد.

وقد وضع النظام في ذلك العام وثيقة تُعرف باسم الاستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025)، أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران: 2025". وهي تُعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني، تضع

1المساعد السابق لوزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، الرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطنية، Joseph S. Nye, The Paradox of American Power, Oxford University Press, USA; 1 edition, 2003, p. 8-12: see also: Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Public Affairs, New York, 2004, p:5-8

التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عامًا، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء).

وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصاديًا، وعلميًا، وتكنولوجيًا، وتصبح نموذجًا ملهِمًا ولاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في العالم الإسلامي استنادًا إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية[1] .

حيث تمنح هذه الوثيقة أهمية قصوى للمنطقة المحيطة بإيران والتي تضم خمسة نظم تحتية، هي: شبه القارة، والشرق الأوسط العربي، والخليج العربي، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وهي مناطق تستهدفها القوة الناعمة الإيرانية بالدرجة الأولى وفق عدد من الأدوات والوسائل الثقافية والقيمية والأدوات السياسة .

3.3 أدوات القوة الناعمة الإيرانية: تمتلك إيران ترسانة هائلة من الأدوات التي تساعدها على توجيه مصادر القوة الناعمة والتي اشتملت الجوانب الثقافية والسياسة والاقتصادية للبلاد في الاتجاه المراد والذي يحقق في نهاية المطاف مصالح البلاد العليا وأهدافها الاستراتيجية، وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة من المواضيع داخل البناء الثقافي والسياسي والاقتصادي،

أولاً: الجانب الثقافي والقوة الناعمة

تُعدُ الثقافة مصدراً أساسياً من مصادر القوة الناعمة لأي دولة من دول العالم، إذ أن القوة الناعمة تعتمد اعتماداً كلياً على الجانب الثقافي والإنساني للدولة وتعد الثقافة مفهوم واسع للغاية يتضمن اللغة والمفاهيم والمبادئ المجتمعية والسلوك الجمعي والتأريخ الحضاري والديني للبلد.

وتُعرف الثقافة على أنها مجموعة القيم والممارسات التي تعكس صورة واضحة للمجتمع، وقد تعددت إشكال ومفاهيم الثقافة، الأدب، الفن، التراث الحضاري، التعليم العالي، التاريخ، الدين.

[1] علي حسين باكير،اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية، القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء، 17 أبريل، 2013، بحث منشور على الموقع
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D

1.**اللغة:** تعد اللغة من الأسس التي تعتمد عليها الثقافة لكل بلد إذ يرى الباحثون أن اللغة الفارسية عنصر أساس في اجتذاب الثقافات الأخرى من مختلف المشار بذلك لأنها دخلت في تركيب العديد من اللغات الأخرى في العالم كاللغة التركية والهندية والأوردية، العربية والأرمينية، والجورجية، والسواحلية وغيرها، فاللغة هي أساس البعد الثقافي إذ تعد اللغة الفارسية من اللغات المعروفة عالمياً والمستخدمة على نطاق واسع في العالم بسبب المهاجرين الإيرانيين خارج البلد إذ قاموا بنشر اللغة في أنحاء العالم وبذلك انتشرت الثقافة الإيرانية بمديات واسعة في مختلف دول العالم الشرقي والغربي. [1] .

2.**البعد الحضاري:** الإمبراطورية الفارسية هو الاسم التاريخي للمنطقة التي قامت عليها الإمبراطوريات والدول الفارسية والتي تشكل اليوم الجمهورية الإسلامية في إيران تقع الإمبراطورية الفارسية شرق وشمال شبه الجزيرة العربية، تأسست الإمبراطورية الفارسية عام 559 ق.م، وتعتبر الإمبراطورية الفارسية، من أعظم الدول التي سادت المنطقة قبل ظهور الإسلام، حتى إنها تفوقت على الإمبراطورية البيزنطية في الشهرة والقوة، إن ذلك البعد الحضاري المتميز لإيران جعلها محط أنظار جميع الدول، إذ إن الدول ذات التاريخ والحضارة العريقة تستمد قوتها من الإرث الحضاري لها ويعد مصدر قوة لا يستهان به، ويعد الإرث الحضاري والتاريخي من أهم عناصر دعم وإبراز القوة الناعمة لإيران، .كما أن حضارة تعود إلى ثلاثة آلاف عام لا بد ان تكون مفعمة بالتأثير التاريخي والخبرات العميقة في سياساتها وعلاقاتها مع دول العالم[2].

3.**السياحة :** تمتلك إيران تنوعاً جغرافياً متميزاً ومناخ معتدل أغلب أشهر السنة وفيها العديد من المواقع السياحية الدينية والأثرية، وتُعَدُ البلد الثامن والستين من البلدان الجاذبة للسياح، إذ يزورها في كُل عام تقريباً مليون سائح، وكانت أحد أقطاب السياحة في العالم، لكنها تراجعت قليلاً بعد الحرب العراقية الإيرانية خلال ثمانينيات القرن العشرين والتي وصفت بأنها أطول حرب في القرن[3]، إذ أثرت على القوة الإيرانية الناعمة بشكل سلبي حيث من المعروف أن الدخول في صراعات وحروب طويلة يغير وجهة نظر العالم نحو الدولة الداخلة في الصراع، وتقل بذلك جاذبيتها بل تنعكس الصورة الإيجابية عنها إلى صورة سلبية لا تليق

---

[1] Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Op. Cit., p:11.
انظر ايضاً : محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013، ص 23.

[2] علي حسين باكير،اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.

[3] Iran’s foreign tourist arrivals continue to increase, Tehran Times, volume 11366, 13 Feb. 2012 www.tehrantimes.com/component/content/article/95390

بمكانتها العالمية، والركون إلى السلام والأمن يزيد من مكانة الدولة وجاذبيتها بين دول العالم، إلا ان إيران استعادت موقعها ومكانتها السياحية بعد انتهاء الحرب وحلول السلام[1].

4.الفن الإيراني والقوة الناعمة: يُعد الفن من أهم وأبرز مصادر القوة الناعمة الإيرانية إذ تتميز بالتقدم في مجال الفن الرفيع والمتحضر ويعد عامل جذب هام لإيران إذ يزورها ملايين السياح بحثاً عن أشكال الفنون وتاريخ نشوؤها وأنواعها، فإيران تستقطب الفنانين والعلماء والسياح من مختلف دول العالم الباحثين عن أصول الجمال والفن الراقي، إن كلمة فن مصدر الضرب من الشيء أو النوع، والفن في عرف أرباب البيان وعلماء الإنشاء هو تصوير الطبيعة والسمو بها غلى ما فوق الطبيعة والفنون الجميلة أو الصنائع الفائقة سبعة (الشعر، الخطابة، الموسيقى، النحت، التصوير، العمارة، الرقص) إن الفن: صناعة، مهارة، حذق وعندما ظهرت الحضارة على وجه الأرض، عرفها الروم والفرس، منذ آلاف السنين قبل الميلاد، كانت فنونه مبدئية أي غير مشذ به، وبمرور الزمن ثقفوها، أذ أصبح الفن الفارسي مثالاً للرقي والتقدم الحضاري وقد يكون الفن أحد أهم دعائم القوة الناعمة الإيرانية إذ تفتقت قرائح شعرائهم بأروع أبيات الشعر والقصيد، كما ألف كتابهم العديد من القصص والروايات والمسرحيات «هومير، يربيدس، سفوكليس»، كما برعوا في التصوير والنحت «فدياس»، وبممارستهم للحياة واكتشاف الجميل وصنعه وإبداعه، «كان الفن عند شعب إيران لا يعني نقل الواقع المرئي المطابق وتقليده التقليد المطابق، إنما تذهب الفنون لدى الحضارة الفارسية أبعد من ذلك إذ تعمق النظرة للأشياء وتنفثيها روح الفن حتى تكون الرؤية للحياة والطبيعة أبلغ وأوسع شمولية لذا فالفن يعد أحد أهم أعمدة القوة الناعمة الإيرانية، فلا قيمة للعمل الفني إذا لم يبرز صفة الشيء ويظهر عنصره الجمالي ويقلد مميزاته، وينفث فيه روحًا من الفن وإشعاعًا من الجمال.

واشتهرت بلاد فارس بالفن المعماري البديع وغيره من المعابد والأديرة، كما اشتهرت بالنحت والتماثيل والزخارف والنمنمات، كان تطور الفن الأوروبي في العصور المتوسطة وما قبلها يعتمد على حد كبير على مؤثرين:

أولهما: التراث الإغريقي والروماني الذي انتقل إلى أوروبا، إما عن طريق الإمبراطورية الرومانية الشرقية في القسطنطينية وإما عن طريق الاكتشافات الجديدة للفنون الرومانية واليونانية في الشرق الأدنى وإيطاليا وفي أجزاء الإمبراطورية الرومانية.

[1] Iran tourism: after the nuclear deal, https://surfiran.com/iran-tourism-nuclear-deal

وثانيهما: الفن الإسلامي الذي انتقل إلى الغرب، إما عن طريق البيزنطيين مباشرة وإما عن طريق الأمويين والعباسيين، حيث كانت للشعوب الفارسية فنون أخرى «موسيقى، رقص، غناء، تمثيل، شعر، قصص وروايات ومن آدابهم الشهنامة، كليلة ودمنة، رباعيات الخيام التي ترجمت إلى العربية وهذا هو الخط الذي سار عليه الفنان الفارسي في كل الحقب الفنية[1].

3.4 الاقتصاد الإيراني والقوة الناعمة: تعد إيران ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط والتاسع والعشرون في العالم بحجم 337.9 مليار دولار (2010م) ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط والغاز، حيث أنها تميزت صناعياً وزراعياً وتجارياً، وأن حوالي 20 ٪ من الأراضي الإيرانية صالحة للزراعة، تنتشر مناطق إنتاج مواد الغذاء الرئيسية في بحر قزوين ومنطقة في وديان شمال غرب البلاد، في حين أن مناطق أخرى تتطلب الري لإنتاج المحاصيل الناجح، تمتلك إيران 10% من احتياطيات النفط المؤكدة بالعالم، وهي عضو في منظمة البلدان المصدر للنفط أوبك، وتنتج 4 ملايين برميل يوميًا أكثر من نصفها يصدر إلى الخارج فيما تذهب الكمية الباقية للاستهلاك المحلي، وتقدر الاحتياطات المؤكدة ب152 مليار دولار، في عام 2013م بلغ الدين الخارجي الإيراني عند 7.2 مليار دولار مقابل 17.3 مليار دولار في عام 2012م، إذ يعد ذلك مؤشرًا واضحًا لدعم وإسناد القوة الناعمة الإيرانية إذ أن الدولة القوية هي التي تكون محط أنظار الجميع كما قال جوزيف ناي إضافة إلى أن القوة الاقتصادية تسمح للدولة بزيادة المساعدات لدول العالم الأمر الذي يزيد من رصيدها في مجال القوة الناعمة، والصناعات الإيرانية المتميزة تصب في صالح قوتها الناعمة بسبب اجتذابها للعديد من تجار العالم الراغبين في استيراد منتجاتها، فالاقتصاد والقوة الناعمة يسيران باتجاه واحد ويتناسبان طردياً مع بعضهماً[2].

3.5 السياسة الداخلية والقوة الناعمة: تمتلك إيران نظامًا سياسيًا فريداً يسير وفق مفهوم الديمقراطية الدينية يصلح أن يكون مصدراً من مصادر القوة الناعمة الإيرانية لما يقدمه من جديد في هذا الموضوع، وكونه بديلاً عن النظم التقليدية المعروفة في العالم الذي يجمع بين الدين والسياسة بشكل عميق ويعد ذلك بحد ذاته جاذبًا كبيراً للدول الإسلامية المحيطة التي ترغب بتطبيق التعاليم الدينية ودمجها مع السياسة الداخلية والخارجية وبذلك يكون النظام المختلط الديني والسياسي مصدراً من مصادر القوة الناعمة الإيرانية

---

[1] محمد خير حسن سيد أحمد رفاعة،الفن الفارسي، مقال متاح على محرك بحث سودارس، 7-12-2010 الموقع الالكتروني https://www.sudaress.com/alsahafa/18219

[2] the world fact book, central intelligence, agency, "https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html"

على الرغم من أن الأصوات في الغرب تعارض هذا النمط من أنظمة الحكم إلا أن عديداً من دول الشرق تؤيد ذلك النظام[1] .

وفي السياق يؤكد رئيس مجلس الشورى البرلمان الإيراني علي لاريجاني: "إن إحدى نظام الحكم في إيران الذي يجمع بين الدين والدولة وبشكل ديمقراطي انتخابي أنه قدّم نموذجًا للديمقراطية الدينية التي تستند إلى التصويت الشعبي ومقاومة المتسلط بما يتماشى مع القيم الإسلامية"[2]، ويقود النظام طبقة من رجال الدين على رأسهم الولي الفقيه المرشد الأعلى، ويفتح المجال واسعًا للسياق الانتخابي أن يأخذ مكانه في النظام السياسي ليفرز قيادات بشرعية شعبية، ويتيح حرية الاختيار للجميع، وقد استمر على هذا المنوال في سياق تراكمي منذ العام 1979 وحتى اليوم.

3.6 السياسة الخارجية والقوة الناعمة: فقد اعتمدت إيران على فكرة أساسية مفادها أن السياسة الخارجية يجب أن تحمل طابع ديني قابل للتصدير نحو الخارج فالفكرة الأساس التي يقوم عليها النظام في إيران هو نقل الأفكار والسلوك السياسي الذي تؤمن به إيران نحو دول العالم وهذا ما تطمح له أغلب القوى الكبرى في العالم فعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تنادي بقيم معينة واليابان والصين وروسيا، كما أن إيران أيضاً تمتلك مخزون كبير من الأفكار والتوجهات ترغب في أن يعتنقها الآخرون وهنا تبرز القوة الناعمة الإيرانية التي تتمثل في مد جسور المساعدات إلى الدول الإسلامية القريبة والبعيدة ونشر ثقافتها وأفكارها، وقد يشكل ذلك تهديداً لقوى أخرى أو خروج عن السياق الدولي المعهود إلا إنها مستمرة في النهج الذي تتبعه مع أغلب دول العالم التي تتقبل الثقافة والسياسة الإيرانية.

بناء على ما تقدم تواجه إيران انتقادات لاسيما من قبل دول الغرب إلا أن الولايات المتحدة وأوروبا دخلت في اتفاق مع إيران عام 2015 حول القوة النووية واستخداماتها وهذا مؤثر قوي للتقارب الغربي مع إيران ويصب في مصلحة جميع الأطراف الدولية، إلا أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تراجعت عن الاتفاق الذي أبرمته إدارة الرئيس السابق أوباما ما شكل تأثيراً سلبيًا على نوع العلاقة بين الطرفين الأمريكي والإيراني التي شهدت تراجعاً بسبب التحول المفاجئ في السياسة الأمريكية نحوها وهي نقطة تسجل لصالح إيران فيما يتعلق بالسمعة الدولية والالتزام بالاتفاق[3].

---

[1] bakhash, Shaul, Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution by Shaul, Bakhash, Basic Books, c1984 p.158-9

[2] Arjomand, Said Amir, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, Oxford University Press, c1988, p.144

[3] علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية، القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء، 17 أبريل، 2013، بحث منشور على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D.

نتيجة لخصوصية النظام الثيوقراطي الحاكم في طهران، انعكست بشكل مثير وكبير قدرته الفائقة في توظيف القوة الناعمة ضمن أدوات سياسته الخارجية والتأثير في محيطه الإقليمي والدولي، بإطار مسوغات موضوعية أبرزها المتغير الدولي الذي تعامل مع القوة الناعمة كخيار أقل كلفة وأكثر فاعلية عن غيره من الإمكانيات التي تحدد القوة سواء الصلبة أو الذكية، فهي بلا شك تعد من وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في الوصول إلى مكانة متميزة في الساحة الدولية، إضافة إلى أن ميزان القوى في المنطقة بات يعتمد على القوة العسكرية والعناصر التقليدية لها، بل أصبح أيضًا يرتبط بعناصر ذات أبعاد ناعمة قادرة على توظيف أمثل لتلك الأبعاد وإضافتها إلى العناصر التقليدية الأخرى لتساند القوة الناعمة وتقويها.

كما أن موقع إيران الجيوبوليتيكي والجيوسياسي قدم إلها فرصة كبيرة في استثمارها لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت، فهي تحاول أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة.

الخاتمة:

في أعقاب تحليل الأسس الفكرية التي قامت عليها القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط واعتمدتها في سياستها الخارجية، وتفسير دور تلك القوة وكيفية توظيفها على اعتبار أن إمكانياتها (الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية) أهم وسائلها، وذات دور وتأثير على واقع ومستقبل المشاريع السياسية الإيرانية في المنطقة العربية والإقليم، لهذه الاعتبارات يخلص التقرير إلى إنّ أهم استراتيجية تقوم عليها إيران في توجيه سياستها الخارجية هو قدرتها على توظيف أدواتها وإمكاناتها الدبلوماسية ومنها كيف تنظر إلى مفهوم القوة الناعمة وماهية مصادر القوة التي تدير بها مصالحها في مناطق نفوذها، خاصة وأن ما تمارسه إيران من أدوار تطبيقية في الشرق الأوسط اليوم، أفقد أداتها الدبلوماسية التي تعد أحد أهم أدوات القوة الناعمة في الكثير من محتواها وتأثيرها السياسي، إذ كانت إيران تقصد من سياستها الخارجية نقل خبرتها الواسعة في تكوين الميليشيات المسلَّحة ونشر الفوضى والعنف في أغلب مناطق نفوذها.

ومن أبرز الجوانب التي خلص إليها التقرير السياسي لقوة إيران الناعمة في الشرق الأوسط، أنها أصبحت قوة أكثر فاعلية في تأثيرها وجذب الآخرين بسبب اعتمادها على مصادر الثقافة والقيم السياسية وسياستها الخارجية وهويتها الإيرانية الممتزجة مع الحضارة الإسلامية.

المراجع:

الكتب:

- أيزدي، بيزن، مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية، ترجمة سعد صباغ، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000.
- روبرت غلين، الحروب والتغير في السياسة الدولية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
- علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019.
- اللباد، مصطفى، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005.
- محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013.
- محمدي ،منوجهر، الثورة الإسلامية في إيران مقارنة بالثورتين الفرنسية والروسية، تعريب: حيدر نجف، ط1، دار المعارف الحكمية، لبنان 2010.

المجلات الدورية:

- عيسى، محمد ضياء الدين، "السياسة الإيرانية الراهنة اتجاه دول حوض النيل"، مجلة آفاق افريقية، م13، ع 46، 2017.
- العواملة، خالد، الثورة الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص518
- الياس، فراس ، "**مستقبل مكانة إيران في الشرق الأوسط**"، 2017.

المواقع الالكترونية:

- الباحثون السوريون، مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت، 2015، http://www.syr-res.com
- البطنيجي،عياد، "السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني: http://cssrd.org.lb،10/05/2019.
- علي حسين باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية، القدرات وحدود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء، 17 أبريل، 2013، بحث منشور على الموقع
http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134111021512664 14.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D
- غيث الأحمد، "ما بعد انتهاء الصراع: كيف ستحفظ إيران وجودها في سوريا"، مركز رفيق الحريري في الشرق الأوسط، موقع: http://www.achariricenter.org،11/05/2019.
- فراس الياس، "الركائز الرئيسية للدبلوماسية الشعبية الإيرانية"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com،10/05/2019.
- كلام، صادق زيبيا، الصحوة الشيعية بوصفها قوة ناعمة، تحليل اخباري، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، www.studies.aljazeera.net
- رفاعة، محمد خير حسن سيد أحمد، الفن الفارسي، مقال متاح على محرك بحث سودارس، 7-12-2010 الموقع الالكتروني https://www.sudaress.com/alsahafa/18219

- أبو القاسم ، محمود حمدي، "إيران: سياسات التدمير وطموحات الإعمار"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 12/05/2019.
- نصار، مرنا وليد، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003 – 2015)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، www.democraticac.de

المراجع الاجنبية:

- Arjomand, Said Amir, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran, Oxford University Press, c1988, p.144.
- bakhash, Shaul, Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution by Shaul, Bakhash, Basic Books, c1984 p.158-9
- http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html%20%5BAccessed%206%20Jan.%202014%5D
- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html
- singer, International Influence, A formal Model ,the American - political (Science Review,vol51,1987),p.420
- - Frank Vibert, Soft Power and international rule-making, liberal institute, Berlin2008 , pp.5-6
- - Iran tourism: after the nuclear deal, https://surfiran.com/iran-tourism-nuclear-deal
- Iran's foreign tourist arrivals continue to increase, Tehran Times, volume 11366, 13 Feb. 2012
- Joseph S. Nye, The Paradox of American Power, Oxford University Press, USA; 1 edition, 2003, p. 8-12: see also: Joseph S. Nye, Soft Power: The Means To Success In World Politics, Public Affairs, New York, 2004, p:5-8
- Seyed Hossein Mousavian & Mohammad mehammad Mehdi Mousavian, buildian on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security, Journal for peace and nuclear disarmament ,2018, vol.1, No.1, pp.180-181 .
- The world fact book, central intelligence, agency - www.tehrantimes.com/component/content/article/95390

الملحق:

المادة (56) من الدستور الجمهوري الإسلامية الإيرانية لعام (1979م)، ط1، المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق، 1985،ص71.

تحليل سياسي: هل تحتاج أمريكيا إلى العراق لمراقبة إيران

Political Analysis: Dose America need Iraq to monitor Iran

هيبة غربي

Hiba Gharbi

باحثة في العلوم السياسية والاستراتيجية

Hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

إن ما يجري الآن من إعادة انتشار للقوات الأمريكية في العراق بهدف مراقبة إيران ما هو في الحقيقة إلاّ للسيطرة على مقدرات البلد واحتلاله من جديد، ولكن بطريقة يمكن أن نقول أنها ناعمة ولها مقبولية. وعليه فإنّ ما صرّح به "**دونالد ترامب**" في الحقيقة ما هو إلاّ بهدف البقاء في العراق والسيطرة على النفط العراقي. بطريقة ناعمة بدلاً من فرض البقاء بالقوة الصلبة (العسكرية). بمعنى أنّ أمريكا ليست بحاجة إلى العراق لمراقبة إيران وإنّما هي تتخذ هذه المراقبة كذريعة لتحقيق مصالحا الخاصة لا أكثر ولا اقل. فأمريكا كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

Summary:

The redeployment of US troops in Iraq to control Iran is really only to control and reoccupy the country's capabilities, but in a way that can be said to be soft and acceptable. So what Donald Trump really said was only to stay in Iraq and control Iraqi oil. In a soft way rather than imposing a solid (military) survival. In the sense that America does not need Iraq to monitor Iran, but it is taking this observation as a pretext to achieve a reconciliation, no more and no less. America, like any other major country, guarantees no one but reconciliation, and irrevocable reconciliation is not linked to a person or a system.

الكلمات المفتاحية: أمريكا / العراق/ مراقبة أمريكا لـــ إيران

key words : America / Iraq / US control of Iran

تهدف زيادة النشاطات الأمريكية على الأراضي العراقية، والتأكيد الرسمي للإدارة الأمريكية حول التواجد العسكري، إلى تحقيق عدد من الأهداف بالنسبة لهذه الأخيرة، منها ما يتعلق بالعراق ومساعدة المؤسسات العراقية للاعتماد على نفسها في الفترة القادمة ومكافحة الجماعات الإرهابية وخاصة في ظل عودة نشاطات "**تنظيم داعش**" واستغلاله للفراغ الأمني في بعض المناطق في العراق، ومنها ما يتعلق بالمنطقة بشكل عام، حيث من الممكن تكثيف التواجد العسكري في العراق لاتخاذه منطلقاً للعمليات العسكرية في سوريا في ظل الانسحاب الجزئي منها، بالإضافة إلى مراقبة طهران وتحجيم النفوذ الإيراني في العراق عن طريق تشجيع الدول العربية على التعامل مع الحكومة العراقية وتنشيط العلاقات التجارية وفتح باب الاستثمار في العراق لمنع استفراد إيران بالسوق العراقية خلال الفترة القادمة. وهو ما أكده الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" في إحدى مقابلاته قائلاً: "**إنّ بلاده أنفقت ثروة كبيرة على قاعدة "عين الأسد" الجوية في غرب العراق وأنّ على الولايات المتحدة الاحتفاظ بها**" وأضاف "**أنّ أحد الدوافع وراء رغبتي في الاحتفاظ بهذه القاعدة هو أنني أريد مراقبة إيران على نحو ما، لأنّ إيران تُمثل مشكلة حقيقية**"[1]. هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه الدراسة التحليلية ...**هل فعلاً أمريكا تحتاج إلى العراق لمراقبة إيران**....؟. لانجاز هذه الدراسة التحليلية سنتناول ثلاثة محاور وخلاصة تحليلية وهي كالتالي:

أولاً/ استخدام أمريكا العراق لمراقبة إيران:

تخشى طهران من قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام العراق للإضرار بالمصالح الإيرانية، ودعم الحركات والجماعات المعارضة للنظام الإيراني ودفعهم للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي الإيرانية، بالإضافة إلى قيام القوات الأمريكية ببناء قواعدها في المناطق الإستراتيجية في العراق لمنع اكتمال الطريق الاستراتيجي لإيران الذي يمر بالعراق إلى سوريا، وهذا ما يُهدد النفوذ الإيراني في العراق بشكل كبير. إذ تحاول الإدارة الأمريكية فرض واقع سياسي وعسكري جديد في العراق بعد الانتهاء من تنظيم داعش، وهو عدم السماح لإيران بالاستفراد بالعراق كما كان في السابق، حيث أنّ هناك كتل سياسية تؤيد التواجد الأمريكي وتعتبره ضرورياً في هذه المرحلة، بالإضافة إلى حدوث تغيير كبير في المزاج الشعبي نحو القوات الأمريكية، أين أصبح الكثير من العراقيين ينظرون إلى التواجد الأمريكي كأمر طبيعي ولا يرونه احتلالاً جديداً، بل لديهم أمل في مساهمة هذا الأخير في تخفيف وطأة النفوذ الإيراني داخل العراق.

يبدو أنّ الإستراتيجية الأمريكية في العراق تقوم على تفكيك النفوذ الإيراني بشكل تدريجي، وهذا الخيار أفضل من المواجهة العسكرية مع أدوات إيران في العراق، لأن المواجهة العسكرية ستتسبب بانهيار

[1] زيد عبد الوهاب، **"مستقبل التواجد الأمريكي في العراق"**، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 2019/05/20.

الاستقرار الهش الموجود في العراق والتي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة عليه في الوقت الحالي، وبالتالي تجنب المواجهة مع الميليشيات والأدوات الإيرانية في العراق، لان التصادم العسكري يؤدي إلى عودة الفوضى والدمار إلى العراق [1].

إنّ الوجود الأمريكي في العراق سيؤدي إلى خلق 3 احتمالات:

الاحتمال الأول/ هو المزيد من التوتر بين البلدين أمريكا وإيران، هذا ما يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين الطرفين أين يسعا كلاهما إلى البقاء عن طريق أسبقية الأمن، وتكون هذه المعضلة نتيجة النظرة الواقعية لكلا الطرفين القائمة على الشك وسوء الظن والتشاؤم إزاء إمكانية حل الصراعات والحروب من اجل المحافظة على البقاء وحماية الحدود والهوية الثقافية من الاعتداءات الخارجية. وهو ما يوحي الى قيام حرب باردة ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعدما كان الاتحاد السوفياتي طرفاً رئيسياً في الحرب الباردة الأولى.

الاحتمال الثاني/ هو حدوث أزمة جديدة في العراق وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية داخل الدول خاصة وان الحديث عن الوجود الأمريكي في العراق هو حديث يمس السيادة والاستقلال ويقلل من مكانة العراق ..علماً أنّ القانون والدستور العراقي لا ينص على اتخاذ العراق كمحطة للاعتداء على دول الجوار، وعلى هذا الأساس فان أي ضربة عسكرية على إيران ستقابلها ردة فعل عراقية من الفصائل والجهات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية. وعليه ومن منظور سياسي، قد تعني مغادرة الولايات المتحدة للعراق الآن انزلاق الأخير في الفوضى مجدداً وترك البلد فريسة للنفوذ الإيراني الذي أصبح يُسيطر على المؤسسات الحيوية في البلاد. ولم يعد هذا بالأمر بمستبعد خاصة إذا استمرت الولايات المتحدة في تشكيل سياستها في العراق دون أخذ الرأي العام العراقي عين الاعتبار، فحلفاء الولايات المتحدة في العراق يتناقصون باضطراد، وينحسرون في زوايا ضيقة.

الاحتمال الثالث/ التلميح من خلال هذا الوجود إلى إبرام صفقة ما في المستقبل في إطار الضغط الأمريكي الاقتصادي على إيران، بمعنى أنّ إيران يمكنها أن تجلس على طاولة المفاوضات وإعادة ترتيب أوراقها في الشرق الأوسط، على أساس أنّ المراقبة ليست هي نفسها المهاجمة خاصة وان الولايات المتحدة غيرت إستراتيجيتها من الاحتواء إلى المواجهة، والمواجهة هنا يمكن أن تكون اقتصادية، دبلوماسية،

[1] زيد عبد الوهاب، **المرجع نفسه**.

اجتماعية وغيرها. فمن خلال هذا الاتصال تمر المعلومة بوضوح وتخلق نوع من الشفافية وتقل المعضلة الأمنية بين الطرفين (أمريكا وإيران).

ثانيا/ أسباب مراقبة أمريكا لـــــ إيران:

هناك منطق واضح وراء تصريح "**دونالد ترامب**" حين أعلن أنّ الولايات المتحدة ستحتفظ بقواعدها في العراق بغية مراقبة إيران عن كتب، فالعراق بالنسبة للولايات المتحدة يُشكل الممر الاستراتيجي الذي قد يُمكنها من خلاله السيطرة على تحركات إيران في المنطقة وأنشطتها النووية. والإبقاء على التواجد العسكري الأمريكي في العراق سوف يُساهم بالطبع في قطع الاتصال بين إيران وأذرعها في سوريا ولبنان[1]. إنّ تفكيك النفوذ الإيراني في العراق لن يقتصر على جانب واحد، بل كافة الجوانب والمجالات التي نجحت إيران في السيطرة عليها منذ سنة **2003** وحتى الآن، فالجانب الإيراني نجح خلال السنوات الماضية من احتكار السوق العراقي ورفع نسبة الصادرات إلى العراق، بالإضافة إلى السيطرة على الجانب الثقافي والديني وإخضاع المؤسسات الدينية، بالتزامن مع تأسيس الميليشيات الطائفية المسلحة لتكون قوات موازية للجيش العراقي والمؤسسات الأمنية الرسمية، ودعم الأحزاب السياسية للسيطرة على قرارات البرلمان، وهذا يتطلب محاربة النفوذ الإيراني في هذه المجالات بشكل تدريجي يمنع التصادم المسلح ولا يؤدي لانهيار الدولة ويضمن تحجيم النفوذ الإيراني، ومن المناسب القيام بهذه الخطوات في الوقت الحالي في ظل الانشغال الإيراني بالعقوبات الأمريكية وإمكانية عودة المظاهرات الشعبية في الداخل التي تعاني من الظروف الاقتصادية القاسية والإجراءات القمعية[2] .

إضافة إلى هذا وذاك فان الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" عازم على تصحيح الخطأ الذي ارتكب من قبل الإدارتين الأمريكيتين السابقتين "**جورج دبليو بوش**" و"**باراك أوباما**" فالأول باحتلاله للعراق سنة **2003**، قد قدم للنظام الإيراني هدية إستراتيجية لا تُقدر بثمن حينما أسقط نظام الرئيس العراقي السابق "**صدام حسين**" العدو اللدود له، والثاني عززت سياساته المتهاونة مع النظام الإيراني نفوذه وتغلغله بكل مفاصل النظام السياسي العراقي بشقيه الحكومي وغير الحكومي. إذ بـــ سياساتهما إزاء العراق دشنا لنظرية جديدة في العلاقات الدولية وهي "**نظرية المستفيد من الاحتلال**"[3].

---

[1] شكر خلخال، "**خطاب ترامب وأزمة التيار السياسي المعتدل في العراق**"، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org، 2019/05/23.

[2] زيد عبد الوهاب، **المرجع سبق ذكره**.

[3] "**أمريكا والعراق ما بعد داعش**"، مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/04/22.

تعمل أمريكا على تغيير نهجها في العراق بالاعتماد على القوة الناعمة بدلاً من القوة العسكرية بهدف ضمان استمرار وجودها. أين وجدت حجة مراقبة طهران وسيلة جديدة لتحقيق أهدافها، إن لم نقل أنها استخدمت في سياستها الخارجية نفس الوسيلة التي اتبعتها إيران لضمان بقائها في العراق حفاظاً على نفوذها هناك، ألا وهي القوة الناعمة التي تسعى من خلالها إلى بناء حواضن اجتماعية في الخليج العربي والشرق الأوسط، تتقبل وتؤيد طرحها التوسعي ذو الأبعاد الطائفية، مستندة إلى دستورها الذي يعطيها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة نصرة المظلومين والمستضعفين في الأرض.

ثالثاً/ أهداف المراقبة:

استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الوقت والجهد في العراق على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية[1]، من خلال التعاون الأمني والاستخباراتي وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية، إضافة إلى قيامها بتدريب القوات العراقية المسلحة بكل صنوفها، وإعادة تأهيلها من حيث التنظيم والتسليح، وكذلك إعادة تأهيل المناطق المتضررة. إضافة إلى هذا وذاك فلدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قنصلية في العالم في "**أربيل**" عاصمة إقليم كردستان العراقي، وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من بنائها **600 مليون دولار** أمريكي، فهي تعد من بين أكبر السفارات الأمريكية من حيث المساحة[2].

انطلاقاً من هذه المعطيات نجد أن ما يجري الآن من إعادة انتشار للقوات الأمريكية في العراق بهدف مراقبة إيران ما هو في الحقيقة إلاّ للسيطرة على مقدرات البلد واحتلاله من جديد، ولكن بطريقة يمكن أن نقول أنها ناعمة ولها مقبولية. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج أن تُعطى لها الشرعية في أي بلد كان فما بالك بالعراق الذي هو مُدين لها بالتخلص من النظام السياسي السابق ومُدين لها أيضاً بـــ محاربة تنظيم داعش، فلولا قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لما تمكن العراق بآي شكل من الأشكال القضاء على داعش. ضف إلى هذا وذاك فان الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر العراق ولاية من ولاياتها حتى وان لم يكن ذلك رسمياً، فهي تُعطي لنفسها الحق بان تتدخل بكل صغيرة وكبيرة طالما أعطت مالاً ودماءاً داخل العراق ....لهذا فالعراق يُمثل بالنسبة لها نقطة إستراتيجية ونقطة انطلاق في أي سياسة تتخذها.

---

[1] مثال الآلوسي، **"دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مستقبل العراق"**، معهد واشنطن، موقع: https://www.washingtoninstitute.org، 2019/05/27.

[2] "أمريكا والعراق ما بعد داعش"،**المرجع سبق ذكره**.

وعليه فإنّ ما صرّح به "**دونالد ترامب**" في الحقيقة ما هو إلاّ بهدف البقاء في العراق والسيطرة على النفط العراقي. بطريقة ناعمة بدلاً من فرض البقاء بالقوة الصلبة (العسكرية). بمعنى أنّ أمريكا ليست بحاجة إلى العراق لمراقبة إيران وإنّما هي تتخذ هذه المراقبة كذريعة لـــ تحقيق مصالحا الخاصة لا أكثر ولا اقل.

انطلاقاً من هذه الدراسة التحليلية نجد انّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وأمريكا واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح الأمريكية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فأمريكا كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

المراجع:

1_ زيد عبد الوهاب، "مستقبل التواجد الأمريكي في العراق"، **مركز العراق الجديد، موقع:** https://www.newiraqcenter.com، **2019/05/20**.

2_ شكر خلخال، "خطاب ترامب وأزمة التيار السياسي المعتدل في العراق"، **معهد واشنطن، موقع:** https://www.washingtoninstitute.org، **2019/05/23**.

3_ "أمريكا والعراق ما بعد داعش"، مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com، **2019/04/22**.

4_ مثال الآلوسي، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مستقبل العراق"، **معهد واشنطن، موقع:** https://www.washingtoninstitute.org، **2019/05/27**.

أدوات التأثير الإيراني على سوريا–العراق–اليمن

Tools of Iranian influence on Syria-Iraq-Yemen

أ.عبد الرحمان فريجة

Abderrahmane Fridja

باحث دكتوراه بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة باتنة – الجزائر

Faculty of Law and Political Science. university batna 1- hadj lakhdar, algeria

abderrahmane.fridja@univ-batna.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة و تحليل القدرات والإمكانات، المساهمة في تشكيل أدوات الدولة الإيرانية للتأثير في عمقها الاستراتيجي. من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة و المسطرة في مشروعها العشريني (2005–2025)، وضمان تحقيق مصلحتها الوطنية العليا إقليميًا. انطلاقا من البيئة الداخلية المرتبطة بالسياسة الخارجية الإيرانية. و فهم مدى قدرتها على تحويل تلك الإمكانات والموارد الوطنية إلى أدوات التأثير الصلبة/الناعمة.

أظهرت نتائج الدراسة مدى قدرة إيران على توظيف كل العناصر والمصادر المتاحة: التاريخية، الأيديولوجية، الثقافية–الدينية، السياسية، الاقتصادية العسكرية. و تحويلها إلى أدوات للتأثير الخارجي – الصلب و الناعم– لتحقيق أهداف مشروعها الإقليمي ، من خلال تبنيها سياسة توسعية تدخلية خلقت بيئة مساندة لها في دول العراق–سوريا–اليمن، عبر وكلائها و حلفائها من الفواعل الحكومية و غير الحكومية.

الكلمات المفتاحية: إيران–المشروع العشريني– العمق الإستراتيجي–العراق–سوريا–اليمن.

Abstract:

This paper aims to study and analyze the capabilities and potential of the Iranian nation to contribute to the formation of the tools of the Iranian nation to influence its strategic depth. In order to achieve the desired results in its twentieth project (2005-2025), and to ensure its higher national interest regionally, based on the internal environment linked to Iranian foreign policy, to understand the extent of its ability to transform those national resources into hard/soft instruments of influence.

The results of the study showed Iran's ability to employ all available elements and resources: Historical, ideological, cultural, religious, political, military economic. And to transform them into instruments of external influence - steel and soft - to achieve the objectives of its regional project, through the adoption of a policy of expansionist interventionism created a supportive

environment in the countries of Iraq - Syria - Yemen, through its agents and allies of governmental and non-governmental actors.

Keyword: Iran- Strategic Depth- 20th Iranian Strategy-Iraq-Syria-Yemen

مقدمة:

حاولت إيران بعد الثورة الإسلامية في1979، نقل تجربتها التي لاقت مقاومة وعداوة وانقسامًا في الدول العربية والإسلامية القريبة والمجاورة لها خاصة في تسعينيات القرن الماضي. ولكن مجموعة من التحولات والظروف التي عرفتها المنطقة. بداية من التدخل الأمريكي وسقوط نظام صدام حسين عام 2003. كحدث، أعطى فرصة لإحياء إيران مشروعها التاريخي وإعادتها، تشكيل بنية دول المنطقة المجاورة لها، عبر وثيقة وطنية: "إستراتيجية إيران العشرينية (2003-2025) [1]"، التي حددت ملامح إيران لبلوغ مكانة إقليمية في شتى القطاعات/ وعلى كافة المستويات. كقوة مركزية تنافس قوى الأقاليم السياسية التي حددت نزوعها الجيواستراتيجي: من إقليم القوقاز(أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا، وأجزاء من الأناضول)، إلى أسيا الوسطى (من شرق بحر قزوين إلى الحدود الشمالية الصينية، إضافة لأفغانستان)، عبر الإقليم الجنوبي (جنوب باكستان، وجنوب شرق الجزيرة العربية)، استقرار بالهلال الخصيب (العراق، سوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، واليمن مؤخرًا).

نظرت إيران إلى العراق وسوريا واليمن كنقاط رئيسية ومهمة لتعزيز مكانتها في المنطقة. خاصة، بعد أحداث الربيع العربي 2011، التي فتحت مجالًا لانتقال الإستراتيجية الإيرانية العشرينية. من مرحلة التنظير إلى التطبيق الفعلي، ولعب دور محوري في ظل الظروف التي نتجت عن الصراع السياسي الناجم عن هشاشة وضعف دول[2] محور العراق – سوريا – اليمن في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهذا ما مهد لإيران توسيع نفوذها وتحقيق أهدافها عبر الروابط التي تمكن لها السيطرة والتأثير الكامل –على الدولة المستهدفة– من خلال مجموع الوسائل والأدوات المتاحة.

---

[1] جاءت الخطة العشرينية نتيجة لتراكم مجموعة من الخطط والمشاريع التنموية لمعالجة مجموع من الظروف الداخلية والخارجية: انطلاقا من أول خطة خماسية عام 1955، ثم الخطة الثانية السباعية عام 1956، والثالثة عام 1962، ثم الرابعة كأول خطة خماسية في سنة 1969، تليها الخطة الخامسة عام 1974، والسادسة عام 1979، باعتبارهما انجح الخطط التنموية في إيران، ولكنها لم تطبق بسبب الثورة. لكن بعد هذه الفترة ومع نجاح الثورة الإيرانية ظهرت نخبة جديدة دعت إلى استئناف المشاريع التنموية ورسم استراتيجيات تحدد مسار الخطط الخماسية بداية من الخطة خماسية لعام 1983 ثم 2000. إلى الخطة العشرينية (2005-2025).

[2] لمزيد من المعلومات حول فشل الدول العربية، أنظر: علاء الدين النحاس و بشار شيخ علي، الدولة بين الفشل و الإفشال: دراسة تطبيقية لحالة الدول العربية(ليبيا–سوريا–العراق)"، المركز الديمقراطي العربي، 2019، في 2019/05/25، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=58705

قبل ذلك، سيكون مفيدًا من أجل الوصول إلى نتائج حول تأثير أدوات القوة الإيرانية على دول سوريا العراق وليبيا، والتطرق إلى قدرات الدولة الإيرانية، في تحويل مصادرها ومواردها إلى سلوك خارجي بغية تحقيق أهداف مشروعها العشريني في عمقها الاستراتيجي (العراق – سوريا – اليمن).

الإمكانات و الموارد المتاحة في تشكيل أدوات التأثير الإيرانية

في دراستها، حول تأثير أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان في الفترة مابين(2005-2013). أكدت سماح عبد الصبور، على ضرورة عدم إهمال البعد الداخلي في فهم و تشكيل أدوات التأثير الإيراني. لأهمية ودور هذا البعد الحيوي في خلق رصيد متعاظم من تلك المصادر.[1] وفي ظل قوتها وقدراتها الوطنية ومكانتها الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية ودورها الاتصالي، المنطلق من خصائص البيئة الداخلية المرتبطة بالسياسة الخارجية لإيران، التي تعمل على توظيف كل العناصر والمصادر المتاحة: الأيديولوجية، الثقافية الدينية، الاقتصادية والعسكرية، التكنولوجية... وغيرها، من أجل ضمان تحقيق مصلحتها الوطنية العليا إقليميا.[2] وفي تحديده لأنواع المصادر والموارد المرتبطة بخلق أدوات القوة الصلبة من المصادر الملموسة، مثل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. وأخرى مرتبطة بالقوة الناعمة، من المصادر غير الملموسة، مثل المؤسسات، الأفكار، القيم، الثقافة، شرعية المؤسسات. يشترط جوزيف إس. ناي (الابن)، في محاولة امتلاك وتشكيل أدوات قوة صلبة/ناعمة، أنه يتعين على الدولة أن تظهر مدى قدرتها على تحويل تلك الموارد والإمكانات المتاحة فعليًا إلى أدوات تحقق النتائج المرجوة.[3]

بناءًا على ما تقدم في طرح جوزيف ناي، فإن إيران استطاعت تحويل مقدراتها وإمكاناتها الثابتة إلى قوة متغيرة، مكنت إيران من امتلاك أدوات التأثير –الناعمة/الصلبة– المطلوبة للوصول لأهدافها الإقليمية.

أولا/ الموارد و الإمكانات الإيرانية لامتلاك أدوات التأثير "الصلبة":

1) **جيو-سياسية إيران (الموقع-الحجم- الجوار):** لإيران موقعًا جغرافيًا مهمًا، يقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا **بمساحة قدرها** 1648000كم^2. وبإطلالة بحرية على أهم ثلاث منافذ بحرية بالمنطقة، وهي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال. يبلغ مجموع هذه السواحل البحرية الإيرانية 2524 كم (تتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ:

---

[1] سماح عبد الصبور، "القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول: بين النظرية و التطبيق"، في: "العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات و مداخل مقارنة (الجزء الأول)"، نادية محمود مصطفى: محررا، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2016، ص 285.

[2] علي حسين باكير، "إيران و التنافس الشرق الأوسطي التقاء و تصادم المشاريع(تركيا و إسرائيل)"، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، مصر: دار البشير لثقافة و العلوم، الطبعة الثالثة، 2015، ص ص 96-110.

[3] جوزيف إس.ناي، "مستقبل القوة"، أحمد عبد الحميد نافع: مترجما، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2015، ص30.

1180كم؛ وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ: 700كم؛ وعلى بحر قزوين بـ: 644كم). تشترك فيه إيران بحدود ساحلية من خلال ارتباطها بالخليج العربي وبخليج عمان، عبر مضيق هرمز الذي يعطي **موقعًا استراتيجي** مفتوح المجال للتمدد والتوسع. بالإضافة للحدود البرية الإيرانية البالغ طولها: 5204كم. يحدها من الشمال الغربي تركيا (470كم)، ومن الغرب العراق (1280كم)، أما من الشرق يحدها أفغانستان (837كم)، وباكستان(877كم). كلها عوامل أعطت قوة عسكرية واقتصادية، لا تقل أهمية عن بحر قزوين (بـ:644كم) كمورد للقوة الإيرانية. باعتباره كأحد أهم الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية خاصة منها: النفط والغاز.[1]

2) **القوة السكانية**[2]: يقدر عدد السكان في إيران عام 2012 بـ:78 مليون نسمة، 45% منها شباب تقل أعمارهم عن 20 سنة.[3] وفي إحصائية لقاعدة البيانات التابعة للبنك الدولي[4] " world development indicators"، التي حددت نسبة السكان في إيران سنة 2017 بتعداد يصل إلى (81.1628 مليون/نسمة).[5] تتشّكل تركيبتها المجتمعية من الأقليات و الإثنيات العرقية من: الفرس (50%= حوالي 40مليون/ن)، والآذريون(23%=حوالي 24مليون/ن)، والأكراد(11%= حوالي 8ملايين/ن)، والعرب (5%=حوالي 4ملايين/ن)، والبلوش(3%=حوالي 3مليون) وغيرها من الأقليات التي تمثل مجتمعة (8%).[6]

---

[1] سماح عبد الصبور، "القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013"، مصر: دار البشير للثقافة و العلوم، الطبعة الأولى، 2014، ص.ص 115-116.

[2] لمزيد من المعلومات حول المقدرات الديموغرافية و الخصائص الإثنية و العرقية لدولة إيران، أنظر:
وليد عبد الحي، "مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020"، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010، ص21-36.

[3] غازي التوبة، مرجع سابق، ص 23.

[4] لمزيد من المعلومات انظر موقع قاعدة البيانات في البنك الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?cid=GPD_1&locations=IR

[5] *World Dévelopement Indicators, Google Public Data Explorer," Google.com. N. p., 2019. Web. 18 May 2019.* https://bit.ly/2Uu7D26

[6] سكاي نيوز عربية، إنفوغرافيك.. الأقليات أكثر من نصف سكان إيران، 2018/01/07، في: 2019/05/19، على رابط الموقع التالي:
https://bit.ly/2FwM9Mf

المصدر: سكاي نيوز عربية، "إنفوغرافيك.. الأقليات أكثر من نصف سكان إيران"، 2018/01/07، في: 2019/05/19، على رابط الموقع: https://bit.ly/2FwM9Mf

على الرغم من أن التعدد الإثني والعرقي من مهددات التماسك المجتمعي الداخلي (بالإضافة لكونه من أهم العوامل الأساسية في امتلاك أدوات التأثير الخارجية) لدولة إيران[1]. فإن هذه الأخيرة، استطاعت من خلال الهوية الشيعية الإيرانية – ولو نسبيا– تجاوز الولاءات الفرعية، واستغلالها التركيب الإثني المتنوع، نحو خلق عملية اتصالية مع القوميات الأخرى في الدول المجاورة، سواءً بتواجد الجاليات الإيرانية الفارسية أو مع الأفراد الذين تربطهم علاقات تاريخية، وأيديولوجية، وسياسية، وثقافية دينية، ومصلحية/براغماتية.

3) **القدرة الاقتصادية:** مثلت أساس النهوض العلمي والتطور الاجتماعي والسياسي لإيران[2]، والتي يلعب فيها النفط والغاز[3] دورًا كبيرًا، يظهر من خلال سيطرتهما على نسبة كبيرة من صادراتها.[4] وكأهم مصادر دخلها الأجنبي بنسبة 80%، ونسبة 60% من دخل الحكومة، و30% من إجمالي الناتج المحلي القومي في العام.[5] ووفقًا لهذه المقدرات، تعتبر عائدات النفط والغاز مصدر رئيسي لتمويل ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية الإيرانية من جهة[6]، وكأداة لتعزيز علاقاتها الدولية والإقليمية وربطها بمشروعها التوسعي لخلق بيئة مساندة لها من جهة أخرى.[7] ولتوسيع شبكة علاقاتها الخارجية وبناء المصالح الاقتصادية والسياسية مع بعض الأقطاب العالميين[8]: كروسيا، الصين، الهند وغيرهم من مستوردي النفط

---

(1) غازي توبة، مرجع سابق، ص 15.
(2) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص.13.
(3) إيران هي رابع احتياطي عالمي للنفط و ثاني اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي.
(4) غازي التوبة، المرتكزات الديموغرافية و الاجتماعية و الثقافية في المشروع الإيراني، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، عمان، عمان، الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص43.
(5) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص13.
(6) سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 117.
(7) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 12.
(8) لمزيد من المعلومات حول قدرات إيران الطاقوية، أنظر في مجلة الطاقة العالمية على الرابط التالي
https://www.aboutenergy.com/en_IT/magazine.shtml

والغاز الإيراني[1] (لكسر العزلة/ والاستمرار في بناء مقدراتها النووية). وليس عند هذا الحد فقط، بل توظف الدولة الإيرانية عائدات النفط والغاز – إلى جانب تركيبتها المجتمعية المتميزة– كمصادر مهمة لدعم الفواعل من غير الدول (من وكلائها وحلفائها) للتواصل والتأثير على البيئة الداخلية للدول المجاورة.

4) القدرات و المقومات العسكرية (القدرات التقليدية وغير التقليدية):

إن امتلاك دولة إيران للموقع الجيو–استراتيجي والإمكانات الاقتصادية والديموغرافية مكنها من امتلاك القدرات الصلبة العسكرية المتمثلة في:

أ. **القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية–النظامية:**

صنف موقع GLOBAL FIREPOWER(GFP) سنة 2019، إيران من ضمن أقوى 20 دولة من حيث مقدراتها العسكرية. هذا التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعى فيه: عدد الأسلحة وتنوعها، الأسلحة النووية، والمخزونات النووية، والعوامل الجغرافية، والقوة الديمغرافية، والمرونة اللوجيستية، والموارد الطبيعية، وامتلاك السواحل البحرية، والاستقرار المالي، والقيادة السياسية والعسكرية. وتقسم قاعدة البيانات العالمية القوات العسكرية الإيرانية في: القوة برية، وقوة جوية، وبحرية[2]. ومقدراتها الظاهرة في الشكل 2.

الشكل 2: تحليل و تصنيف القدرات العسكرية؛ البرية، البحرية، و الجوية الإيرانية في قاعدة البيانات GLOBAL FIREPOWER(GFP)،[3] لسنة 2019.

---

[1] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 118

[2] *Globalfirepower(GFP), "2019 Military Strength Ranking", 2019, Accessed: 26 May 2019, Available Online At : https://www.globalfirepower.com/country-military-strength detail.asp?country_id=iran*

[3] لمزيد حول المعلومات حول الموقع انظر على الرابط التالي: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=iran

المصدر: الخليج أونلاين،"إنفوجرافيك .. القدرات العسكرية الإيرانية"، 14ماي2019، تاريخ الزيارة في: 25ماي 2019، على الرابط التالي: http://khaleej.online/6n1zjq

- **القدرات الصاروخية:** لإيران أكبر قوة صاروخية في منطقة الشرق الأوسط، يتم تشغيلها بواسطة القوة الجوية في الحرس الثوري الإيراني. وتضم ترسانة إيران الصاروخية: صواريخ الشهاب-3(أو النيزك)، BM-2 MUSUDAN VARIAT، صواريخ باليستية قصيرة المدى وصواريخ كروز، وصواريخ كروز مضادة للسفن، الصواريخ المضادة للدبابات، صواريخ أرض جو، رؤوس نووية.[1]
- **البرنامج النووي**[2]: تمتلك إيران حوالي 19000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، ومخزون يصل إلى 400 رطل من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%. يمكنها من صناعة رؤوس نووية تجعلها بعيدة عن أي هجوم عسكري محتمل من أعدائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[3]. وكأداة ضغط وتأثير لتوسيع نفوذها الإقليمي في ظل العقوبات الاقتصادية و العزلة المفروضة عليها.

---

[1] committees of congress, crs report:"Iran's Foreign And Defense Policies", Usa: Congressional Research Service (CRS), 11 december 2018. P.15.
https://www.everycrsreport.com/files/20181211_R44017_935fc05ca3d9ad969dc098e52d6bf66175ee74f3.pdf

[2] لمزيد من المعلومات حول البرنامج النووي الإيراني، أنظر: عطا محمد زهرة، "البرنامج النووي الإيراني"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2015.

[3]: Everycrsreport," Iran'S Foreign And Defense Policies", EveryCRSreport.com, 08 May 2019. Accessed : 25 May 2019, Available online at: https://www.everycrsreport.com/reports/R44017.html

ب. **القدرات العسكرية الإيرانية غير النظامية:**

تنقسم القوات المسلحة الإيرانية القادرة على خوض الحروب غير المتماثلة، من: الحرس الثوري الإسلامي المعروف بالفارسية باسم سباح باسدان إنغلاب إسلامي The Sepah-E-Pasdaran Enghelab Islami. وعلى ميليشيا الباسيج وقوات القدس.[1]

- **الحرس الثوري الإيراني:** تأسس الحرس الثوري، عقب الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 كميليشيات مسلحة من النخبة المسئولة عن حماية النظام الديني– الشيعي من التهديدات الداخلية. وكقوة تضم حوالي 125000 فرد. تمتد إلى ما وراء إيران، داخل النزاعات الإقليمية الكبرى في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من خلال:

سيطرتها على وحدة قوات القدس (يقدر عدد أفرادها ما بين 2000–5000) المسئولة عن عملياتها في الخارج [2]. إدارتها لقوات الباسيج الإيرانية[3]

ثانيا/ المقدرات و الإمكانات المتاحة في تشكيل أدوات التأثير الناعم الإيرانية:

ركزت إيران على بناء مقدراتها الصلبة من أجل تحقيق أمنها القومي والإقليمي، إلى جانب مصادر قوتها الناعمة المتمثلة في:

1) **اعتبار إيران المركز الثقافي العالمي للشيعة:** يتمثل في قيام الثورة الإسلامية منذ 1979، وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقيادتها للمذهب الشيعي الذي مكّنها، من التأثير في الأحداث الدولية والتفاعلات الإقليمية، التي تحتوي على العناصر الشيعية.[4]

2) **امتلاك منظومة إعلامية كبيرة:** تعتبر منظومة إيران الإعلامية، هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، تحت إشراف المرشد الأعلى للسياسات الإعلامية عبر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تتبع نشر مبادئ الثورة الإيرانية لخارج و تدعم الدبلوماسية الشعبية في تحقيق أهداف التأثير التي تخدم

---

[1] committees of congress, crs report:"Iran's Foreign And Defense Policies", Usa: Congressional Research Service (CRS), 16 january 2018. P.17.
https://www.everycrsreport.com/files/20190116_R44017_bda183bfa100b1e19ece962a9dc046f993d3d549.pdf

[2] *DW.COM, "What Is Iran's Revolutionary Guard?, 05.04.2019, Accessed: 25 May 2019, Available online at: https://www.dw.com/en/what-is-irans-revolutionary-guard/a-40948522*

[3] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص.133.

[4] بشير بودلال، "سياسة إيران الإقليمية: بين البعد القومي و البعد الديني منذ 1979"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2011، ص.7.

مشروعها الإقليمي، وتتوافر المنظومة على محتوى 30 لغة، 30 تلفزيونًا محليا، و08 محطات تلفزيونية وطنية، و06 محطات تلفزيونية خارجية و40 محطات إخبارية دولية.[1]

3) **القيم السياسية:** أرست الثورة الإسلامية الإيرانية نظامًا سياسيًا مميزًا، يبتكر مفهومًا يدمج السياسي بالديني في "الديمقراطية الدينية"، كنموذج يصلح لأن يكون مصدرًا من مصادر أدوات القوة الناعمة، وبديلًا للنظم التقليدية العالمية–حسب الإيرانيين.

4) **السياسة الخارجية:** يمكن للسياسة الخارجية الإيرانية أن تكون مصدرًا أساسيًا من مصادر تشكيل أدوات القوة الناعمة، المرتبطة بالشعارات التي تروج لها، والأطروحات المنصوص عليها في الدستور الإيراني. وتنص المادة الثالثة (من الفصل الأول المخصص للأصول العامة) في البند الأول الذي يشير إلى: أن السياسية الخارجية تنظم على الأسس الإسلامية، المدافعة على المسلمين، وحتى المستضعفين في العالم كافة"[2].

حاولت إيران تجاوز مفهوم "القوة على أنها الموارد"، وانتقالها من امتلاك الإمكانات والمقدرات (الجغرافيا–القوة الاقتصادية–العسكرية–عدد السكان–الهوية–الثقافة الدينية) إلى نتائج سلوكية بتشكيل أدوات التأثير في **عمقها الاستراتيجي**[3].

سوريا–العراق–اليمن العمق الإستراتيجي لإيران

دفعت الضغوط والعقوبات الدولية على إيران، إلى زيادة مقدراتها للمواجهة والدفاع خارج حدودها وفي عمق هذه الدول لعوامل وأسباب/ ودوافع عدة، أهمها:[4]

1) **<u>النزعة الوطنية الفارسية</u>:** التي تعلي من شأن القومية الإيرانية وتدفع إيران نحو الهيمنة والسيطرة التي أصبحت من الدوافع والسلوكيات القومية لإحياء الدولة الفارسية الكبرى لأن الإيرانيين يروّن دولتهم هي الأحق بالهيمنة والسيطرة الإقليمية الطبيعية على شعوب، **المنطقة العربية الرخوة:** لوجود ضعف، مقارنة بالكتل الإقليمية المحيطة بإيران وصعوبة اختراقها بسهولة، خاصة روسيا، وتركيا، وباكستان وآسيا الوسطى[5]، المتساوية/ أو الأكثر قوة من إيران.

---

[1] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 144.

[2] علي حسين باكير، "اكتشاف القوة الناعمة.. القدرات و حدود التأثير"، 17أفريل 2013، مركز الجزيرة للدراسات، في 2019/05/20، على الرابط: https://bit.ly/2PtVnfJ

[3] انظر أكثر حول نظرية العمق الاستراتيجي، في كتاب: احمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية"، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، الدوحة قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

[4] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص.156.

[5] بشير بودلال، نفس المرجع، ص.ص 25–45.

يظهر انعدام المنافس الإقليمي الحقيقي لإيران في المنطقة، في عدم قدرة تركيا ترجيح كفتها لصالحها في سوريا، وفشل السعودية على مجابهة الحوثيين في اليمن، بالإضافة لسيطرتها على العراق.[1]

2) **المكون الشيعي والأقليات الدينية الشيعية:** وتأتي أهمية توجه إيران نحو العراق–سوريا–اليمن، ولعب دور أساسي بأدواتها الصلبة /الناعمة، كونها بلدان ذات امتداد جغرافي–تاريخي وسياسي وثقافي، وفي ظل انتشار المذهب الإثني عشري الذي يلقى صدى واسع الانتشار داخل مكونات المجتمعات العراقية–السورية–اليمنية.[2]

3) **تكوين نسخة تشبه حزب الله اللبناني في شبه الجزيرة العربية وإنشاء ممر مائي:** حتى تتمكن طهران من التحكم في التجارة المنقولة بحرًا عبر الممرات المائية مرورًا على باب المندب كنقطة عبور لأكثر من 70 سفينة في اليوم. بالإضافة إلى امتلاك هذه النقطة المهمة للضغط على إسرائيل (الابن المدلل لأمريكا التي تفرض عقوبات اقتصادية على إيران)، من الحدود السورية واللبنانية.

4) الأمن القومي الإيراني: تؤمن إيران إيمانًا راسخًا بأن دورها وأنشطتها المتدخلة في الشأن العراقي–السوري–اليمني. ونقل ما تعتقده دفاعًا عن النفس إلى أراضي منافسيها، أو أعدائها بشعار مواجهة أعداء إيران على أرضهم بدلًا من مواجهتهم على أرض إيران[3]. اعتمادًا على مبدأ، أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، لكن بلعبة صفرية.

أدوات التأثير الإيرانية على سوريا– العراق – اليمن

تاريخيا، لابد من الإشارة إلى أن المجال الحيوي الجيو–استراتيجي الممتد غربًا نحو العراق سوريا هو التوجه السائد في سياسة إيران الخارجية[4].

سنحاول من خلال هذا المبحث كشف الوسائل والأدوات التي تعمل عليها إيران للتأثير في كل من الشأن السوري– العراقي– واليمني، من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية وتحديد حلفائها داخل هذه البلدان وأساليب التواصل والتعامل فيما بينهم.

هناك عديد من المؤشرات المتعلقة بتدخل إيران وتأثيرها في الشؤون الداخلية لدول سوريا والعراق واليمن، مع تشابه أساليب واستراتيجيات إيران المنتهجة في توظيف أدوات الصلبة/الناعمة، لتحقيق أهدافها، من

---

[1] جلال سلمي، العقوبات الأمريكية ضد إيران.. الدوافع و التداعيات"، 21 جانفي2018، نون بوست، في 2019/05/20، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/21719

[2] Mohammad Hassan Al-Qadhi,'' **The Iranian Role In Yemen** And Its Implications On The Regional Security'', Arabian Gulf Centre For Iranian Studies, 2017, P.P 48-65.

[3] ibid, p.27.

[4] بشير بودلال، مرجع سابق، ص.32.

خلال الدعم السياسي والإعلامي والعسكري والمالي والاستشاري لوكلائها وحلفائها من اللاعبين؛ من الفواعل من غير الدول، كحزب الله، وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن، الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا، أو من خلال دعم الفواعل الحكومية كنظام بشار الأسد في سوريا.

الخريطة رقم 1: توضح نقاط تمركز أنشطة إيران الإقليمية.

Source : Everycrsreport,'' Iran'S Foreign And Defense Policies'', EveryCRSreport.com, 08 May 2019. Accessed : 25 May 2019, Available online at: https://www.everycrsreport.com/reports/R44017.html

تعتمد إيران على أداة التأثير الثقافية – وداخلها الديني، المتمثل في المذهب الشيعي بالتركيز على نسج علاقات مع الجماعات والفصائل في البيئة الداخلية لـ العراق–سوريا–اليمن (في إطار نشر نموذجها الإسلامي ودعم الثورات الشعبية) لخلق الانقسام وعدم الاستقرار وضعف الحكومات اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، واجتماعيًا، ما يعزز هذا الفشل من تحالف إيران وحشد مؤيديها وأنصارها من نفس الطائفة لاختراق البلدان ثم استغلال تلك الانقسامات السياسية المختلفة، من خلال دعم الحركات القريبة من إيران عقائديا والمتوافقة مع توجهاتها بنزعة مصلحية براغماتية.

ظهر هذا الاستثمار الإيراني جليا منذ 2003 (سقوط نظام صدام) إلى 2011 وما بعدها(الثورات العربية)، كفترة زمنية شهدت حراكًا سياسيًا وانفلاتًا أمنيًا وانقسامات وصدامات عنيفة[1] لم يسلم منها محور العراق – سوريا – اليمن.

في **العراق** حاليًا، النظام الحاكم هو نتيجة لاستثمارات إيران في دعم الفصائل والمنظمات الشيعية العراقية، وتمكينها من تولي السلطة بعد أن وصل وكلائها للمناصب السياسية الحيوية والتأثير في بلدانهم بما يتوافق والمصلحة الإيرانية. أما في **اليمن:** فزادت إيران تحالفها مع المتمردين الحوثيين على أساس طائفي أيديولوجي (في باطنه براغماتي للسيطرة على باب المندب)، بعد الثورة التي أسقطت علي عبد الله صالح عام 2011.[2] وعلى عكس الحالة **السورية** التي تظهر فيها براغماتية إيران: لدعمها نظام بشار الأسد على حساب مبادئها وشعاراتها التي تنادي بنصرة ثورات الشعوب المضطهدة ودعم المستضعفين.

في نفس السياق، يعتبر محمد حسن القدحي، أن تشجيع المجموعات/الحركات والفصائل الموالية لإيران، جرى على مستويين: **أولا**، في الهيكل السياسي الرسمي للدول من خلال المشاركة السياسية في المؤسسات الرسمية الحاكمة للسلطة بحيث تتمكن هذه المجموعات/ الوكلاء بواسطة أداة التشيع السياسي من لعب دور حاسم، إما سعيًا للحفاظ على النظام الحاكم أو تغييره. وهو الظاهر في **الاعتبار الثاني:** الخارج عن الإطار الهيكلي والسياسي الرسمي، من خلال الهيكل التنظيمي لهذه الجماعات ودعمها بالمصادر المالية، والعسكرية وحتى الاستشارية. تعطيها القدرة على تقويض أي نظام سياسي يعارض المصالح الإيرانية.[3]

تظهر هذه القدرة، في تقرير خاص بدائرة أبحاث الكونغرس[4] cogressional research service سنة 2019 في أن استخدام إيران للدعم العسكري في عمقها الاستراتيجي كأحد الأدوات الصلبة وكأداة لدعم العناصر الداخلية[5]. كان من خلال الفروع والفصائل المسلحة الموالية لقوات الحرس الثوري الإيراني في الدول المستهدفة (كقوات القدس، بدر وغيرها)، بالدعم وبتقديم الأسلحة والتدريب وحتى الدعم الاستشاري. وتضم الأسلحة التي تزود بها إيران وكلائها: أنظمة متخصصة ضد الدبابات، صواريخ مدفعية، مدافع هاون، و صواريخ باليستية قصيرة المدى وصواريخ كروز. ويضيف التقرير، قيام الحرس الثوري الإيراني بتجنيد ما

---

[1] فاطمة بوسكران، "علاقة إيران بالحركات الإسلامية كمدخل للتوسع الجيوسياسي: الحركة الحوثية في اليمن كنموذج"، الجيوبوليتيك العدد3، 2015، ص.ص 1-2. https://platform.almanhal.com/details/article/72620

[2] Mohammad Hassan Al-Qadhi, **op.cit**, P.P 8-28.

[3] ibid, p.p 30-31.

[4] لمزيد المعلومات حول ابحاث دائرة الكونغرس، أنظر على الرابط: https://crsreports.congress.gov/

[5] سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص.177.

يتراوح بين 24.000 و80.000 عنصرًا من المقاتلين الشيعة للعمل تحت قيادة حزب الله اللبناني (بـ700مقاتل) في **سوريا** ما بين 2013-2017.[1]

في **العراق:** زودت إيران المليشيات العراقية -التي يتراوح عدد أفرادها حسب التقرير بين 110.000 و120.000، بالذخيرة الصاروخية المساعدة لصواريخ المرتجلة ROCKET ASSISTED MONITIONS (IRAMs). وتوفير صواريخ مضادة للسفن للمتمردين الحوثيين في **اليمن**. لإظهار مدى قدرة إيران ووكلائها من تحكمهم في نقطة التفتيش باب المندب.

في تقرير آخر، لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2018 والمعنون بـ: **"نظام الخارجين عن القانون: وقائع أنشطة إيران المدمرة"**، يوضح توظيف إيران للأداة الاقتصادية المالية، من خلال "إنفاقه أكثر من 16 مليار دولار منذ 2012، لدعم نظام بشار الأسد في **سوريا**، ودعم {إيران} الشركاء الآخرين في **العراق** و**اليمن**". ومع اختلاف تقديرات إنفاق إيران على المشاريع الإقليمية. ذكر مبعوث مكتب الأمم المتحدة في سوريا، ستيفان دي ميستورا: "أن قيمة مساعدات إيران **لسوريا** بما في ذلك المساعدات الاقتصادية والعسكرية، بلغت 6 مليارات دولار في سنة 2015". كما اختلفت وتنوعت أدوات الدعم الإيراني للتأثير على **العراق**. فإلى جانب الدعم المالي المباشر للميليشيات الشيعية والنخب السياسية، وكجزء لزيادة نفوذها على الحكومة العراقية المنتخبة في تصويت مايو 2018، قام روحاني بزيارة رسمية إلى العراق في مارس 2019، من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية منها؛ إنشاء خط سكة حديدية جديد.[2]

وبناءًا على هذه التقارير، فإن الأداة الاقتصادية/المالية الصلبة، جاءت -في تحركات إيران- كأداة للتأثير الناعم على البلدان المستهدفة، في تقديم برامج المساعدات وإعادة الإعمار والبنية التحتية وتقديم الدعم للطائفة الشيعية.[3]

كما تولي إيران أهمية كبيرة **لقطاع الإعلام -باعتباره أداة من أدوات التأثير الناعمة، تدمج فيها التشيع السياسي**- لتحقيق أهداف مشاريعها في دول المنطقة العربية. تظهر في توظيفها إستراتيجية متكاملة ومتناسقة – مع قدرات التأثير الثقافي/الاقتصادي/العسكري/الاقتصادي المالي-لاختراق الداخل وكسب الرأي العام وتضليله عبر وسائل الإعلام والدعاية التي تسوق الاتجاهات الرسمية[4] داخل **العراق** (مثل قنوات

---

(1) Henneth Hatzman, ''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), 2019, p.p 4-20

(2) Henneth Hatzman, op.cit.p.20-42.

(3) سماح عبد الصبور، السياسة الخارجية الإيرانية، ص 229.

(4) هشام داوود "الغنجة، العامل المذهبي و دوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003-2013"، عمان الأردن: دار الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص.18.

Press Tv، والميادين، والعالم الإخبارية، وسحر العامة الإيرانية...ألخ).[1] أما في اليمن: عملت إيران على جذب متخصصين إعلاميين (يمنيين) وتوظيف أكثر من 1300 إعلاميًا، لدعم مشروعها من مختلف المحافظات اليمنية وتدريبهم في إيران والعراق ولبنان على التقنيات والبرامج المتخصصة عبر الأقمار الصناعية ودورهم في وسائل الإعلام المختلفة مثل المذيعين في تلفزيون وراديو قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني. التي لعبت دورًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام في المنطقة. بالإضافة إلى القنوات التابعة والممولة من إيران، والتي تسعى إلى وضع الصراع اليمني ضمن منظورها الأيديولوجي المتعلق بالشعارات الثورية مثل محاربة الظلم وحماية المستضعفين ودعم ثورات تقرير مصير الشعوب[2]، وهذا ما كان غائبًا على أرض الواقع.

الخاتمة:

ظهرت قدرة إيران في استغلال قدراتها من الموارد والإمكانات وتحويلها إلى أدوات للتأثير الخارجي على بيئات دول المنطقة العربي وخاصة على دول محور العراق– سوريا– اليمن، لتحقيق أهداف مشروعها الإقليمي مكانة إيران 2025. من خلال تبنيها سياسة توسعية تدخلية تسعى لتحويل وكلائها عبر مجموعة من الروابط التاريخية الأيديولوجية والثقافية –الدينية، إلى قوى سياسية وعسكرية تهيمن على العمليات السياسية في دول العراق وسوريا واليمن، لإعادة تجربة حزب الله اللبناني في هذه البلدان. لكن السؤال المطروح هل يمكن أن تستمر إيران في التأثير ولعب دور أساسي ومحوري في دول العراق سوريا واليمن.

مثلت العقوبات الأمريكية على إيران تحديًا كبيرًا، بعد انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي في مايو 2018، بإعلانه إعادة العمل على العقوبات المفروضة من أجل إبرام اتفاق جديد يتضمن تخلي إيران عن عمقها الاستراتيجي وتوقفها عن دعم الجماعات المسلحة في سوريا واليمن، لكن مع رفض إيران هذه التهديدات والمساومات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الحزمة الأولى من العقوبات في نوفمبر 2018، والتي تشمل المشتريات الإيرانية بالدولار، والمعادن، الفحم، والبرمجيات المخصصة للصناعات وقطاع السيارات، أما الحزمة الثانية والتي دخلت حيز التطبيق في أوت 2018، شملت هذه عقوبات المعاملات الخاصة بالبترول والغاز والمؤسسات المالية التجارية[3]. هي عقوبات، لن ترهن تحقيق مشروع

---

[1] هشام داوود الغنجة، مرجع سابق، ص 18.

[2] Mohammad Hassan Al-Qadhi, op.cit, p.p 42-43.

[3] نانيس عبد الرزاق فهمي، "تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، 2019/02/06، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، في 2019/05/20، على الرابط: http://ncmes.org/ar/publications/special-publications/356

إيران الإقليمي فقط بل سببًا في تفجر البيئة الداخلية بسبب تركيز إيران على الجبهة الخارجية على حساب الداخل في ظل الظروف الاجتماعية (الفقر، البطالة، اليأس..).

قائمة المرجع:

باللغة العربية:

1) بودلال بشير ، "سياسة إيران الإقليمية: بين البعد القومي و البعد الديني منذ 1979"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2011.
2) بوسكران فاطمة ، "علاقة إيران بالحركات الإسلامية كمدخل للتوسع الجيوسياسي: الحركة الحوثية في اليمن كنموذج"، الجيوبوليتيك العدد3، 2015، ص.ص 1-2. https://platform.almanhal.com/details/article/72620
3) التوبة غازي ، المرتكزات الديموغرافية و الاجتماعية و الثقافية في المشروع الإيراني، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، عمان، الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
4) حسين باكير علي ، "اكتشاف القوة الناعمة.. القدرات و حدود التأثير"، 17أفريل 2013، مركز الجزيرة للدراسات، في 2019/05/20، على الرابط: https://bit.ly/2PtVnfJ
5) حسين باكير علي ، "إيران و التنافس الشرق الأوسطي التقاء و تصادم المشاريع(تركيا و إسرائيل)"، في: المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية، مصر: دار البشير لثقافة و العلوم، الطبعة الثالثة، 2015.
6) سكاي نيوز عربية، إنفوغرافيك.. الأقليات أكثر من نصف سكان إيران، 2018/01/07، في: 2019/05/19، على رابط الموقع التالي: https://bit.ly/2FwM9Mf
7) سلمي جلال ، العقوبات الأمريكية ضد إيران.. الدوافع و التداعيات"، 21 جانفي2018، نون بوست، في 2019/05/20، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/21719
8) عبد الحي وليد، "مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020"، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010.
9) عبد الصبور سماح ، "القوة الذكية في السياسات الخارجية للدول: بين النظرية و التطبيق"، في: "العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات و مداخل مقارنة (الجزء الأول)"، نادية محمود مصطفى: محررا، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2016.
10) عبد الصبور سماح، "القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013"، مصر: دار البشير للثقافة و العلوم، الطبعة الأولى، 2014.
11)الغنجة هشام داوود، "العامل المذهبي و دوره في توجيه السياسة الخارجية تجاه العراق 2003-2013"، عمان الأردن: دار الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017، ص.18.
12) فهمي نانيس عبد الرزاق ، "تأثير العقوبات الدولية على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، 2019/02/06، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، في 2019/05/20، على الرابط: http://ncmes.org/ar/publications/special-publications/356
13) ناي جوزيف. ، "مستقبل القوة"، أحمد عبد الحميد نافع: مترجما، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2015، ص30.

14) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "تقييم حالة: إيران في أفق عام 2025"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016،

باللغة الأجنبية:

1) committees of congress, crs report:''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), december 2018. P.15. https://www.everycrsreport.com/files/20181211_R44017_935fc05ca3d9ad969dc098e52d6bf66175ee74f3.pdf
2) committees of congress, crs report:''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), 16 january 2018. P.17. https://www.everycrsreport.com/files/20190116_R44017_bda183bfa100b1e19ece962a9dc046f993d3d549.pdf
3) DW.COM, "What Is Iran's Revolutionary Guard?, 05.04.2019, Accessed: 25 May 2019, Available online at: https://www.dw.com/en/what-is-irans-revolutionary-guard/a-40948522
4) Everycrsreport,'' Iran'S Foreign And Defense Policies'', EveryCRSreport.com, 08 May 2019. Accessed : 25 May 2019, Available online at: https://www.everycrsreport.com/reports/R44017.html
5) Globalfirepower(GFP), "2019 Military Strength Ranking", 2019, Accessed : 26 May 2019, Available Online At:
6) Henneth Hatzman, ''Iran's Foreign And Defense Policies'', Usa: Congressional Research Service (CRS), 2019, p.p 4-20
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength detail.asp?country_id=iran
7) Mohammad Hassan Al-Qadhi,'' **The Iranian Role In Yemen** And Its Implications On The Regional Security'', Arabian Gulf Centre For Iranian Studies, 2017, P.P 48-65
8) World Dévelopement Indicators, Google Public Data Explorer," *Google.com*. N. p., 2019. Web. 18 May 2019. https://bit.ly/2Uu7D26

العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب

American-Iranian relations In The Era President Donald Trump

م.م. محمد معزز الحديثي أ.د. خضر عباس عطوان

Mohammed M AL-Hadithy Khudher A Atwan

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين / العراق

AL-Nahrain University /College of Political Science

الملخص :

يمثل وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقطة تحول في مسيرة العلاقات الأمريكية الإيرانية، ويمكن القول أن العلاقات الأمريكية الإيرانية شهدت مراحل مختلفة من حيث التعاون أو الصراع فقد كانت إيران من أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بيد ان التغيير السياسي في إيران في نهاية سبعينيات القرن الماضي، ووصول نظام ديني متشدد أسهم في توتر العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية الإيرانية تشهد تنافساً وصراعاً منذ عام 1979 بيد أن ظهور الطموح النووي الإيراني أسهم في زيادة توتر العلاقات بين الجانبين، وقد مرت العلاقات بتحولات مختلفة اتساقاً مع طبيعة المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في كلا البلدين، ويمكن القول أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في عهد سلفه باراك أوباما بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي في عام 2015 أدى إلى زيادة حجم التوتر في العلاقات بين الجانبين، وهو ما يقدم رؤية واسعة لمجموعة من الاحتمالات المستقبلية الحاكمة لسلوك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، الاتفاق النووي، دونالد ترامب، القوى الكبرى، الشرق الأوسط.

Abstract

The arrival of US President Donald Trump is a turning point in the course of US-Iranian relations, and it can be said that US-Iranian relations have undergone different stages of cooperation or conflict. Iran has been a major ally of the United States, but the Iran in 1979 and the arrival of a radical religious system have contributed to tension The relations between the two countries, despite the fact that US-Iranian relations have been witnessing competition and conflict since 1979, but the emergence of Iran's nuclear ambitions contributed to increasing tension between the two sides, and relations have undergone different transformations consistent with the nature of political variables It can be said that the decision of US President Donald Trump to withdraw from the nuclear agreement signed under his predecessor Barack Obama between Iran and the major powers in the international system in the year 2015 led to an increase in the tension in relations between the two sides, which provides a broad vision For a range of future prospects governing the behavior of the US-Iran relationship

المقدمة :

اشتملت العلاقات الأمريكية الإيرانية على مراحل مختلفة طبقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها هذه العلاقات، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين كانت إيران في ظل حكم الشاه إحدى أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بيد أن حدث التغيير السياسي في إيران عام 1979 مثل نقطة تحول في سياق العلاقات بين البلدين، في ظل وصول نظام (ديني متشدد) يعمل على نشر مشروع توسعي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما مثل أهمية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، نظراً لمجموعة اعتبارات منها: وجود إسرائيل التي هي في الأصل مشروع اعتقادي مهم في الفكر السياسي الغربي عامة وبضمنه الفكر السياسي الأمريكي، وتوافر مصادر الطاقة، فضلاً عن السعي الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

لقد أخذ مسار العلاقات بين الدولتين يحمل مضمون فيه قدر من التوتر، وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ ذلك الحين، وقد شهدت العلاقات متغيرات عدة، بيد أن أبرز المتغيرات التي أسهمت في التأثير على سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية كانت تتمثل في الطموح النووي الإيراني، كما ظهر في التغطية الإعلامية والخطاب السياسي الظاهر الذي تعامل مع تلك العلاقات .

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين أضحى الملف النووي متغير مهم ومؤثر في طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية، إلى جانب الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط الذي عده الخطاب السياسي للولايات المتحدة الأمريكية يمثل تهديداً على مصالحها ومصالح حلفاءها في المنطقة لاسيما إسرائيل، وبدرجة أقل الدول الخليجية، وبعد مسيرة طويلة من المباحثات والمفاوضات بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي تم توقيع الاتفاق النووي، بيد أن وصول الرئيس دونالد ترامب إلى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مثل متغيراً أخراً في سياق العلاقات بين البلدين، وذلك من خلال لجوئه الى الانسحاب المنفرد من الاتفاق النووي مع إيران، الذي امتدت مسيرة المفاوضات بشأنه قرابة 13 عام، مع مسعى أمريكي خلاله بتوفير غطاء الوقت الكافي لبروز إيران كلاعب إقليمي مؤثر في المنطقة، في عهد الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما؛ مما أسهم في تصاعد بعض الخلافات الأمريكية الإيرانية مجدداً ودفع باتجاه توتر ليس العلاقات الأمريكية الإيرانية فحسب وإنما ظهرت مؤشرات على أن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى نحو أخص في المنطقة العربية إنما تعاني من وجود تهديدات لا توجد إرادة لإيجاد تسويات لها.

إن العلاقات بين الدولتين أخذت منحى صراع، ظاهريًا، طوال المدة التالية لعام 1979م، ووصولًا إلى العام 2017م، عندما صعدت إدارة الرئيس دونالد ترامب للحكم، إذ شهدت العلاقات في هذه المرحلة توترات عدة، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على النظام الإيراني، ووجود خطاب متبادل ذو نزعة يحمل معه توترات، تدفع إلى البحث فيها.

أهمية البحث:

يسعى البحث للكشف عن تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ مرحلة التغيير السياسي في إيران ولغاية وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من خلال دراسة وتحليل عدد من المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين البلدين، ومن أبرزها البرنامج النووي الإيراني والموقف الأمريكي منه ثم توقيع الاتفاق النووي مع إيران، وأخيراً الانسحاب الأمريكي منه في عهد ترامب.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من رؤية مفادها أن وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أسهم بإحداث متغيرات مؤثرة في إطار العلاقات الأمريكية الإيرانية تمثلت من خلال قراره الانسحاب من الاتفاق النووي وتداعيات ذلك في توتر العلاقات بين البلدين.

منهجية البحث:

استلزم موضوع البحث الركون الى المنهج الاستنباطي في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، من خلال الانتقال من دراسة العلاقات الأمريكية الإيرانية بشكل عام إلى دراسة وتحليل متغير الاتفاق النووي في إطار العلاقات بين البلدين بشكل خاص.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، اشتمل المحور الأول على دراسة إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي بدلالة تطور العلاقات بين البلدين، أما المحور الثاني فتضمن الاتفاق النووي في سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية، في حين تناول المحور الثالث العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي.

المحور الأول: إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي بدلالة تطور العلاقات بين البلدين:

تمثل إيران أهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي نظراً لمجموعة مقومات القوة التي تتوافر عليها سواء كانت مقومات القوة المادية أو المعنوية، إلى جانب مقومات القوة الثابتة أو المتغيرة، وفي هذا الصدد يمكن القول أن دراسة وتحليل تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ منتصف القرن العشرين لغاية الوقت الحاضر تكشف طبيعة مكانة ودور إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، لذا فان العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ ما بعد منتصف القرن العشرين شهدت تعاون كبير في مختلف المجالات أبرزها التعاون في مجال الطاقة لاسيما في تصدير النفط الإيراني الى دول العالم الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التعاون مع القوى الغربية في مجال تزويد المحطات والمنشآت النووية، وتتضح أهمية إيران في إدراك الولايات المتحدة من خلال تدخل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إسقاط انقلاب مصدق عام 1953 الذي حاول تأميم النفط الإيراني ومعارضة توجهات ومصالح القوى الغربية في إيران[1]، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين ظل التعاون هو السمة السائدة للعلاقات الأمريكية الإيرانية، والذي انعكس بدوره على السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما العلاقات الإيرانية مع إسرائيل، بيد أن نقطة التحول المفصلية في سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية تمثلت في حدث التغيير السياسي في إيران في عام 1979 التي لا تعد نقطة تحول مفصلية في تاريخ العلاقات الأمريكية الإيرانية فحسب وإنما في سياق علاقات إيران مع العالم الغربي بشكل عام، وذلك لأن وجود نظام الشاه في إيران قبل العام 1979 كان يعد أقوى حلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، بيد أن وصول نظام (ديني متشدد) يستند إلى العقائد الدينية ويعمل على نشر مشروع توسعي بأبعاد دينية مذهبية أدى الى ظهور، ظاهريًا، خلافات في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وأسهم في ظهور مرحلة اتسمت بوجود توتر في معظمها[2].

يمكن القول أن تزايد أهمية إيران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي يعد جزء من تعاظم المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي باعتبارها واحدة من أبرز مناطق المجال الحيوي الأمريكي في العالم، والتي صنفتها الاستراتيجية الأمريكية على أنها المناطق التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، وذلك نظراً لمجموعة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر: وجود إسرائيل

---

[1] مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد(6)، كانون الأول 2018، ص 123.

[2] وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، العدد (1)، أيلول 2018، ص 54.

وتوافر مصادر الطاقة في المنطقة فضلاً عن السعي الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية بما يهدد الأمن الاقليمي وانعكاس ذلك الأمن العالمي[1]، وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان معرفة أن وجود نظام ديني متشدد يسعى لتبني مشروع توسعي في المنطقة العربية عبر توظيف الأدوات الدينية والمذهبية يسهم في زيادة الخطر على الأمن الاقليمي الذي تعده الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز أهدافها؛ مما يؤدي إلى تعاظم الأهمية التي تتمتع بها إيران في الإدراك الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وطبيعة القوى الفاعلة فيه.

من خلال ما تقدم فقد اتسمت العلاقات الأمريكية الإيرانية بالتوتر طيلة المرحلة الممتدة من عام 1979 ومروراً بحربي الخليج الأولى والثانية وصولاً الى مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد اقترنت تلك المرحلة بفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية على إيران وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ وصول نظام الولي الفقيه الى السلطة في إيران، على الرغم من وصول قيادة إصلاحية في إيران حاولت التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي لاسيما بعد وفاة الخميني في عام 1989 متمثلة بالسيد هاشمي رفسنجاني ثم السيد محمد خاتمي الذي وصل الى السلطة في إيران عام 1997 في ذات الوقت الذي شهد وصول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، بيد ان تلك الجهود لم تحقق آمالها في أحداث تقارب مهم بين الجانبين في ظل سنوات القطيعة، وقد أسهمت أحداث 11 أيلول 2001 في زيادة توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية لاسيما بعد إدراج الولايات المتحدة الأمريكية إيران ضمن قائمة دول محور الشر التي صنفتها الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب عام 2001، وفي هذا الصدد فإن أحداث 11 أيلول 2001 أسهمت بزيادة عداء العالم الغربي للدول الإسلامية التي اتهمت بدعم وتمويل الجماعات المتطرفة، ولاسيما الحكومات ذات الطابع الديني كما في إيران على الرغم من رفض النظام الإيراني لأحداث 11 أيلول 2001 إذ وصف مجلس الشورى الإيراني الأحداث بالعمل الإجرامي غير المقبول وقام 165 عضواً من مجموع أعضاءه البالغين 290 عضواً بالتوقيع على وثيقة أعربوا فيها عن تعاطفهم مع الشعب الأمريكي وطالبوا بوصف العمل بالإرهاب، وقد شهدت تلك المرحلة تطوراً بسيطاً في العلاقات بين البلدين تمثل في التعاون الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال أفغانستان عام 2001، بيد ان الخلافات الكبيرة في المصالح القومية العليا لكلا البلدين كانت هي الحاكمة لسلوك العلاقة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران[2].

[1] بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بيروت-بغداد، 2012، ص 119-120.

[2] مثنى علي المهداوي، مصدر سبق ذكره، ص 124-125.

غني عن القول أن أحداث 11 أيلول 2001 أسهمت بإحداث تداعيات كبيرة في الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك عندما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي عملت على استهداف دول المنطقة التي تهدد الأمن والاستقرار الاقليمي، فكانت البداية هي الاحتلال الأمريكي لأفغانستان في عام 2001 وقد تعاونت إيران بشكل كبير مع الولايات المتحدة لإنجاز ذلك، ثم كان المتغير الآخر الأكثر أهمية هو الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، الذي أسهم في إسقاط النظام العراقي الذي يعد العدو الأول للنظام الديني في إيران، وقد وجدت إيران في ذلك الفرصة المناسبة للخلاص من المنافس الاقليمي الذي يعيق طموحات إيران التوسعية في منطقة الشرق الأوسط، وقد اتضح الدور الإيراني جلياً في المساعدة على الاحتلال الأمريكي لأفغانستان و العراق من خلال تصريح نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد علي ابطحي الذي قال : "ان بلاده قدمت الكثير من المساعدة للولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان والعراق، ولولا الدور الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة"[1] .

ونظراً لان إستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية صنفت إيران ضمن دول محور الشر فقد أدرك صانع القرار الإيراني أن إيران هي الخطوة القادمة في الاستهداف الأمريكي لدول المنطقة، لذا عملت إيران على إعاقة وإفشال المشروع الأمريكي لاسيما في العراق من خلال نجاحها في دعم وتمويل الجماعات المسلحة، التي شاركت في إعاقة نجاح المشروع الأمريكي في العراق، وتمكنت إيران بعد ذلك من فرض نفوذها أو تأثيرها في العراق بل وذهبت إلى مد نفوذها إلى المنطقة العربية مستندة إلى استراتيجية التوسع الاقليمي الذي كان العراق مرتكزها، ليتبلور النفوذ الإيراني من خلال زيادة مستوى الدعم لمجموعة واسعة من الجماعات دون مستوى الدولة : حزب الله وحركة حماس ، ثم تجلى النفوذ الإيراني إقليمياً بشكل مؤثر من خلال الدور الإيراني في منع إسقاط نظام الأسد في سوريا وصولاً الى دعم الحوثيين للسيطرة على اليمن ، وهو ما أدركته السعودية فشكلته تحالف عربي بقيادته للتعامل مع ذلك التهديد لأمنها، حتى باتت إيران قادرة ليس في تهديد امن دول الخليج العربي فحسب وإنما تهديد الأمن الاقليمي في المنطقة العربية عامة وبضمنه في منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما يعد ظاهريا تحدياً كبيراً في إطار علاقاتها بالولايات المتحدة

[1] مازن إسماعيل الرمضاني، العلاقات العراقية الإيرانية حاضر المستقبل ومستقبل الحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 كانون الثاني/2011، على الرابط الأتي: https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx

الأمريكية، رغم أن الأخيرة متورطة بصيغة أو بأخرى في إظهار هذا التحدي عبر منحه الوقت الكافي لبروزه وتدمير القوى الموازنة له في المنطقة[1].

المحور الثاني: الاتفاق النووي في سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية :

تمثل قضية البرنامج النووي الإيراني واحدة من أكثر المتغيرات المؤثرة في العلاقات الأمريكية الإيرانية وإن الأبعاد التي تحكم الرؤية الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني تتمثل في ان تداعيات تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية سوف تؤدي إلى إحداث متغيرات فاعلة في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، وتندرج في هذا الإطار عدد من المخاطر منها على سبيل المثال لا الحصر: إن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيؤدي إلى تقويض نظام منع الانتشار النووي وتسريع التوجه لدى عدد من الدول الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط إلى محاولة امتلاك السلاح النووي، مثل تركيا ومصر والسعودية، وهو ما سيفضي إلى زيادة الاضطراب في المنطقة وتهديد المصالح الأمريكية – الأوروبية في واحدة من أغنى مناطق العالم ومن أكثرها أهمية في الاستراتيجيات الدولية، كما تندرج في إطار تلك التداعيات المخاوف من إمكانية انتقال السلاح النووي إلى الجماعات الإرهابية والتي سيتم من خلالها استهداف المصالح الغربية في المنطقة، إلى جانب ذلك فإن ابرز المخاوف الأمريكية من إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي هو رفع قدرة الابتزاز التي تملكها إيران، فإذا لم يكن بإمكان إيران مهاجمة الأراضي الأمريكية بصواريخ نووية فإن ذلك يمكن تحقيقه إزاء إسرائيل، فضلا عن تمتعها بإمكانية تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال استهداف حقول النفط في منطقة الخليج العربي[2].

يمكن القول أن المسألة النووية كانت تمثل، أو أريد لها أن تمثل، أحد المتغيرات المؤثرة في سياق علاقات إيران مع والولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية منذ مستهل القرن الواحد والعشرين، وكانت البداية الفعلية لأزمة البرنامج النووي الإيراني عام 2003 عندما كشفت المعارضة الإيرانية المدعومة من الغرب مواقع نووية سرية لم تعلن عنها السلطات الإيرانية، ومنذ ذلك الوقت أخذت الأزمة النووية تلقي بضلالها على واقع تفاعلات إيران مع الغرب ولاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية، ويمكن القول ان مسيرة المباحثات والمفاوضات التي أجريت في إطار البرنامج النووي الإيراني شهدت مراحل ومحطات مختلفة سواء المفاوضات التي جرت مع إيران من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أم من جانب الولايات المتحدة

---

[1] معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ 2016/6/11، على الرابط الآتي: http://rawabetcenter.com/archives/27905

[2] طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت – بغداد ، 2012، ص 189.

والقوى الكبرى في النظام الدولي، لما بات يعرف لاحقاً بمفاوضات (5+1) تعبيراً عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا، التي توجت بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي[1].

أسهمت المسيرة الطويلة والشاقة في المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى برعاية الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى توقيع هذه الأطراف الاتفاق النووي بعد مفاوضات استمرت قرابة 13 عاماً في 14 تموز 2015 بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا، والذي دخل حيز التنفيذ في 15 كانون الثاني 2016، ونشر البيت الأبيض ورقة تضمنت "معايير خطة العمل المشتركة الشاملة " بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتضمن الاتفاق عدد من المواد منها ما يأتي [(2)]:

1 – سيتم تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي لدى إيران من 19 ألف (10 آلاف تعمل الآن) إلى 6140 جهاز طرد مركزي على أن يسمح ل 5060 جهاز منها بالعمل على تخصيب اليورانيوم لمدة (10) اعوام .

2 – لن يتم إيقاف تخصيب اليورانيوم كما تنص عليه قرارات مجلس الأمن السابقة وسيسمح لإيران بالتخصيب حتى نسبة (3,67%) وهي نسبة كافية للاستعمالات السلمية و لا تسمح بإنتاج قنبلة نووية وسيتم التخصيب في منشأة ناتانز حصراً .

3 – لن يتم إغلاق منشأة فوردو المحصنة (التي تيم تشييدها على عمق 200 متر تحت الأرض من دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتم كشفها عام 2009 بواسطة الأقمار الصناعية الأمريكية)، وإنما سيتم إيقاف عمليات التخصيب فيها لمدة 15 عام، ولن يسمح ببقاء مواد انشطارية في داخلها وإنما السماح ببقاء (1000) جهاز طرد مركزي، كما لن يتم تفكيك مفاعل أراك للماء الثقيل وإنما سيتم تغيير قلب مفاعل أراك كي لا يتمكن من إنتاج مادة بلوتونيوم التي تدخل في صناعة السلاح النووي.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي يمثل نقطة تحول و ذلك بعد جولات التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني، التي حاول الغرب ان يعطيها طابع مرثوني في كثير من الأحيان، وإنها كانت تصل الى طرق مسدودة ، حتى ان التوقيتات النهائية التي حددتها لجان التفاوض الدولي تم تمديدها في أكثر من مرة حتى تم التوصل الى توقيع الاتفاق النووي، الذي

[1] السيد أمين شلبي، تداعيات التقارب الأمريكي الإيراني : تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (202)، تشرين الاول 2015،ص 90.

[2] نقلاً عن : علي حسين باكير، المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية - الإيرانية ، وكالة عربي 21، في 2015/4/4 على الموقع الالكتروني : http://arabi21.com/story

شهد مواقف دولية عديدة مؤيدة لتوقيع الاتفاق لاسيما من قبل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بيد أن تلك المواقف واجهت طابعاً آخر على المستوى الاقليمي في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط لاسيما من قبل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكي، وتحديداً من قبل إسرائيل وكل من السعودية والإمارات التي عارضت الاتفاق النووي بشدة، وحذرت من خطورة تنامي القوة الإيرانية التي تهدد الأمن الاقليمي في المنطقة وتمثل تحدياً حقيقياً للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الثالث: العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي:

ليس ثمة شك في انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي يمثل احد المتغيرات الحاكمة للعلاقات الأمريكية الإيرانية، وذلك لان مسألة الانسحاب من الاتفاق النووي كانت أبرز أجندة الرئيس ترامب في برنامجه الانتخابي .

وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان معرفة الأبعاد المؤثرة في هذا التوجه والمتمثلة في المتغير الإسرائيلي الذي أدى دوراً كبيراً في فوز ترامب وذلك بسبب معارضة إسرائيل لسياسات الرئيس السابق باراك أوباما لاسيما المتعلقة بتوقيع الاتفاق النووي، والتي طالبت بدورها ترامب الانسحاب منه والتصدي للتهديدات التي تمارسها إيران في منطقة الشرق الأوسط[1]، لاسيما بعد اتساع نفوذها ودخولها الفاعل في أزمات وصراعات المنطقة، كالدور الإيراني في دعم نظام الأسد في سوريا الى جانب الدعم الإيراني للتمرد الحوثي في اليمن، فضلاً عن بسط نفوذها السياسي والعسكري في كل من العراق ولبنان، حتى باتت إيران اكبر قوة إقليمية قادرة على التأثير في امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تطور علاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي لاسيما روسيا الاتحادية والصين الى جانب القوى الأوروبية[2].

كما يظهر البعد الآخر، الأقل تأثيرًا في قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران المتمثل بدور البعد الخليجي، الذي تبلور في تحالف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي عهد الإماراتي محمد بن زايد مع الرئيس ترامب، ذلك التحالف القائم على (مواجهة الخطر الإيراني في المنطقة)، من خلال توقيع عقود وصفقات التسليح بين كل من السعودية والإمارات من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، التي اتضحت في قمة الرياض التي عقدت برعاية الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في 20 أيار عام 2017 في قصر اليمامة بالرياض بين الرئيس ترامب وعدد من زعماء الدول العربية والإسلامية،

[1] وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[2] محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الايرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 196، نيسان 2014، ص 77.

وظهر واضحاً توجهات الرئيس ترامب في مواجهة إيران والانسحاب من الاتفاق النووي لاسيما بعد الحملة العنيفة التي وجهت ضد إيران في القمة، والتي توجت بتوقيع السعودية والإمارات صفقات تسليح بلغت قرابة 350مليار دولار، في أول صفقة يعقدها الرئيس ترامب منذ وصوله الى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد بات واضحاً طبيعة توجهات ترامب إزاء العلاقات مع إيران بالنظر لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفاءها في منطقة الشرق الأوسط .

وقد حدد ترامب في تشرين الأول عام 2017 طبيعة الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع إيران التي اشتملت على الآتي[2]:

1- مواجهة الدور الإيراني في الإخلال بالأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال الدور الإيراني في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان.
2- إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران أو إلغاءه بشكل كامل والعودة لتحقيق المصالح الأمريكية.
3- معالجة مسألة انتشار الصواريخ البالستية التي تهدد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
4- تفكيك الشبكات التي تدعمها إيران في منطقة الشرق الأوسط لاسيما القوى والحركات المسلحة .

اتساقاً مع ما تقدم أصبح الانسحاب من الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى أحد أولويات الرئيس ترامب في توجهات الإدارة الجديدة، التي اختلفت بشكل كبير عن سلفه بارك أوباما، وأعلن الرئيس ترامب في 8 أيار 2018 انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، وإعادة فرض حزمة عقوبات جديدة على إيران اشتملت على عقوبات اقتصادية الى جانب عقوبات من شأنها ردع النشاطات الإيرانية في إنتاج الصواريخ البالستية، وكانت إيران أعلنت عن آخر تجاربها في هذا الإطار من خلال الكشف عن صاروخ (خرمشهر) في أواخر أيلول 2017، وأكد ترامب على سعيه منع امتلاك إيران للسلاح النووي وتهديد الأمن الإقليمي والعالمي.

وقد أثار قرار ترامب ردود أفعال دولية، إذ استنكرت القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) قرار ترامب وأكدت التزامها بالاتفاق النووي مع إيران، وصرحت مفوضة في الإتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية (فيديريكا موغيريني) أنه لا يحق لطرف بمفرده أي ينهي الاتفاق، في حين اعتبرت كل من روسيا الاتحادية والصين أن قرار ترامب يعبر عن رؤية أحادية في إدارة النظام الدولي ومعالجة مشكلاته معتبرين ذلك

[1] علي فارس حميد وآخرون ، قمة الرياض وهم القوة ومحنة المواجهة، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد (15)، آب 2017، ص 23.

[2] منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة ، 2018/1/28، ص 22.

تجاهلاً للقانون الدولي والجهود الدولية التي بذلت في إطار الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية،كما أكدت روسيا على أن قرار ترامب يزعزع الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لأنه لا يوجد بديل عن هذا الاتفاق، على الجانب الأخر شهد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي ترحيباً وتأييداً كبيراً من القوى الإقليمية الحليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولاسيما كل من إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين، وباركت هذه الدول القرار الأمريكي الذي وصفته الضروري والمناسب لكبح جماح النفوذ والقوة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط[1].

لقد أسهم قرار ترامب في توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية بشكل كبير وتصاعدت حدة التهديدات الأمريكية إزاء إيران، مقابل إصرار إيران على قدرتها في مواجهة القوة الأمريكية مستندة في ذلك إلى قوتها العسكرية التقليدية وانتشارها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط .

ويمكن القول أن أبرز الاحتمالات المستقبلية التي تحدد مسار التصعيد في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي تتمثل في مجموعة من الاحتمالات لكنها تستبعد في الوقت ذاته إمكانية اندلاع حرب شاملة بين الطرفين، لما يتمثل عليه ذلك الخيار من تداعيات خطيرة ليس في إطار العلاقات بين البلدين فحسب وإنما في سياق الأمن الإقليمي والعالمي، إلى جانب الإدراك الأمريكي لحجم الانتشار الجيوسياسي الذي تتمتع به إيران في المنطقة، والذي يجعل المصالح الأمريكية لاسيما في الخليج العربي أمام إمكانية استهدافها من قبل الأدوات الأمنية والعسكرية الإيرانية سواء المباشرة أو غير المباشرة، بل باتجاه آخر يمكن أن توجه الولايات المتحدة ضربة عسكرية محدودة لأهداف مختارة في الداخل الإيراني لكنها يجب أن تؤمن عدم قدرة إيران على الرد بالضربة الثانية، لاسيما في ظل امتلاك الترسانة العسكرية الإيرانية صواريخ بالستية قصيرة ومتوسطة المدى قادرة على استهداف المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط .

أما الاحتمالات الأخرى في تصعيد التوتر بين الطرفين تتمثل في لجوء الولايات المتحدة الأمريكية الى فرض المزيد من العقوبات على إيران من اجل العمل على إمكانية عزلها إقليمياً وعدم استطاعتها تهديد الأمن الإقليمي، ومواصلة الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له إيران الذي سينجم عنه مشاكل سياسة واقتصادية واجتماعية في الداخل الإيراني قد تجبر النظام الإيراني أخيراً على تغيير سلوكه في المنطقة وفقاً لما تبحث عنه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها إسرائيل.

[1] وليد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 64-65.

الخاتمة:

لقد بات واضحاً الأهمية التي تتمتع بها العلاقات الأمريكية الإيرانية التي شهدت مراحل مختلفة منذ مرحلة ما قبل التغيير السياسي في إيران عام 1979 ، ثم مرحلة قطع العلاقات والحصار التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام في إيران، وصولاً إلى ظهور البرنامج النووي الإيراني كمتغير كبير في التأثير على العلاقات بين البلدين، التي توترت بعد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في عهد سلفه بارك أوباما بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي، لما بات يعرف بدول الخميس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا، وتداعيات ذلك الموقف في طبيعة المتغيرات الإقليمية المرتبطة بتوتر العلاقات بين البلدين، في ضوء إمكانية تصعيد التوتر إلى احتمالات عديدة من بينها توجه الولايات المتحدة للخيار العسكري، الذي يواجه تحديات كبيرة ويمكن أن يسهم في زعزعة الأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ويعرض المصالح الأمريكية للخطر، لاسيما في ظل الانتشار الأمني والعسكري الإيراني غير المباشر في هذه المنطقة .

قائمة المصادر :

أولا–الكتب والدراسات

1. السيد أمين شلبي، تداعيات التقارب الأمريكي الإيراني: تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (202)، تشرين الأول 2015.
2. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بيروت–بغداد، 2012.
3. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت – بغداد، 2012.
4. منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة ، 2018/1/28.

ثانيا–الأبحاث

1. علي فارس حميد وآخرون، قمة الرياض وهم القوة ومحنة المواجهة، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد (15)، آب 2017.
2. محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 196، نيسان 2014.
3. مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد(6)، كانون الأول 2018.
4. وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، العدد (1)، أيلول 2018.

ثالثا–مقالات الانترنت

1. علي حسين باكيير، المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية – الإيرانية ، وكالة عربي 21، في 2015/4/4 على الموقع الالكتروني : http://arabi21.com/story
2. مازن إسماعيل الرمضاني، العلاقات العراقية الإيرانية حاضر المستقبل ومستقبل الحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17 كانون الثاني/2011، على الرابط الآتي: https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx
3. معمر فيصل خولي، التغلغل الإيراني في العراق: الدوافع والأشكال وأدوات التأثير، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ 2016/6/11، على الرابط الآتي: http://rawabetcenter.com/archives/27905

اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في فضاء التّحولات الإقليمية

Trends in the rise of Iranian strategic hedging approaches and their appearance in spatial spaces

د. فراس عباس هاشم

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين– العراق

Ferashashem48@yahoo.com

الملخص :

تناقش الدراسة الإطار النظري لاستراتيجية التحوط الاستراتيجي فضلاً عن ذلك استعراض مقتربات تبني السياسة الإيرانية للتحوط تجاه الإقليم وجوراها القريب انطلاقاً من ادراكاتها لطبيعة عملية التغيير في المنطقة والتفكك الجغرافي التي تجري. كما تعرض الدراسة المتغيرات الجغرافية الجارية لما يمكن تسميته بالاختراق الناعم المتمثل بإعلان الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية للجولان السورية وإعادة انتشارها في المنطقة .وتناقش الدراسة دوائر التنافس الدولي في الشرق الأوسط وإعادة تشكيل المصالح والأهداف والتحالفات الإقليمية .وترى أن إيران أصبحت ملزمة لمواجهة التحديات الجديدة في الفضاء الإقليمي. وناقشت الدراسة منطلقات التوجه الإيراني حيال علمية تعزيز التعبئة الداخلية وبناء قدراتها الذاتية لمواجهة المخاطر والتطورات التي تهدد الداخل الإيراني.

كلمات مفتاحية :التحوط، التحالفات ،الولايات المتحدة ،القدرات العسكرية.

Abstract:

The study discusses the conceptual framework of the strategy of strategic hedging, as well as reviewing approaches to adopt the Iranian policy of hedging towards the region and its immediate neighbors based on its understanding of the nature of the process of change in the region and the geographical disintegration that is taking place. The study also discusses the current geographical variables of what can be called the soft penetration of the US declaration of Israeli sovereignty over the Syrian Golan and its spread in the region. The study discusses the international competition circles in the Middle East and the restructuring of regional interests, The study discussed the Iranian approach towards strengthening internal mobilization and building its own capacities to confront threats and developments threatening the Iranian interior.

Keywords: Hedge, Alliances, United States, Military Capabilities.

المقدمة

يمثل التداخل والتدافع المطرد في منطقة الشرق الأوسط موضوع اهتمام من قبل الدول الكبرى والإقليمية وبالتالي ينعكس ذلك التدافع الدولي بين تلك القوى على استقرار المنطقة وتحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية في المنطقة، ومن هنا تواجه إيران العديد من الصعوبات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها الساحة العالمية وفي ضوء ذلك لا تقتصر تلك التحديات والتهديدات على التوجهات الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما أيضاً نتيجة تصاعد الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة (كالسعودية، وإسرائيل) وتأثيراتها السياسية على مجريات الأحداث وتطورها في المنطقة وسعيها نحو الإخلال بالتوازن الإقليمي لصالحها ضد إيران وحلفائها وعليه هنالك العديد من الدلالات النظرية التي تذهب للاعتقاد بتبني القيادة الإيرانية لاستراتيجية أقرب للتحوط منه إلى التراجع في الدور الإقليمي في تعاملاتها مع دول الجوار في المنطقة، فضلاً عن الدول المهددة لها لذلك كانت نظرية التحوط الاستراتيجي أحد الاتجاهات المفسرة للسلوك الإيراني للتأقلم مع الواقع الجديد ومحولاتها في تعزيز تحالفاتها في المنطقة مع القوى الكبرى والإقليمية لمواجهة مثل هذه التوجهات، وإيجاد شراكات لاحتواء مخاطر التهديد المباشرة في الوقت نفسه عملت على تعزيز بنيتها الداخلية وترسانتها العسكرية كأجراء تحوطي لمواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد استقرار أراضيها .

وبناء على ذلك **جاءت أهمية هذه الدراسة** كونها محاولة لفهم السلوك الإيراني في التعاطي مع التحديات الجديدة التي باتت تشكلها القوى الإقليمية الصاعدة فضلاً عن الدولية المهددة والدخول في تحالفات لتعزيز دورها الإقليمي. ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي **ممكن طرح إشكالية** على صيغة تساؤلات "شكلت التحديات الجديدة نقطة تحول في مجالات التعاون الإقليمي لإيران انطلاقا من خيارات إستراتيجية التحوط ومقترباتها في بناء منطلقات سلوكية تهدف تتيح لها تعبئة قدراته الداخلية وحرية حركتها في فضاءات المنطقة ".وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات من خلال **فرضية مفادها**" وجدت إيران أن التحولات الإقليمية والدولية أتاحت لها مساحة لتبني مقترات جديدة تستهدف العمل على تحقيق توازن خارجي لمواجهة الدول المهددة فضلا عن كونها مدخلًا لتحقيق توازن دخلي عبر بناء قدراتها الذاتية الدفاعية والعمل على المحافظة على وحدتها". أما **منهجية الدراسة** يفرض علينا تناول هذا الموضوع إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد استخدم المنهج الوصفي خلال دارسة التوجهات الجديدة للقيادة الإيرانية تجاه الجوار الجغرافي ومدى انعكاس تطورات الأحداث في المنطقة على البيئة الداخلية والخارجية لإيران. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم الدوافع التي تقف وراء تبني التحوط الاستراتيجي في إطار تفاعلاتها على الصعيدين

الداخلي والخارجي أمام التحولات الدراماتيكية التي تشهدها المنطقة. واتساقاً مَع ما تقدم سيتم **توزيع هيكلية الدراسة** إلى أربعة محاور يشمل المقدمة والخاتمة. يركَّز المحِور الأول: مدخل مفاهيمي. أما المحِور الثاني يتناول: رسم مساحة التوازن الجديدة بوصفها أداة للتحوط الاستراتيجي. فيما تَناوُل المحِور الثالث: إعادة تعزيز مسارات التحوط الداخلي كمقاربة لمواجهة تحديات الخارج. أما المحور الرابع يتناول: اتّساع دائرة الانزلاقات الإقليمية نحو فضاءات المواجهة واهتزاز التوازن.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

افترضت النظريات الكلاسيكية أن الدول تلجأ إلى استراتيجيات متعددة لمتابعة مصالحها القومية، وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، منها ما هو صراعي، ومنها ما هو تعاوني، ومنها ما يوظف الحياد، ومنها ما يعتمد على التوازن سواء كان ناعمًا (Soft Balancing) أم خشنًا (Hard Balancing)، ومنها ما يقوم على التحالف مع القوى الكبرى أو ما يعرف بـ مسايرة الركب (Band Wagoning) منها ما ينشد المهادنة أو يستغرق في التبعية[1].

من هنا تشير الممارسة للمقاربة التقليدية المتعلقة بتحقيق المصالح القومية للدول أن هناك استراتيجية أخرى لم تحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات الأكاديمية وهي نظرية التحوط الاستراتيجي (Strategic Hedging) وتشكل هذه الاستراتيجية بديلًا ثالثًا . كونها استراتيجية وسطًا بين استراتيجيات الأمن القومي، التي تتبنى الميكانزمات الصراعية وتلك التي تتبنى الميكانزمات التعاونية من جهة، وبين التوازن التقليدي ومسايرة الركب من جهة أخرى (سواء اتخذت طابعًا دفاعيًا بالتحالف مع الدولة المهددة، أو طابعا هجوميًا بالتحالف مع دولة / دول منافسة للأخيرة) وبين التوازن الصلد والتوازن الناعم وبين المواجهة المباشرة أو الاعتماد المفرط على الدول الكبرى[2].

والجدير بالملاحظة أن نظرية التحوط الاستراتيجي استندت إلى فكرة أولية أن الدولة "المتحوطة" تتعاون مع مصدر التهديد لأمنها الوطني لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة (وهو ما يطلق عليه التوازن الناعم)، وفي الوقت نفسه تتبنى عناصر من التوازن الصلد في مواجهة الدول المهددة، من قبيل الانخراط في تحالفات مع القوى المنافسة للأخيرة، وزيادة مقدراتها العسكرية وغير العسكرية، ومن الواضح

---

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (215)، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص 30 . لمزيد من التفاصيل حول مفهوم القوة الناعمة والخشنة ينظر: جوزيف ساي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007). وأيضاً علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة : مكتبة الإسكندرية، 2019).

[2] المرجع نفسه، ص 30 .

أن استراتيجية التحوط تتضمن خليطًا من التعاون والصراع، إذ تمكن استراتيجيات التحوط الدول التي تطبقها من الانخراط في تعاون اقتصادي، وسياسي، واجتماعي مع الدول المهددة، بينما توظف ميكانزمات عسكرية (زيادة أو تحديث المقدرات العسكرية والدخول في تعاون أو تحالف أمني رسمي مضاد للدولة المهددة)، واقتصادية، ودبلوماسية ومؤسسية لإضعاف قوتها[1].

ولقد تعددت التعريفات بشأن مفهوم "التحوط الاستراتيجي" بتعدد الاتجاهات الفكرية التي ينظر من خلالها كل مفكر، لهذا لم يتفق على تعريف موحدًا وشاملًا سيما وأنه يضم استراتيجيات مختلفة تجسد مزيجًا من الاستجابات السياسية.

ووفقا لما سبق يعرّف (إيفلين غوا– Evelyn Goh) التحوط بأنه "مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنب المواجهة المباشرة إزاء القوة المهددة وليست قوية بما فيه الكفاية لكي تستطيع الدولة المتحوطة من اتخاذ قرار بشأن البدائل المتاحة مثل التوازن أو مسايرة الركب أو الحياد"[2]، أما (كويك شوي– Kuik Chwee) فإنه يعرفه باعتباره "السلوك الذي تسعى من خلاله الدول إلى درء المخاطر من خلال السعي إلى خيارات سياسية متعددة تهدف إلى إنتاج تأثيرات مضادة متبادلة، وذلك في ظل حالة من اللايقين المرتفع والمخاطر الكبيرة[3].

في حين ذهب في الاتجاه الآخر بعض الباحثين في تفسيرهم لمفهوم التحوط الاستراتيجي بمثابة مجموعة من السياسات التي تسعى في الوقت نفسه إلى القيام بأعمال مضادة تهدف إلى زيادة الخيارات إلى الحد الأقصى وتجنب المخاطر، وهذا يفترض بالطبع محاولة الدول تعظيم المكاسب من القوة الصاعدة من خلال إقامة روابط تجارية واستثمارية مباشرة، على الرغم من احتمالية وجود مخاوف سياسية أو أمنية بين الطرفين[4]، ومن ثم فاستراتيجية التحوط هي استراتيجية "تهدف إلى الأفضل وتستعد للأسوأ".

وفي ضوء ذلك يتكون سلوك التحوط إذن من متابعة استراتيجيات تؤكد ميكانزمات الانخراط والتكامل من ناحية، وتؤكد التوازن بالمفهوم الواقعي الذي يأخذ شكل التعاون الأمني مع الدول الأخرى وزيادة القدرات العسكرية وتحديثها من ناحية أخرى، وقد وصف (تيسمان بروك–Tessman Brock) سلوك التحوط بأنه

---

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

[2] Kei Koga, **The Concept of "Hedging" Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift**,29December 2017,https://academic.oup.com/isr/article/20/4/633/4781685

[3] لويز فيدال وإنجلز بري جلين، "استراتيجية التحوط: ملامح السياسة اليابانية تجاه صعود القوة الصينية"، عرض: صباح عبد الصبور، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 29 /10/ 2018، شوهد في 2019/3/19، في https://futureuae.com/old.rar/Tag/Index/4634:

[4] المرجع نفسه .

أقل تصادمًا من فكرة التوازن التقليدي التي كانت سائدة في الحرب الباردة وأنه أقل تعونا من استراتيجيتي مسايرة الركب والتبعية اللتين تجعلان الدول تتعاون استراتيجيًا مع الدولة القائد أو الأقوى حتى تتجنب هجومًا مباشرًا من جانبها، أو من أجل المشاركة في غنائم النصر هذا النمط من السلوك كان غالبًا على سياسات الدول الخارجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) مباشرة[1].

من جانب آخر أضاف (لورا باسكال –Laura Pascall) إلى هذه النظرية الجديدة والتي تختلف تمامًا عن نظرية التوازن في تصنيفه أدبيات التحوّط الاستراتيجي من خلال تبني نهجين: الأول يعتبر التحوّط "استراتيجية تركّز على الأمن"، ويختلف عن سياسات التوازن، في حين أن النهج الثاني يعتبر التحوّط "استراتيجية مختلطة" تجمع بين المشاركة والتوازن[2]، إضافة إلى ذلك يعتقد (ديني روي–Denny Roy) أنه لدى الدول أربعة خيارات في مواجهة الهيمنة الإقليمية المحتملة وهذه تشمل (التوازن، التحالف، والمشاركة، والتحوط)، ويؤكد أن ممارسة الدول لاستراتيجية التحوّط تعود إلى مقاربة تتمثل عندما تكون هناك درجة عالية من اللايقين بشأن النوايا الحقيقية للقوة الصاعدة تلجأ للتحوط الاستراتيجي وعلى هذا النحو يُفهم التحوط كاستراتيجية عامة تستلزم الحفاظ على أكثر من خيار استراتيجي واحد ضد احتمال وجود تهديد أمني مستقبلي[3]، ربما يمكن القول، على نحو أكثر دقة، أن نوايا هذا الطرف أو ذاك لا سيما وأن نتائج أفعالهم صعبة التوقع بحيث لا يكون إنتاجها أبدأ نتيجة تصرف أحادي الجانب، إنها شأن هذا الطرف كما هي شأن الآخر وهي متصلة ببعضها، وتشكل منظومة، تبنى من خلال تفاعل استراتيجيات الفاعلين[4].

علاوة على ذلك، اتجه الاهتمام بالتحوط الاستراتيجي إلى اعتماد مقاربات أشمل لمعالجة سلوكيات الدول، ومن ذلك عمد كل من (تيسمان بروك–Tessman Brock) و(وولفف ويتك–Wolfe Wojtek) إلى تطوير تعريف إجرائي لاستراتيجية التحوط، إذ وضعا أربعة معايير يجب أن تتوافر في سلوك الدولة حتى يمكن عده حالة من حالات التحوط الاستراتيجي:[5]

---

(1) أيمن إبراهيم الدسوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

(2) لويز في دال وإنجلز بري جلين ، مرجع سبق ذكره .

(3) المرجع نفسه .

(4) جيرار ديسوا ، **دراسة في العلاقات : النظريات البيدولتية**، ترجمة: قاسم المقداد، ج2، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، ص 201.

(5) أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 32 . وللمزيد ينظر :

Mohammad Salman,**GustaafGeeraerts,The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East**, September 2013,https://www.researchgate.net/.../266089160_The_Impact_of_Strategi...

أولًا: أن تقوم الدولة بتحسين قدرتها التنافسية (العسكرية، والاقتصادية) تحسبًا لأية مواجهة عسكرية محتملة مع الدولة المعادية (ويطلق البعض على ذلك النمط الأول من التحوط)، وزيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من السلع العامة لتعويض المساعدات الراهنة المقدمة من الدولة المهددة (ويطلق البعض على ذلك النمط الثاني من التحوط)، ويمكن تحسين المقدرات التنافسية للدولة المتحوطة من خلال التعاون الأمني والدفاعي والانخراط في تحالفات رسمية مع فاعلين (إقليمين ودوليين) مناهضين لسياسات الدولة المهددة للأمن الوطني وبتطوير قدراتها الذاتية العسكرية والاقتصادية وما يرتبط بذلك من زيادة التسلح وإعطاء الأنفاق العسكري أولوية متقدمة على ما عداه من أوجه الإنفاق العام.

ثانيًا: أن تتجنب الدولة استثارة الدولة المهددة بصورة صريحة أو تجنب المواجهة المباشرة معها والانخراط في علاقات تعاونية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الدولة المهددة .

ثالثًا: تأكيد أن التنسيق لاستراتيجية التحوط يكون مركزيًا على أعلى المستويات الحكومية لأنها تتناول قضايا تتعلق بالأمن القومي .

رابعاً: يجب أن تكون الدولة المتحوطة مستعدة لقبول التكلفة الداخلية أو الدولة في المدى القصير لاستراتيجيتها التحوطية من أجل تحقيق المنافع في الآجلين القصير والبعيد وقد تتضمن التكلفة الداخلية إقامة أو تطوير البنية التحتية لدولة المستهدفة، وضخ الاستثمارات وتقديم حوافز سياسية واقتصادية.

من خلال ما تقدم تتبنى الدول المتوسطة والصغيرة استراتيجية التحوط الاستراتيجي بغية تعظيم المكاسب وتجنب التبعية للقوى الكبرى أو القوة المهددة لأمنها الوطني، ومن هنا تعمد الدول المتوسطة والصغيرة إلى إيجاد قدر من العلاقات التعاونية مع مصدر التهديد لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة بينما تتبنى في الوقت نفسه عناصر من استراتيجية التوازن الصلب ضد مصدر التهديد من قبيل الانخراط في تحالفات أمنية مع القوى المنافسة للقوى المهددة لها؛ وذلك من أجل زيادة قدراتها العسكرية ويعتبر البعض التحوط الاستراتيجي الطريق الذكي لتعويض التفاوت في القوة وقلة أدوات القوة الصلبة المتاحة أمامها وذلك من خلال ما يتيحه للدولة المتوسطة أو الصغيرة من حرية حركة لتوظيف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية[1].

---

[1] أيمن الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة، **مجلة اتجاهات الأحداث**، العدد(19)، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث الدراسات المتقدمة، 2017)، وللمزيد من المعلومات حول التحالفات والصراعات بين الدول ينظر :ممدوح محمود مصطفى، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997). وأيضاً، خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (دمشق : دار كيوان للطيعة والنشر والتوزيع ، 2009). وكذلك، جهاد عودة، **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).

المحور الثاني: إعادة رسم مساحة التوازن الجديدة بوصفها أداة للتحوط الاستراتيجي

تنطلق سياسة الدولة في إيران من نقطة مركزية موقعها في منطقة تعد من بين أحد أهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم ويكتسب ذلك أهمية أكبر، فضلًا عن ذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من مزايا استراتيجية شاملة لوقوعها على طرق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية ولامتلاكها مقومات أساسية تؤهلها لأداء دور إقليمي بارز ولتعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط.

في الواقع أن معظم الملامح الرئيسة لما شكله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، إلا أنه لا يوجد تغير كبير في شكل وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، إذ تبنى جميع التحالفات في المنطقة على أساس هدفين استراتيجيين هما: الأول الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. الثاني: المصالح المشتركة بكافة أشكالها[1].

وتأسيساً على ذلك يشكل العامل الجغرافي في رأي علماء الجيوبوليتيك الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية وذلك من خلال تأثير العامل الجغرافي في قوة الدولة الذي ينحصر في عوامل عدة تتحدد ما بين الرقعة الجغرافية والتضاريس والموقع الجغرافي[2]، وعلى هذا النحو تنطلق إيران في تحركاتها الإقليميّة من منطلقات تنهض على أنّ مساهمة إيران في القضايا الإقليميّة يؤدي إلى تثبيت الدَّور السياسي الأمني لإيران في المنطقة بل ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لها في النظام العالمي لذلك زاد الاتجاه الإقليميّ في السياسة الخارجية الإيرانية، انطلاقاً من أنّ سياسة التحوط الاستراتيجي تجنب إيران المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين مصالحها في المنطقة[3]، وهكذا مارست إيران قدرتها العسكرية وأهميتها الاستراتيجية كقوة إقليمية "وازنة" يحسب حسابها ويستحيل تجاوزها أو تدرك ردود فعلها إلى الحد الذي أدخلها في لعبة التوازنات الاستراتيجية التي أتقنت إيران فنون التعامل معها والتأثير في صناعة القرار الإقليميّ وتحديد وجهته كما وسعت إيران من ميدان تأثيرها وامتلاكها أوراق اللعبة السياسية في مساعيها التحوطية عبر دعمها حركة المقاومة الشرق أوسطية سواء أكان في العراق أم في جنوب لبنان أم فلسطين وهي أوراق تثبت أهمية إيران كلاعب استراتيجي إقليميّ[4].

---

[1] مصطفى كمال، "تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2018/4/15، شوهد في 2019/3/23، في: www.acrseg.org/40698

[2] كرار أنور ناصر البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**،(بيروت: شركة صبح للطباعة والتجليد، 2015)، ص 19.

[3] سماح عبد الصبور، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**، تقديم، نادية محمود مصطفى، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 155 .

[4] عدنان مهنا ، **مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص 365.

ولهذا يمكن النظر في حالة الاختلافات الإيديولوجية تتصف بخاصية زيادة من إدراك التهديد وينتج عنه تصورات وقناعات نوايا عدوانية عند الخصم وعلى العكس من ذلك كلما كانت الأيديولوجيات متشابهة أو متقاربة فلن ينتج عنها قناعات بأن الخصم يضمر عداء وشراً وضرراً، ويظهر تأثير الأيديولوجيات على أدراك التهديد في موقف الولايات المتحدة من إيران وأن المدركات مدفوعة بقدر كبير بالانشقاقات السياسية الداخلية والاختلافات الأيديولوجية[1]، ومن هنا تحاول إيران في سياستها الخارجية أن توازن بين إمكاناتها وقدراتها وأوضاعها الداخلية وتوظيف قدراتها السياسية والاقتصادية في سبيل مواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية وقد ارتكزت اتجاهات سياستها الخارجية بمبادئ أساسية أطلقوا عليها "الاعتدال الحكيم"، وذلك سعيًا إلى نقل إيران بعيدًا عن المواجهة إلى الحوار والتفاعل البناء مع دول الجوار الإقليمي وخصوصًا في منطقة الخليج العربي وتحديداً السعودية وإيجاد مساحة من التفاهم مع مراعاة الحفاظ على الأمن القومي الإيراني ورفع مكانتها الإقليمية ولهذا فهي تمتلك خصائص محددة، أهمها:[2]

- تضع التنمية على رأس قائمة الأولويات.
- تحفظ الاستقرار في المحيط الأمني لإيران.
- تصرف الاهتمام إلى توسعة وتعميق العلاقات مع أكبر عدد من الدول والمؤسسات الدولية بغية تحقيق الأهداف المرجوة.
- تتوخى الحيطة والحذر من الدخول في أزمات لا علاقة لها بالمنافع الأساسية لإيران.

الواضح من خلال هذه القراءات تأتي استراتيجية الانفتاح الإيراني تجاه محيطها الجغرافي ودعم علاقات التعاون مع دول الجوار وخلق مجالاً للنفوذ السياسي والانتفاع أكثر ولتكون قادرة على مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها وإدراكها ضرورة تركيز اهتمامها الاستراتيجي بشكل مستمر تجاه جوارها الإقليمي لذلك وسعت من نسبة تبادلاتها التجارية مع كل من تركيا (إذ يسعى الطرفان إلى زيادة حجم التجارة البينية بينهما إلى 30 مليار دولار سنويًا)، والعراق، وفي هذا الإطار جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) إلى العراق لتعكس أهمية وأولوية العراق ضمن استراتيجية إيران الإقليمية، ولا شك أن دول الجوار تتيح لإيران نوافذ إقليمية أخرى لتعزيز تحوطها الاستراتيجي والتوازن في علاقاتها الخارجية، ولتأكيد مكانتها استضافت إيران في 7 كانون الثاني / يناير عام (2019) "المؤتمر الدولي للدفاع والأمن في غرب آسيا" في إيران، ويترتب على هذا الحضور أهمية خاصة في مواجهة سياسة الولايات

---

[1] كاظم هاشم نعمة، **الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد**،(الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2019)، ص32.

[2] فاطمة الصمادي، استقالة ظريف: السياسة الخارجية لروحاني من حلقة نياوران إلى فشل الانخراط البناء، **مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد (0)،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 47.

المتحدة التي تحاول حصار إيران وعزلها دوليًا[1]، ومن خلال ذلك تشير التقارير الاقتصادية إلى ارتفاع حجم التجارة بين إيران والعراق، إذ بلغ حجم التبادل التجاري غير النِّفْطي بينهما قرابة 8 مليارات دولار في عام (2018) مقارنة بـ5، 6 مليار دولار في عام (2016)، هذا غير صادرات الغاز الطبيعي التي تقدَّر بقيمة 5، 2 مليار دولار سنويًّا[2]. في حين كانت الصادرات العراقية إلى إيران ضئيلة للغاية فلم تتعدَّ قيمتها 21 مليون دولار في النصف الأول من عام (2017)[3].

يمكننا إذنً وبناء على ما سبق الربط بين تطورات التوتر التي تشهدها العلاقات الإيرانية والسعودية والتي زادت حدة التنافس والصراع بعد المحاولات السعودية لخلق توازن مع إيران في جنوب شرق آسيا لا سيما أن شراكة الهند الاستراتيجية مع إيران تمثل مصدر قلق بالنسبة إلى السعودية، وبالتالي يدفع هذا التحالف مع السعودية دولًا مثل الهند والصين إلى البحث عن طريقة للموازنة بين علاقتها مع إيران وعلاقتها مع السعودية[4]، ومن هنا أصبح واضحاً أن الخلافات (الإيرانية –السعودية) أخذت منحى تصاعدي بين الطرفين ومحاولة كل طرف التوسع على حساب الطرف الآخر والحفاظ على المكتسبات المكانية على حساب الآخر وبالتالي ستلقى بضلالها على طبيعة التفاعلات الإقليمية وعلى تشكيل التحالفات الجديدة.

بهذا المنظور يبدو أن إيران تواجه معضلة استراتيجية في مواجهة التغييرات في المنطقة وهكذا صاغت استراتيجية التحوط ضد الدول المهددة لأمنها من خلال تبني تصورات مختلفة عن البيئة الخارجية على عكس ما عليه بالنسبة لحلفائها ولذلك حاولت تقاسم النفوذ واثبات الوجود على الساحة السورية عبر استنساخ النموذج الروسي بتدشين قواعد عسكرية دائمة وليس محض تمركزات عسكرية متنقلة، وتشير تقديرات غربية في هذا السياق إلى أن إيران أقدمت بالفعل على تدشين قاعدتين عسكريتين واحدة في مطار دمشق الدولي وهو مقر الحرس الثوري الإيراني والأخرى في جبل عزان بالقرب من حلب[5]، ولذلك تعتمد روسيا مقاربة التعاون والشراكة مع إيران لتعزيز الأمن الروسي الذي تهدده الولايات المتحدة سياسياً في محاولة لعزلها اقتصادياً بفرض المزيد من العقوبات عليها، فضلاً عن ذلك التنافس العسكري والدخول في سباق تسلح لا تقدر روسيا على مجاراة أمريكا فيه، وكذلك تمدد حلف شمال الأطلسي في اتجاه حدودها[6]،

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 53.

[2] تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 17.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

[4]"استراتيجية سعودية شاملة في جنوب آسيا"، **صحيفة العرب**، العدد(11269)، ص 4، (2019/2/24). وللمزيد من المعلومات حول طبيعة التفاعلات الإيرانية السعودية في المنطقة ينظر: عبد العزيز بن محمد الشيخ، **الاستراتيجية السعودية: دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق**، (بيروت: جواثا للنشر، 2011).

[5] أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر**، أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 57 .

[6] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 238.

بالإضافة إلى ذلك تحاول من خلال التعاون مع إيران التقليل من المخاطر والتحديات الإقليمية الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وأيضاً لموازنة الوجود الأمريكي في العراق تحولت النوايا الإيرانية تجاه العراق نحو بناء شبكة من المصالح والاتفاقيات وهو ما شكل، كأحد أهم ميادين التنافس (الأمريكي–الإيراني) بعد توقيع العقوبات الأمريكية على إيران بسعي كلا الطرفان لجذب العراق لصالحه نظرًا لمركزتيه ووزنه في استراتيجية كل منهما، فالولايات المتحدة تعدُّ العراق ساحة حيوية لمواجهة خطر إيران وتقليم أظافرها ضمن استراتيجية أمريكية تهدف إلى تعديل سلوك النظام الإيراني[1]، بينما تنظر إيران إلى العراق بأنه طوق نجاة وشريان حياة ورئة اقتصادية لمجابهة الضغوطات والالتفاف على العقوبات من خال احتواء العراق وتحويله إلى بوابة مركزية لتصدير النِّفط الإيراني إلى العالم الخارجي، ولذلك تتبنى إيران سياسة الاحتواء تجاه العراق من خال تكثيف علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالعراق للحيلولة دون نجاح الضغوط الأمريكية على الحكومة العراقية للالتزام بالعقوبات ضد إيران[2]، وهذا يعني أن إيران باتت تنظر إلى العراق على أنه يمكن أن يكون بوابة باتجاه تسويات مهمة في المنطقة لا سيما على صعيد تقريب وجهات النظر بين إيران والمنظومة العربية وفي المقدمة منها السعودية[3]، فهذه المقاربة تنطلق من فرضية قوامها أن إيران أصبحت تمتلك أوراقًا مهمة في عديد من الملفات في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ولم يعد من الممكن تجاه لدورها كفاعل إقليمي له تأثيره، وليس من السهولة بمكان الحد من هذا الدور على الأقل على المدى المتوسط إلا بضغوطات خارجية وداخلية معاً[4]، وهذا ما نلاحظ تجلياته في حالة تحقيق توازنها الخارجي مع حلفاء الولايات المتحدة في شمال أفريقيا من خلال الانفتاح السياسي حيال بعض قضايا المنطقة تتجلى بحالة التقاء الموقفين (الإيراني –المصري) في ما يخص الصراع في سوري وأكدت مصر مرارًا أنها تتمسك بوحدة الأراضي السورية وبدور الجيش السوري في حماية هذه الوحدة [5]، ومن هنا ننطلق من قناعة مفادها مفادها إن كل من إيران وروسيا في حاجة لبعضهما في مواجهة أمريكا، وتحسين كل منهما لشروط التفاوض، وتبادل المصالح مع أمريكا بالإضافة إلى أوروبا، والصين، فروسيا تواجه منافسة صينية كما تواجهها أمريكا، وهناك صراع دولي كبير على الممرات المائية العالمية، ومن ثم فروسيا والصين وأمريكا في حاجة إلى إيران، وهنا تأتي "الشراكة" الروسية الإيرانية لتسهم في حفاظ روسيا على نفوذها في الشرق

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 32 .

[3] حمزة مصطفى، خامنئي يعارض تواجد الأميركيين في العراق ويطالب عبد المهدي بإخراجهم فوراً، **الشرق الأوسط**، العدد 14740، ص 3، (2019/4/7).

[4] محمود حمدي أبو قاسم، **الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران**،(الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)، ص9.

[5] أحمد السيد النجار وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الأوسط[1]، ولقد عزز دور إيران الإقليمي الموقف الروسي الداعم لها، والذي وجدت فيه روسيا تعزيزًا "لدورها الإقليمي وتحديا" للدور الغربي لاسيما بعد نصب الدرع الصاروخي في تركيا[2].

وفي ضوء ما تقدم قد تكون السياسة الأمريكية الموجهة ضد إيران منذ بداية تتسم (دونالد ترامب– Donald Trump) الرئاسة الأمريكية متجهة إلى شق مسار جديد في التوتر في العلاقات بين البلدين، وظهر ذلك في مخاطبة الرئيس الأمريكي للشعب الإيراني في تغريدة على موقع تويتر نشرها في 11 شباط/ فبراير (2019) باللغة الفارسية يحمِّل فيها النظام المسؤولية عن معاناة الشعب الإيراني، ويتهمه فيها بممارسة القمع والتورط في الإرهاب والفساد[3]، وعلى هذا الأساس توازيًا مع ما سبق تلوِّح الإدارة الأمريكية بورقة تغيير النظام في إيران، وهذا طرح نجده أيضاً عند مستشار الأمن القومي الأمريكي (جون بولتون– John Bolton) وهو يشير إلى "إنَّ النظام الإيراني الآن بعد مضي أربعين عاما من الثورة مخير بين تغيير سلوكياته أو أن يكون الأمر في نهاية المطاف للشعب الإيراني لتحديد مسار بلاده "[4]، وهذا توجه يعكس عدم استبعاد فكرة تغيير النظام الإسلامي في إيران ضمن أولويات الولايات المتحدة أو على الأقل التلويح بذلك من أجل إجبار إيران على القبول بالشروط الأمريكية، وهي الفكرة نفسها التي تحدث بها المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي)[5]، هذه الخيارات في مجملها تعزز سير الولايات المتحدة نحو الاعتماد على العزم تجاه إيران باعتباره شرطاً رئيسيًا قابضاً على علمية صنع القرار الأمريكي، ولهذا خلال الحرب الباردة كان رد فعل الرئيس الأمريكي الأسبق (هاري ترومان–Harry S. Truman) الإدراكي للأزمة الكورية هو أن الشيوعيين كانوا يختبرون عزم الولايات المتحدة، والأمر نفسه بالنسبة للألمان إذ قام (أدولف هتلر–Adolf Hitler) باختبار عزم فرنسا وبريطانيا وهي عواقب تكتشف وجود تركيز مستمر حول مسألة العزم[6]، ومن هنا يمكننا القول تشير الدلائل وتطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط أن المنطقة مقبلة مقبلة على تغييرات جيوسياسية قد تدفع باتجاه الاصطفافات الإقليمية أو بحصول تسويات كبيرة حيال القضايا المهمة في ظل تزايد مؤشرات الانخراط الأمريكي تجاه المنطقة.

---

[1] خالد يايموت، الصعود الايراني الجديد: العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي، **مجلة رؤية تركية**، العدد (29)، (تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016)، ص 38. وللمزيد من المعلومات ينظر : عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009).

[2] محمد كريم كاظم، وفراس عباس هاشم، الأزمة السورية والأمن القومي الإيراني: دراسة في الخيارات المتاحة، **مجلة قضايا سياسية**، العددان (39–40)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2015)، ص 194.

[3] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4] المرجع نفسه، ص 48 .

[5] فراس عباس هاشم، تمثلات إدراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية)، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (2)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص 84.

[6] ريتشارد نيدليبو، لماذا تتحارب الأمم: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، **سلسلة عالم المعرفة** (403)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2013)، ص 183.

المحور الثالث: إعادة تعزيز مسارات التحوط الداخلي كمقاربة لمواجهة تحديات الخارج

رسمت الموازنة المالية الإيرانية الخطوط العريضة لتوجهات الحكومة خلال العام(2019) ووضّحت أوجه إنفاقها وماتوليه من اهتمام لكل قطاع من القطاعات سواء الخدمية أو الإنتاجية أو الدينية أو العسكرية، وتوضّح كذلك مصادر الإيرادات التي تتوقع الحكومة أن تعتمد عليها في تمويل نفقات الموازنة القادمة في ضوء التحديات الراهنة والحصار الاقتصادي الأمريكي المفروض عليها[1].

في هذا السياق أولت الحكومة الإيرانية منذ إقرارها للموازنة الاهتمام بعض النواحي الاجتماعية اهتمامًا رغم الخفض الواضح للنفقات في مشروع موازنة العام (2019)، تجنُّبً الإثارة حنق المجتمع، فخصَّصَت 14 مليار دولار لدعم استيراد السلع الضرورية بسعر الصرف الرسمي القديم (4200 تومان للدولار) ارتفاعًا من 13 مليار دولار في العام (2018) في محاولة من الحكومة لتجنب زيادة أسعار بعض المنتجات الأساسية المستوردة من الخارج التي تمسّ حياة البسطاء، بخاصة المنتجات الغذائية الأساسية وأجَّلَت زيادة أسعار البنزين لعام آخر، ولم تنسَ الحكومة أن اقتراحًا سابقًا بزيادة أسعار البنزين مع رفع الدعم النقدي، كان امن العوامل التي قادت إلى خروج احتجاجات شعبية ضدّ الحكومة أوائل عام(2018)[2]، وتكمن أهمية هذا الفعل السياسي في أنه دفع في زيادة مخصصات الدعم، اقترحت الحكومة زيادة في الرواتب الحكومية عمومًا بنسبة 20 %، وبنسبة تصل إلى 40 % إلى رواتب العمال تماشيًا مع ارتفاع التضخم، بجانب تخصيص 7 تريليونات تومان للدعم، وزادت المخصص للرعاية الصحية إلى 37 تريليون تومان (3,6 مليار دولار بسعر صرف 5800 تومان للدولار)، وإعفاء ذوي الدخول الأقل من 2.3 مليون تومان شهريًّا (397 دولارًا) من دفع الضرائب[3].

مقابل ذلك أن انتعاش إنتاج النفط في إيران ستكون آثارها واضحة على الاقتصاد وتشير التوقعات الاقتصادية إلى ارتفاع صادرات النفط الخام الإيراني بمقدار 25,1 مليون برميل يوميًا خلال شهر شباط/ فبراير عام (2019)، مقارنة بنحو 20.1 مليون برميل/ يومياً نهاية عام (2018)، جاء هذا الارتفاع نتيجة استثناف كوريا الجنوبية واليابان استيراد النفط الإيراني في بداية العام (2019) بعد توقُّف شهرين عن الاستيراد[4]، وضمن هذا السياق كانت أوروبا لَمحت إلى إيران في بداية الانسحاب الأمريكي من الاتِّفاق النووي بالسعي لإنشاء آلية مالية بديلة عن (SWIFT) وبعد التيقن من استحالة ذلك قدمت أوروبا آلية

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[2] المرجع نفسه، ص 19.
[3] المرجع نفسه، ص19 .
[4] تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص20.

مالية وقانونية تُدعَى (SPV)، كوسيلة لمقايضة البضائع بين الشركات الأوروبية والإيرانية تشمل السلع كافةً التي تشملها العقوبات ولم تُفَعَّل أيضًا، لتُطرَح آلية أخرى هي (INSTEX) لمقايضة البضائع التي لا تشملها العقوبات أو لا تتعدى الواردات الغذائية والدوائية[1].

وفي ضوء ذلك كشفت الفقرات السابقة مدى تَأثُّر حجم التجارة بين إيران وكلّ من الصين وأوروبا سلبيًّا بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية، إذ تراجع مع الشريك التجاري الأول وهو الصين بنحو 6% من 37 مليار دولار في عام(2017)، إلى 35 مليار دولار في عام(2018)، وكانت نسبة التراجع التجاري أكبر مع أوروبا في عام(2018) بـ 12% وبقيمة قرابة 20,7 مليار دولار مقارنة بـ23,6 مليار دولار في عام(2017)، وفي المقابل نما حجم التجارة الإيرانيَّة مع دول الجوار كالعراق وتركيا كما أوضحنا سابقاً، وكذلك مع رابطة الدول المستقلة (CIS) بنسب كبيرة خلال العام(2018)، انظر الجدول رقم (1)[2].

جدول (1): حجم التبادل التجاري بين إيران وبعض الدول للفترة (2017-2018)

التبادل التجاري (بالمليار دولار)	2017	2018	نسبة النمو %
الصين	37	35	6-
أوروبا	23,6	20,7	12-
رابطة الدول المستقلة CIS	--	أكثر من 2,2	28

المصدر: تقرير الحالة الإيرانية(مارس 2019)، (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2019)، ص 23.

وفي ضوء التصعيد الأمريكي الأخير ضد إيران الذي يصحبه شعور متولد في الإدراكات الإيرانية من أنهم أمام قوة مهددة تسعى لإلحاق الأضرار بهم، وتبيانًا لهذا الوضع، فقد جاء نمط المواجهات العسكرية اللامتماثلة مساراً يتبوأ مكانة مهمة في مواجهة المخاطر والتهديدات وبهذه المقاربة فإن إيران وبفضل منظومة دفاعها التي تركز على نقاط الضعف لديها أكثر من تركيزها على زيادة قدراتها في مجالات الدفاع المعروفة سعت إلى تحويل نقاط الضعف هذه إلى فرص لصالحها. وتماشيا مع هذه العقيدة العسكرية الجديدة اهتمت إيران بأدوات وطرق الحرب اللامتماثلة، وركزت على نقاط الضعف لدى العدو، باعتبارها وسيلة فعالة في مقاومةُ التهديدات، فعلى سبيل المثال، إذ ترى إيران من متطلبات هذه العقيدة محاولة تشكيل وحدة من القوارب الصغيرة المجهزة بالصواريخ في الخليج العربي وتهدف بهذه الخطوة إلى القدرة على الرد السريع، وقلب الأمور لصالحها في حال حدوث حرب في الخليج العربي[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 21.

[2] تقرير الحالة الإيراني (مارس 2019)، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] القوة الصلبة والناعمة لإيران، **مجلة رؤى تركية**، العدد (2)، (تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016)، ص 83.

ووفقًا لما تقدم ففي التأصيل الأوسع مدى لقضية التسلّح على المستويات الدولية والإقليمية، أمام تطور حالة الشك وانعدام الثقة بين الدول ذات المصالح المتصارعة تلجأ كل منها إلى زيادة قوتها العسكرية وتطويرها، على نحو يفضي إلى معضلة الأمن (Security Dilemma) بحيث لا يكون أي منها قادرًا على تحديد مستوى التسلح اللازم لردع القوى الأخرى، وكما عبر عن ذلك (ريتشاردسون– Richardson) من خلال القول أن سباق التسلّح يتأثر بعاملين: الأول: مستوى تسلّح الخصم، وهو عامل دافع نحو زيادة معدل التسلّح لدى الطرف المعني. والثاني: ارتفاع مستوى التسلح لدى الطرفين في لحظة معينة، والذي يقود إلى التقليل من معدل التسلح بفعل عوامل التكلفة[1].

ولهذا ترى إيران بأن تحقيق تحوطه الاستراتيجي في مواجهة الدول المهددة أن تتواكب مع تعزيز قدراتها العسكرية في المجالات التقليدية وغير التقليدية، وهو ما يفسر زيادة الحكومة الإيرانية من الدعم المالي للأنفاق العسكري في مشروع موازنة عام (2019)، في خطوة تأتي لتعزز الدفاع تجاه المخاطر الإقليمية[2]، وهكذا استمرت إيران في تطوير قدراتها الصاروخية باعتبارها وسيلة للردع طالما أنها تطال أهدافاً بعيدة ولأطراف تراهم خصومًا لها وأنها مجال لتطوير التقنية الوطنية ومنذ العام (2008) أجريت إيران تجربة صاروخية على صاروخ من صنعها وتصميمها من مدى (2000كم) وبذلك أعفت إيران نفسها من الاعتماد على استيراد التقنية الأجنبية، وفي العام (2009) أرسلت إيران أول قمر صناعي مستخدمة صاروخًا عابرًا للقارات وكان ذلك إيذانًا بأنها دخلت إلى صناعة مثل هذه الصواريخ والتي يترتب عليها تطوير قدرة حمل رأس نووي، وعلى الرغم من بيانات إيران أنها لا تطور قدرات صاروخية أو نووية لأغراض هجومية إلا أن طموحاتها لا يمكن التستر عليها وثمة توقعات بأنها سوف تمتلك قدرة صاروخية عابرة للقارات بالاعتماد على الذات[3].

هنا لا بد من تأكيد أن تراجع إيران في مسالة برنامجها الصاروخي وقبولها بالتفاوض عليه أمر يبدو مستبعدًا لأنه يعني تجريد إيران من سلاح الردع، إذ لا يفتأ المسئولون الإيرانيون يستحضرون في هذا الخصوص ذكرى حرب الخليج الأولى عندما استهدفت الصواريخ العراقية المدن الإيرانية ويشددون في ضوء هذه الحرب على أن الأهم بالنسبة إليهم زيادة دقة صواريخهم أكثر من زيادة مداها، وكما أشار وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) في رسالة نشرتها صحيفة النيويورك تايمز في كانون الأول/ ديسمبر

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، اتجاهات الردع في الخليج، **مجلة سياسات عربية**، العدد (22)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 33.

[2] إيران تزيد نفقات الحرس الثوري في موازنة العام القادم، **العرب اللندنية**، العدد (11214)، ص 3، (2019/12/30).

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 175.

عام (2017) لأوروبا قائلا "ما من إدارة إيرانية ستترك شعبنا دون دفاع عن نفسه وعلى المجتمع الدولي وأوروبا على وجه الخصوص أن تستوعب ذلك"[1].

وتماشيًا مع هذا الاستراتيجية أحتل البعد المعلوماتي موقعاً أساسياً في العقيدة العسكرية الإيرانية تماشيا مع التطورات في مجالات التكنولوجيا هذا ما تؤكده العديد من التقارير التي تشير إلى بناء إيران قدرات الكترونية بشكل محلي بدعم من بعض الجامعات الإيرانية، وبالتعاون مع مجتمعات الهاكرز، كوسيلة أخرى للحرب ضد خصومها وبمرور الوقت أصبحت الهجمات السيبرانية أداة أساسية تعتمد عليها إيران بغرض التجسس، وجمع المعلومات، فضلاً عن ذلك عززت من وضعها في مجال التجسس الإلكتروني[2]، وتتميز الحرب السيبرانية (Cyber War) بأن لها جانبًا عنيفًا من حيث الاختراقات والقرصنة ونشر الفيروسات وغيرها من الأساليب، وهي في ذلك لا تفرق بين المقاتل المدني وبين العام والخاص وبين السري والمعلوم، ومن أهم خصائص هذه الحرب سرعتها الفائقة، وهي سرعة تدفق الفوتونات عبر الألياف الضوئية كما أنها عالية الطابع والتأثير غير محددة المجالات ساحاتها غير مرئية ووسائلها خفية[3]، وهكذا تقدم التحرّكات الإيرانية نجاحًا في المنطقة في منح الدولة قدرات عسكرية كبيرة تساعد الحكومة الإيرانية على رفع شعار التهديد في مواجهة التهديد وتبيانًا لهذا الوضع فقد تحدث السيد (علي الخامنئي) قائلاً "سوف نواجه أي نوع من العدوان، بل أي نوع من التهديد بحسم وبالقوة الكاملة وسنقوم بالتهديد في مقابل التهديد"[4].

المحور الرابع: اتساع دائرة الانزلاقات الإقليمية نحو فضاءات المواجهة واهتزاز التوازن

مما لاشك فيه أخذت طروحات الباحثين تأخذ إشكالات متعددة للبحث عن مقاربات نظرية أملًا في الوصول لتفسيرات تتوافق مع طبيعة مستجدات النظام الدولي الحالي، في هذا السياق أكد (جون ميرشايمر – John J. Mearsheimer)[5] في كتابه بعنوان" تراجيديا سياسات القوة العظمى" المنشور في العام

---

[1] أحمد السيد النجار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] صباح عبد الصبور، "تكتيكات مضادة: حدود قدرة إيران على توظيف الاختراقات السيبرانية"، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2/4/ 2019، شوهد في 2019/4/17، في: https://futureuae.com)

[3] يشير مصطلح الحرب السيبرانية إلى وسائل وأساليب القتال التي تتألف من عمليات في الفضاء السيبراني ترقى إلى مستوى النزاع المسلح أو تجري في سياقة ضمن المعنى المقصود القانون الدولي والإنساني، ويمكن تعريف الهجمات السيبرانية "**بأنها فعل يقوض قدرات وظائف شبكة الكمبيوتر لغرض قومي أو سياسي من خلال استغلال نقطة ضعف ما تمكن المهاجم من التلاعب بالنظام فهدف أنظمة المعلومات هو إتاحة المعلومات وضمان سلامتها، ولذا تهدف الهجمات السيبرانية على العكس من ذلك إلى سرقة المعلومات أو انتهاك سريتها أو تعديلها، أو منع الوصول إليها**". عبد الغفار عفيفي الدويك، مستقبل الصراع السيبراني العالمي في القرن الـ 21، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (214)، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص 30–33

[4] فراس عباس هاشم، ارتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني وتمثلات أعباء الصعود الإقليمي وتحدياته ، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد (3) (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص 61.

[5] John J. Mearsheimer, The Rise & Fall of the Liberal International Order, September 11, 2018, https://ndisc.nd.edu/.../rise_and_fall_of_the_liberal_international_ord...

(2001) الذي جاء فيه "بأنّ السياسة الدولية ما هي في النهاية إلاّ تراجيديا بأتمّ معنى الكلمة نظراً لعوامل عديدةٍ أبرزها أنّ الدول وفي "نظام دولي فوضوي" تغيب عنه سُلطةٌ عليا تضبط السلوكيات أو تُوّفر الحماية لن يكون أمامها سوى الاعتماد على الذات عبر التسلّح ونسج التحالفات أو التوافقات القائمة على المصلحة المشتركة لا أكثر"، معتبرًا" الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط مختبراً جديداً لما يقصده (ميرشايمر) بالتراجيديا، فالتداخلات القائمة بين دول المنطقة من جهة والقوى الدولية والإقليمية الفاعلة من جهةٍ أخرى، تُنذرُ حقّاً بمأساةٍ جديدةٍ تُحدق بتشكيل خارطة التوازن الجديدة في هذه المنطقة"[1].

انطلاقاً من هذا الطرح يبحث (ماثيو .ج بروس– Mathew J. Burrows) في دراسته تحت عنوان (الشرق الأوسط عام 2020: مُحدِد أم مُحدَد بواسطة الاتجاهات العالمية) (Middle East 2020: Shaped by or Shaper of Global Trends)، الذي جاء فيها أن منطقة الشرق الأوسط لن تتشكل فقط من خلال الاتجاهات العالمية، ولكن من المرجح أن تُحدِد هذه المنطقة أيضاً مستقبل باقي دول العالم، بمعنى أن أي سيناريو محتمل للشرق الأوسط سيكون له آثار ضخمة على بقية العالم[2]، ويؤكد (بورس) أن منطقة الشرق الأوسط ستبقى خاضعة لأكبر قدر من التغيير على مدى المستقبل المتوسط، حيث سيتراوح هذا التغيير من النمو الاقتصادي الهش إلى عدم الاستقرار المزمن والصراعات الإقليمية المحتملة[3].

وفي ضوء ما سبق يبدو أنّ الموقع الاستراتيجي لإيران يؤثر في فاعلية دورها الاستراتيجي على المستوى الإقليميّ، في ميل لصالح إقامة علاقات مع الدول المجاورة والبعيدة على أساس ما يقدمه موقع الدولة لها لأداء أدوار تتسع أو تضيق بحسب شؤون ذلك الموقع الجغرافي ومميزاته البشرية والطبيعية وبالنسبة لإيران فأنّها دولة إقليميّة مؤثرة وفاعلة في المنطقة وتمتلك المقومات الأساسية لتوظيف دور إقليميّ من كتله بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي عميق وتأثير معنوي متواصل على جوراها الجغرافي وهذه المقومات في حد ذاتها تجعل إيران طرفا في معادلات التوازن الإقليمي وسياقات النظام الدوليّ المختلفة الذي تنفتح عليه إيران أو تتصادم معه[4]، وفي مستوى آخر ثمة وجه آخر لما نعده حدودًا لفكرة الشرق الأوسط تتجلّى هنا في أنّ إيران بدأت على وفق المعطيات الجيوبوليتيكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط تأخذ موقعًا أقرب

---

[1] جلال خشيب،" تراجيديا المغرب الكبير: ما بعد هجوم حفتر"، **تحليلات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، 2019/4/18، شوهد في 2019/4/19، في: https://eipss-eg.org

[*] مدير مبادرة الاستبصار الاستراتيجي بالمجلس الأطلنطي بالولايات المتحدة.

[2]" ثلاثة سيناريوهات: ملامح التغيير في الشرق الأوسط عام 2020 "، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 30 /8/ 2014، شوهد في 2019/3/1، في:https://futureuae.com

[3] المرجع نفسه. وللمزيد من المعلومات حول التحولات في منطقة الشرق الأوسط ينظر: عبد الله غلوم الصالح، **التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط**، (بيروت: منشورات ضفاف، 2016).

[4] مهدي نور الدين، **الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد احتلال العراق**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص 39.

للقلب إذ لم تعد التعريفات التقليدية حول القلب والأجنحة أو المركز والأطراف التي كانت تطلق على خرائط المنطقة سابقا تصلح للاستخدام الجديد في النظام الدوليّ، حيث لم تعد طرفاً أو جناحًا أو دولة لمنطقة القلب في الشرق الأوسط وهذا يعود للمتغيَّرات الناجمة عن تعديل الخريطة الجيوبوليتيكية في الجوار الإيراني، نتيجة أتساع رقعة الشرق الأوسط التاريخية والجغرافية والسياسية لتشمل آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان وإلى حد ما شبه القارة الهندية بسبب التلازم الاقتصادي والسياسي بشكل أكثر تركيزًا في عالم ما بعد الحرب الباردة[1] .

وفي الواقع إذا نظرنا إلى دائرة الصراع في منطقة الشرق الأوسط يتضح أنها أصبحت ستفاقم التوترات في المنطقة، لا سيما بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج الحرس الثوري الإيراني كـ"منظمة إرهابية"، تُعتبر هذه الخطوة بمثابة تهديد وجودي للدولة الإيرانية يفرضه عدو خارجي، من غير المرجح أن يكون لهذا القرار تأثير على سلوك إيران الإقليمي، وجاء الرد الإيراني بإدراج القيادة المركزية الأميركية غرب آسيا كمنظمة إرهابية[2]، في هذا السياق تدرك إيران استحالة الدخول في مواجهات عسكرية ضد القوت الأمريكية في المنطقة وذلك بسبب التكلفة الباهظة التي قد تتعرض لها في حال إقدامها على أي تحرك ضد الأهداف والمصالح الأمريكية، وهذا ما يرجح احتمالية انخراطها في مفاوضات سياسية في المستقبل.

نرى على هذا النحو نشر وكالة أنباء فارس المقربة من الحرس الثوري بيانًا لمجلس الأمن القومي جاء فيه "إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي إجراء متقابل ردًّا على الخطوة غير القانونية والبعيدة عن الحكمة للإدارة الأميركية اليوم، تعتبر نظام الولايات المتحدة الأميركية دولة راعية للإرهاب والقيادة المركزية الأميركية وجميع القوات التابعة لها جماعة إرهابية"، وأضاف "إلى أن هذه القيادة تتحمل مسؤولية تنفيذ السياسات الإرهابية للإدارة الأميركية ضد منطقة غرب آسيا، وقد عرَّضت الأمن الوطني الإيراني للخطر بهدف تمرير السياسات العدائية للولايات المتحدة"[3]، ومن هنا يبدو أن السعودية لا تزال عمليًا تمثل محوراً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في مواجهة إيران إذ تعمل على التخطيط لنقلة جديدة في الصراع اليمني في ظل الدعم الأمريكي المتواصل، فضلاً عن محاولاتها بتعمق صلاتها بالعراق من الناحية الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى سعيها لأغراء روسيا بفك ارتباطهم بإيران.

---

[1] ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيراني: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص 17 وما بعدها .

[2] فاطمة الصمادي، "الحرس الثوري على قائمة الإرهاب: دفع نحو المواجهة مع إيران"، موقع الجزيرة للدراسات، تقارير، 2019/4/9، شوهد في 2019/4/17، في : studies.aljazeera.net/ar/reports

[3] فاطمة الصمادي، مرجع سبق ذكره .

إلى جانب ذلك على مستوى التنسيق الأمني بين السعودية والولايات المتحدة في المنطقة تبذل الأخيرة جهود التشكيل تحالف أمني في ما يطلق عليه "التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط" "MESA" ما يعرف إعلاميًا بـ "الناتو العربي"، وتجلت هذه المساعي من زيارات وجولات أمريكية مكثفة آخرها جولة وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو–Mike Pompeo) الشرق أوسطية في 19 نيسان / مارس عام (2019)، لتعزيز التعاون العسكريّ بين الدول الأعضاء في التحالف المأمول، على أن يكون عمليًّا ضمن المنظومة الأمريكية لحصار إيران، عبر مواجهته عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا[1]، ولذلك جاءت التفسيرات الإيرانية لزيادة عدد الهجمات التي تتعرض لها الأجهزة الأمنية، تتجه إلى تلقِّي التنظيمات المسلَّحة دعمًا خارجيًّا، بهدف زعزعة الاستقرار الداخلي في إيران وهذا ما تؤكده معطيات الوضع القائم إلى محاولة تطويق إيران وإضعافها في المنطقة، وذلك في إطار التصورات الإيرانية التي ترى أن السعودية والإمارات هما المحرضتان الأساسيتان على عمليات العنف في إيران، ولعل أبرز ما نتج عنها تصريح قائد الحرس الثوري الإيراني السابق (محمد على جعفري) بعد حادثة خاش قائلا "إن الصبر الذي كان تتعامل به إيران في مواجهة المؤامرات والدول الرجعية بالمنطقة، بخاصة السعودية والإمارات الضالعتان في هذه الأحداث سوف يتغير"[2]، وعليه يبدو إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بالانتشار في غرب العراق وشرقي سورية جاءت اتساقاً مع تحركات حلفائها في المنطقة ومحاولاتها في إعادة الانتشار وتعزيز الوجود العسكري بهدف مواجهة إيران وحلفائها.

والملاحظ أن منظور الإدارة الأمريكية في صياغتها لموضوع مواجهة الوجود الإيراني في المنطقة ينتج خطابًا تؤدي فيه دور في تقرير مصير هذا الوجود، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكية (بومبيو) على أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها لجهة ضرورة إبقاء قوات مسلحة في شمال شرق سوريا لمنع انتشار نفوذ إيران في المنطقة. مضيفاً "هذا يمثل جزءًا مهمًا من استراتيجيتنا في الشرق الأوسط والتي تشمل إجراءات خاصة بالتصدي لإيران"[3]، أما بالنسبة للتطور الأخطر في هذا الإطار توقيع إعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب–Donald Trump) أمراً تنفيذياً في الخامس والعشرين من آذار/مارس عام (2019) ينص على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وذلك بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو–Benjamin Netanyahu) الذي وصف الخطوة بأنها "تاريخية"

---

[1] تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] شكّل الهجوم الانتحاري على حافلة جنود للحرس الثوري في أثناء مرورها بمديرية خاش التابعة لمحافظة سيستان وبلوشستان ذات الأغلبية السنية جنوب شرق إيران، الحدث الأبرز خلال شهرَي يناير وفبراير (2019) نظرا إلى ضخامة عدد القتلى والجرحى، إذ تؤقّي على أثر هذا الهجوم الانتحاري 27 من جنود الحرس الثوري، وأصيب 13 جنديًّا، عندما هاجم الانتحاريون حافلة تُقِلّ جنود الحرس الثوري بسيارة مفخخة، على الطريق الواصل بن خاش وزاهدان. تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] "واشنطن تراهن على أكراد سوريا في مواجهة نفوذ إيران وطموحات أردوغان"، **العرب اللندنية**، العدد 11315، ص 2 (2019/4/11).

إذ لم تقْدم أي إدارة أمريكية سابقة على اتخاذها منذ احتلال إسرائيل للجولان في عام(1967)[1]، وهكذا اندفعت الكثير من التصورات بشان الخطوة الأمريكية الأخيرة مستلهمة مقاربة تذهب للقول أن الزعماء ليسوا بسجناء الظروف الاستراتيجية والسياسية فهم يمتلكون القدرة على تحويل العلاقات العدائية الطويلة الأمد بأجندات محلية تتطلب حل هذه الصراعات أو على الأقل إحراز تقدم كبير في تقليل التوترات المرتبطة بها من خلال تصورات سياسية بديلة للأمن[2].

وفي هذا الإطار تذهب التوجهات الحالية في المنطقة نحو فرضية إعادة صياغة شكل خريطة الشرق الأوسط الجديد، هذا الاتجاه يؤكده مساعد الرئيس الأمريكي الممثل الخاص للمفاوضات في الشرق الأوسط، (جيسون غرينبلات–Jason D. Greenblatt) في تغريده له على "تويتر" مرفقة بها الخريطة الجديدة، قائلاً "أهلا بأحدث نسخة بنظام خرائطنا الدولية بعد إصدار الرئيس الأمريكي إعلانًا يعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان انظر خارطة رقم (1)"[3]، من جهة أخرى عد مركز "ستراتفور"(Stratfor) الأمريكي للدراسات الاستراتيجية والأمنية قرار (ترامب) خطوة حيوية في عملية إعادة تشكيل واسعة تقوم بها الولايات المتحدة للمعايير المتفق عليها لإدارة النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأهم هذه المعايير في النظام العالمي الحالي هو إجماع القوى الدولية على رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية [4]، مما تقدم يمكننا القول في ظل هذه المستجدات على الساحة السورية كان أحد أهم الاعتبارات الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح الإيرانية والتي فسرت تلك الخطوة يعد تطورًا تصعيديًا باتجاه جرها لحرب مباشرة بهذا المعنى أدركت إيران انعدم الدخول في مواجهة مسلحة سوف يعزز من موقفها الإقليمي بسبب حالة الفراغ على الساحة العربية وبما يحفظ توازن القوة على الساحة السورية.

---

[1] تكمن أهمية الجولان للجانب الأمريكي في كونها منطقة تمثل خطراً على حليفتها إسرائيل في الشرق الأوسط، كما أنها تعد مصدراً هاماً لسد الاحتياجات الإسرائيلية من الموارد. ومن هنا استند القرار الأمريكي تجاه الجولان إلى البعد الأمني لإسرائيل من جهة، وأمن منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. ورغم أهمية الموقع الجيوسياسي للجولان وتأثيره في الأمن العسكري لإسرائيل، لا يقتصر تركيز إسرائيل في سيطرتها على الجولان على تأمين وجودها عسكرياً، بل يأتي أمنها المائي في أول القائمة إذ تحصل إسرائيل على 40% من احتياجها المائي من هضبة الجولان، إضافة إلى مشاريع التنقيب عن النفط التي ابتدأتها منذ عام (2014). القرار الأمريكي حول الجولان.. السياقات والأهداف والتداعيات، تقرير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019/4/17، شوهد في 2019/4/18، في: https://fikercenter.com. وللمزيد من التفاصيل حول المشاريع الغربية لتقسم الشرق الأوسط ينظر: جيرمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط : تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، (دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

[2] ريتشارد نيدليبو، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[3] "خريطة أمريكية تضم الجولان والقدس لإسرائيل"، موقع كتبات الجورنال، 2019/4/18، شوهد في 2019/4/18، في : elgornal.net/news/news.aspx?id=12977935

[4] القرار الأمريكي حول الجولان.. السياقات والأهداف والتداعيات، تقرير موقف، مرجع سبق ذكره. وللمزيد من التفاصيل حول التأثير الاسرائيلي في السياسة الأمريكية ينظر: جيمس بتراس، **قوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ترجمة: داوود صالح رحمة، (دمشق: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، 2018).

خارطة(1): الجغرافية الإسرائيلية الجديدة بعد ضم الجولان السوري

الخاتمة

مما تقدم لنا نظرية التحوط الاستراتيجية مقاربة جديدة في السلوك الاستراتيجي الإيراني باعتبارها خياراً استراتيجياً لمواجهة الأخطار والتحديات المتصاعدة على المستوى الخارجي والداخلي لإيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة في المنطقة في ظل التهديد الذي باتت تشكله بالنسبة إليها ولذلك تحاول تجنب الدخول في مواجهات مباشرة مع تلك القوة المهددة، ومن هنا كان التحوط الاستراتيجي وسيلة تمكنها من الحفاظ على مصالحها المكتسبة وعلى أمنها، وأصبحت تركز على تقاسم الأعباء مع حلفائها لمواجهة هذا التحدي والمعارضة لسياسات تلك القوة، بالإضافة إلى تبني مقاربة داخلة بتعزيز بنيتها العسكرية، فضلاً عن الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع اللازمة والضرورية للداخل الإيراني، لاسيما أن المقتربات الأمنية كانت حاضرة في السلوك الخارجي الإيراني خصوصاً ضد التنظيمات المتطرفة وتعرضها للعديد من الهجمات في داخل أراضيها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر، احمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)
- جهاد عودة، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).
- جوزيف سناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007).
- جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، (دمشق: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).
- جيمس بتراس، قوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ترجمة: داوود صالح رحمة، (دمشق: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، 2018).
- خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، (دمشق: دار كيوان للطيعة والنشر والتوزيع، 2009).
- كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2019).
- سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013)، تقديم، نادية محمود مصطفى، (مصر، دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)
- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
- عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).
- علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2019).
- كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، (بيروت، شركة صبح للطباعة والتجليد، 2015).
- ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).
- مهدي نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد احتلال العراق، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012).
- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيراني: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015).

ثانياً: الدوريات

- أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (215)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2019).
- أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة، مجلة اتجاهات الإحداث، العدد (19)، (أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث الدراسات المتقدمة، 2017).
- خالد يايموت، الصعود الايراني الجديد: العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي، مجلة رؤية تركية، العدد (29)، (تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2016).

– عبد الغفار عفيفي الدويك، مستقبل الصراع السيبراني العالمي في القرن الـ 21، مجلة السياسة الدولية، العدد (214)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2018).

– فاطمة الصمادي، استقالة ظريف: السياسة الخارجية لروحاني من حلقة نياوران إلى فشل الانخراط البناء، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد (0)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018).

– فراس عباس هاشم، ارتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني وتمثلات أعباء الصعود الإقليمي وتحدياته، مجلة مدارات إيرانية العدد (3) (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019).

– فراس عباس هاشم ، تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية)، مجلة مدارات إيرانية، العدد (2)، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2018).

– محمد كريم كاظم، وفراس عباس هاشم، الأزمة السورية والأمن القومي الإيراني، الأزمة السورية والأمن القومي الإيراني: دراسة في الخيارات المتاحة، مجلة قضايا سياسية، العددان (39–40)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015).

ثالثا: التقارير

–تقرير الحالة الإيرانية (يناير /فبراير 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).

–تقرير الحالة الإيرانية (مارس 2019)، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019).

رابعا : الصحف

–استراتيجية سعودية شاملة في جنوب آسيا، صحيفة العرب اللندنية، العدد (11269)، ص 4، (2019/2/24).

– إيران تزيد نفقات الحرس الثوري في موازنة العام القادم، صحيفة العرب اللندنية، السنة 41، العدد (11214)، ص 3، (2019/12/30).

– حمزة مصطفى، خامنئي يعارض تواجد الأميركيين في العراق ويطالب عبد المهدي بإخراجهم فوراً، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14740، ص 3، (2019/4/7).

خامسا :المواقع الالكترونية

–لوبيز فيد الو إنجلز بريجلين، استراتيجية التحوط: ملامح السياسة اليابانية تجاه صعود القوة الصينية، عرض: صباح عبد الصبور، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 29 /10/ 2018، شوهد في 2019/3/19، في: https://futureuae.com/old.rar/Tag/Index/4634

– صباح عبد الصبور، تكتيكات مضادة: حدود قدرة إيران على توظيف الاختراقات السيبرانية، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2/4/ 2019، شوهد في 2019/4/17، في: https://futureuae.com

–ثلاثة سيناريوهات: ملامح التغيير في الشرق الأوسط عام 2020، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 30 /8/ 2014، شوهد في 2019/3/1، في: https://futureuae.com

–فاطمة الصمادي، الحرس الثوري على قائمة الإرهاب: دفع نحو المواجهة مع إيران، موقع الجزيرة للدراسات، تقارير، 2019/4/9، شوهد في 2019/4/17، في: studies.aljazeera.net/ar/reports

– خريطة أمريكية تضم الجولان والقدس لإسرائيل، موقع كتابات الجورنال، 2019/4/18، شوهد في 2019/4/18، في: elgornal.net/news/news.aspx?id=12977935

سادسا: الأجنبية

-Kei Koga, The Concept of "Hedging" Revisited: The Case of Japan's Foreign Policy Strategy in East Asia's Power Shift, 29December 2017, https://academic.oup.com/isr/article/20/4/633/4781685
-Mohammad Salman, GustaafGeeraerts, The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East, September 2013, https://www.researchgate.net/.../266089160_The_Impact_of_Strategi...
-John J. Mearsheimer, The Rise & Fall of the Liberal International Order, September 11, 2018, https://ndisc.nd.edu/.../rise_and_fall_of_the_liberal_international_ord...

قضايا الاجتهاد ومناهجه في الفكر الشيعي الحديث : قراءة في مشروع مرتضى مطهري

Issues of ijtihad and its methods in modern Shiite thought : A reading of Morteza Motahhari's project.

عبد الرزاق الدغري

Abderrazak Doghri

باحث في الحضارة المقارنة، كلية الآداب القيروان، تونس

Searcher In Comparative Civilization, Fculty of Arts and Humanities, Kairouan, Tunisia

الملخص:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين حركة اجتهادية متميزة قادها رواد التجديد وإحياء الفكر الديني في المذهب الإمامي الشيعي، لقد ساهم المجتهدون في تجديد الفكر الديني وجعله يواكب الواقع ويستجيب للتحولات العالمية ولمستجدات العصر، ومكن الاجتهاد من فتح آفاق التأويل والانفتاح على العلوم والقضايا المعاصرة. ولذلك ارتأينا أن نهتم في هذا المقال بدراسة خصائص الاجتهاد لدى الشيعة الإمامية في العصر الحديث، وأن نُعنى بمدرسة الإحياء والتجديد الديني من خلال عرض تجربة الأستاذ مرتضى مطهري وتقييمها. ويهمّنا في هذه الدراسة أن نتبيّن قيمة الاجتهاد ومناهجه وآلياته وأن نتعرض إلى أدواره ومقاصده ووظائفه. وقد ركّزنا محور اهتمامنا على مبحثين كبيرين يتعلّق الأوّل بدراسة وظائف الاجتهاد الشيعي المعاصر وقضاياه ويتصل الثاني بإبراز منهج الاجتهاد وآلياته. ففيم تتجلى أبرز مناهج الاجتهاد وآلياته؟ وأين تكمن قيمة الاجتهاد الإمامي الشيعي الحديث؟

الكلمات المفاتيح : الاجتهاد، إصلاح ، تعايش، تجديد، منهج.

Abstract:

The second half of the 20th century witnessed a distinct ijtihad movement led by the innovators of the religious thoughts in the Shiite/Shia faith. mujtahids contributed to the innovation of the religious thouht and the means of ijtihad. in fact, they revived the religious thoughtos that it responds to the new conceptual changes in the world. Thanks to ijtihad, new horizons were opened in the field of interpretation of the Qur'an and openness to the contemporary sciences and other issues. Therefore, the focus of my article will be mainly on two issues. The first will be interested in the characteristics of the ijtihad in shia imamah in the modern era, whereas the second will emphasize the approach of religious innovation with reference ti the study and evaluation of Morteza Motahhari 's experience. The main concern of my study is to show the importance of the ijtihad and its methods and techniques as well as its roles, goals and

functions. As a result, two main isuues are highlighted in this article: the first is related to the study of functions of the contemporary Shiite ijtihad; whereas the second deals with the methods and techniques. So Where is the value of the modern ijtihad Shi'ite imams? And what are its main methods and techniques?

keywords: ijtihad, reform, cohabitation, innovation, method and approach.

المقدمة :

لقد اقتصر الفقه عند الإمامية في البداية على ما يُروى عن الأئمة من الأحاديث والفتاوى، ثمّ أثبت الفقهاء الحاجة إلى الاجتهاد الديني، ولم يعد تقليد الأئمة من آل البيت أو انتظار الإمام المعصوم مبطلا للاجتهاد، فاختص بالاجتهاد الفقيه الجامع للشرائط وكلّ من تميز من العلماء في عدّة معارف وعلوم، وهيّأ نفسه لاستنباط الأحكام، ليقلّده الناس في اجتهاداته وآرائه.

ولمّا شهد الفكر الديني الشيعي تحوّلات فكريّة ومعرفية متنوعة، توسّعت دوائر الاجتهاد ومناهج الاستدلال وطرائق التفكير وسُبله وأهدافه، فشملت الفقه ومختلف جوانب الحياة الروحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتدعّم نشاط المراجع، ونما الاجتهاد لتلبية حاجيات المجتمع وتحقيق تماهي الأحكام في الأصول والفروع مع متطلبات العصر، وهدف العلماء إلى الخروج من الفهم الضيق الحرفي للنصوص، فأنتج أصحاب الفكر الإصلاحي الشيعي ورواد الإحياء والتجديد الديني نصوصًا اجتهادية ونظريات ومواقف تهدف إلى جعل الدين يواكب الحياة ويحقق مصالح الإنسان. لذلك بدا لنا الاجتهاد قضية تطرح عدة تساؤلات منها: ما حدّ الاجتهاد؟ أهُوَ إحياء الموروث وإصلاح التفكير وتجديد الشريعة أم هو القطع مع فكر السلف والانزياح عن قيد النصوص الشرعية؟ ما علاقة الشريعة بالاجتهاد؟ ومن هو المجتهد؟ أهو رجل الدين أم المثقف عامة؟ وما هي مجالات الاجتهاد وحدوده وآلياته؟

ويدور محور اهتمام هذه الدراسة البحثية على مقاربة مجالات الاجتهاد وأهدافه وآلياته ومناهجه لدى العلماء الشيعة المعاصرين أتباع مدرسة الإحياء والتجديد الديني؛ لذلك يحقّ لنا أن نتساءل عن حدود الاجتهاد وعن مدى نجاح العلماء في تجاوز بعض الإشكاليات في المنظومة العقدية الإمامية، وعن دورهم في تطوير الأحكام وتيسير الفهم وإيجاد الحلول للمعضلات التي تواجه المؤمن. وإلى أيّ حدّ استطاعوا تطوير عملية التشريع الإسلامي.

وسنركز على الفيلسوف مرتضى مطهّري (ت1980) لأنّه كان أحد رواد مدرسة الاجتهاد والتجديد المعاصرة وصاحب مشروع إصلاحي، ساهم في التنظير للاجتهاد وممارسته في شتى مستويات الحياة، ورسم معالم الإسلام ومستقبله، ثم توسّع العلماء في دوائر الاجتهاد وآلياته، ومن بين هؤلاء المرجع اللبناني محمد حسين

فضل الله (ت2010) والمجتهد العراقي محمد مهدي شمس الدين (ت2001) والفقيه العراقي محمد تقي المدرسي وبعض المفكرين الإيرانيين أمثال مصطفى ملكيان ومحمد مجتهد شبستري وعبد الكريم سروش، لذلك ستكون لنا ملاحظات حول مساهماتهم الاجتهادية.

ويهمّنا في هذا المبحث أن نجيب عن إشكاليتين: ما هي مجالات الاجتهاد المعاصر ووظيفته انطلاقا من تجربة مطهّري؟ وهل استطاع مطهّري وضع منهجية قادرة على الخروج بالاجتهاد من أسر الماضي والتوفيق بين نصوص الشريعة وحاجات المجتمع الإسلامي المعاصر؟

1- قضايا الاجتهاد المعاصر ووظائفه في مشروع مطهّري:

أ- تحقيق الإصلاح وبلوغ النهضة:

ساهم مطهّري من خلال عمله الاجتهادي في إعادة قراءة التراث الديني عامة والمناداة بعدة قيم ثورية اجتماعية واقتصادية وإنسانية، فطالب بالحرية الدينية والسياسية وبمراجعة منظومة القيم والأخلاق والمعاملات السائدة لتحقيق ثورة فكرية وقيمية جديدة تتلاءم مع روح الدين ومقاصد الشريعة وقيم العصر. وانبنت مقاربته الاجتهادية على معالجة مظاهر التخلف والانحطاط والنظر في سبل تخطيه، فسبر أغوار مجتمعه، وصاغ أطروحة تبحث في مظاهر تقدم المسلمين في الماضي وأسبابها وتنظر في علل تخلفهم في هذا الزمن، فكشف الأطراف المسئولة والعوامل الداخلية والخارجية . ورأى أنّ الإصلاح يقتضي أوّلا الإلمام بالثقافة الإسلامية ومختلف علومها، ويستدعي ثانيا تجديد التفكير الديني ونقد الذات والنظر في أسباب التخلف والانحطاط وفهم الأنفس والعقول ومراجعة آليات التفكير وسبل العيش، يقول: "**والآن فلنجلس ونحاسب أنفسنا...هل التفكير الإسلامي في أدمغتنا حي أم ميت؟ ...**"[1].

لقد اجتهد مرتضى مطهّري في تقديم قراءة نقدية للنصوص واستخلاص القيم لتهذيب النفس وإصلاح الأخلاق وإزالة المفاسد، ودعا إلى الاقتداء بفضائل الإمام علي وما تميّز به من العلم والحكمة والتواضع والأدب والعدالة والحرية والسخاء والمروءة واحترام الآخر وحسن معاملته، فقد أحسن إلى الخوارج وحافظ على نصيبهم من بيت المال. وقد تمكن مطهّري بفضل اطلاعه على أدبيات الفكر الغربي وتميزه في العلوم الإسلامية من التجديد في المجال الاجتماعي والاجتهادي ومعالجة بعض القضايا الراهنة التي تتعلق بالأخلاق والعمل والمرأة والعلاقات الاجتماعية والمعاملات الإنسانية ونقد الموروث الفكري الإسلامي وعادات المجتمع وسلوكه وطرائق تفكيره، فقد وقف بجرأة في وجه الأفكار الجامدة، ونبذ الانتهازية والتواكل،

[1] مرتضى مطهري، الثورة والدولة، ط1، دار الرشاد، بيروت-لبنان، 2009. ص340. و انظر مرتضى مطهري، الإسلام ومتطلبات العصر، تعريب علي هاشم، ط1، مجمع البحوث الإسلامية إيران، مشهد، 1411هـ. ص516.

ونقد فكر العلماء في الحوزة ورجال الدين، وظلّ يبحث في جذور الانحرافات الدينية وفي إصلاح عقائد هذا الجيل وأفكاره، بطريقة تراعي دور الاجتهاد الشامل وتنبذ التزمّت. وبحث في سبل تحقيق التغيير الاجتماعي ومعالجة الضمير الإنساني الذي يمنح كل ذي حق حقّه[1]. وتساءل عن دور المجتهدين والمؤسسات الدينية: كيف يواجهون تطلعات الجيل الجديد؟ وما هي مسيرة التقدم؟ وكيف تتطور العلوم؟ وما مميزات القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية؟ وفيم تتمثل أسباب التخلف؟ وما هي السبل للتخلص من الهيمنة الأجنبية؟ ويرى أن دور المجتهدين والمصلحين كبير يستوجب القيام بعمل إصلاحي شامل يساير مستوى العصر ويمثّل أركان الثورة ومبادئها، يقول: "**علينا أن نتعلم منطق العصر، ولغة العصر، وأفكار العصر، ثم نقوم بواسطتها بهداية الناس وقيادتهم**"[2].

كما تمكّن –مثل عدة مصلحين آخرين– من صياغة نظريات في الاقتصاد الإسلامي والمعاملة البنكية والأخلاق والقيم الاجتماعية تنسجم مع خصوصيات المجتمع الإسلامي وهويته، وبحث في الأسس الفلسفية للقضايا الاقتصادية وشروط التعامل مع الأحزاب الغربية وتوجهاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية، وانتقد الأنظمة الاقتصادية والمالية والسياسية العالمية[3].

وقد مثلت المرأة محورًا مهمًا من محاور تفكيره الاجتهادي، هدف من خلاله إلى إثبات مساهمتها في بناء المجتمع ورقيّه، وتصحيح الآراء حولها، وتمكينها من أن تنال حقوقها ومنزلتها الطبيعية، فنفى أن تكون سبب خطيئة آدم أو أن تجرّ الرجل في الحياة إلى الخطيئة. ولئن دافع عن مساواتها مع الرجل في المنزلة الإنسانية، وأثبت كمالها، وأكّد أنّ الإسلام يميّز بينهما في بعض الحقوق والواجبات والعقوبات نظرًا لما بينهما من اختلافات غريزية وجسمية، فإنه ينبذ التشابه بينهما ولا يرضى بشكل المساواة التي يقترحها الغرب لأنها تتجاهل هذه الاختلافات[4].

وقام عمله الاجتهادي على مراجعة الأسباب الواهية التي اعتقد الناس بأنها سبب فرض الحجاب مثل ترويض النفس أو الحفاظ على سلامتها بسبب انعدام الأمن. وبين أنّ فلسفة الحجاب تحقق منافع نفسية واجتماعية تمتّن العلاقة بين الأسرة، وذهب إلى أنّ الحجاب يحفظ لها حريتها وقوّتها، ويمتّن صلتها

---

[1] مرتضى مطهّري، الإمام علي في قوتيه الجاذبة والدافعة، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990، ص78و106و151.ص159.الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص268–269.

[2] مرتضى مطهّري، نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، جمع وتصنيف مهدي جهرمي ومحمد باقري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011، ص ص111- 113. الثورة والدولة، ص ص58-85.

[3] مرتضى مطهري، الإسلام والاقتصاد، ط1، دار الإرشاد، بيروت– لبنان، 2011. الإسلام ومتطلبات العصر، ص 208و232. فردين قريشي، تجديد التفكير الديني في إيران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تعريب علي عباس الموسوي، ط1، بيروت، 2008،ص 215.

[4] مرتضى مطهري، نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2005، ص ص134–145.

العاطفية والجنسية بزوجها، يقول في هذا الصدد: "**إنّ الحجاب الذي يأمر به الإسلام للمرأة ليس البقاء في الدار وعدم الخروج منها، فليس في الإسلام ما يدعو إلى حبس المرأة**"[1]

ونعتقد أنّ الإقرار بالمساواة وبضرورة احترام المرأة وإصلاح ما ساد من اعتقادات حولها تعلقت بالخلق والمنزلة الدونية والضّعف الجسدي والعقلي ونقص التّدين يعتبر موقفًا اجتهاديًا رائدًا يثمّن حقوق الإنسان ويساهم في الإصلاح الاجتماعي والسياسي والرقي الحضاري، فلن يتحقق الإصلاح والتطور إذن، إلا بمعالجة أسباب التخلف والتمسك بأصول الشريعة.

ب- الانخراط في قيم العصر ومبادئه: الحقّ والحرية والتعدّدية والمساواة:

تركّزت اجتهادات المصلحين خلال القرن العشرين على قيم الحرية والتعدّدية واحترام حقوق الإنسان، وعلى تأصيل هذه القيم في البيئة والمجتمع، فأثبت مطهّري ومحمد حسين فضل الله وعلي الأمين ومحمد مهدي شمس الدين منزلة الحرية في تاريخ الإسلام وقيمة تنوع التفكير، فقد فرض الدين الإسلامي مبادئ التسامح والاحترام لعقائد الشعوب المختلفة، وأوصى بالرفق في معاملتهم، ولم يواجه الناس أو أجبرهم على الإيمان، بل حارب الحكومات، وتصدّى إلى الذين يقيّدون فكر الناس ويدفعونهم إلى الجهل والظلمات، فمنح مطهّري وغيره من المفكرين الحرية معنى شاملًا مناسبًا للعصر لتشمل الفكر والعقيدة والتعبير والصحافة، ودافع عن حرية النقد والتعبير للمعارضين، واحترام الحريات الشخصية شرط أن يحترم كل واحد غيره، ففي مسألة شرب الخمر مثلا، يذكر مطهّري أنّ الإسلام لم يسمح بالتجسّس على شارب الخمر أو منعه إيمانًا بحرية الفكر وبأنّ التدين يقتضي القناعة الشخصية. أما في ما يتعلق بمنزلة الإنسان وتحقيق مساواته، فإن الشريعة الإسلامية منعت الاسترقاق والاستعباد، ونادت بالحرية الفكرية والروحية للعبيد، وأرست شرعية التنوع والاختلاف[2]. إننا نعتقد أنّ هذه الآراء الاجتهادية مثلت هدف الثورة وأسّ التغيير، وعبّرت عن احترام الإنسان، وبحثت عن النزعة الإنسانية للدين(**L'Humanisme**)، يقول مطهّري"**إنني أعلن أنّ في الجمهورية الإسلامية لا يوجد تحديد ولا تقييد للأفكار أبدا، ولا يمكن أن نسمع في ظلها خبرًا عن حصر الأفكار، يجب أن يكون الجميع أحرارا**"[3].

بيد أنّ هذه الحرية لا يمكن أن تعني التظاهر بالمروق عن الدين أو التعارض مع التوحيد الإلهي، لذلك نجد مطهّري رفض عدة عقائد يعتبرها قائمة على الوراثة والجهالة والتقليد، واعتقد أنّها تأسّست على

---

[1] مرتضى مطهّري، مسألة الحجاب، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990، ص ص82و79.

[2] مرتضى مطهري، الرقّية والاستعباد في الإسلام، ترجمة حسن علي مطر، مجلة الاجتهاد والتجديد، 37/36، السنتان التاسعة والعاشرة، 2015، ص ص30-36. وانظر القسم الثاني ع39/38، السنة العاشرة، 2016.

[3] الثورة والدولة، ص 90. بين المنبر والنهضة الحسينية، ص 293وص ص443-444.

الميولات والأهواء ورآها بعيدة عن التفكير، وتدفع إلى التعصّب والغموض، وتحول دون النشاط الفكري، وتقف حاجزًا أمام التعبير الحر والفكر المنطقي مثل عبادة بعض الحيوانات أو الأشياء والأصنام، ونلفيه يدعو أتباع كلّ مذهب ديني أو فكري مثل الشيوعيين إلى التزام الصراحة والوضوح في اختيار أسلوب تفكيرهم وعقيدتهم وتصورهم للحياة لأنهم يرفعون صور الإمام في الاحتفالات ويبطنون رفضهم للنظام الاقتصادي والفكري والعقائدي الإسلامي[1].

ونلمس لديه وعيًا بأهمية التعددية الدينية والمذهبية، فهو يرى أنّ المصادر الإسلامية وخاصة القرآن تتضمن إمكانات عديدة من البحث والاجتهاد والاستنباط، ونلفيه يشيد أحيانا بحقّ التنوّع والاختلاف، ويراه ضرورة حتمية، ذلك أنّ الأفكار المختلفة مهمّة للوصول إلى الحقيقة وتقوية الفكر وتحقيق حيوية العقيدة، فهو يعتقد أنّ آراء بعض المخالفين للشيعة وأعدائهم الذين يسبّونهم تحفّز علماء الشيعة على البحث وتساهم في التعرف إلى الأفكار القديمة وتشذيبها وتنقيح بعض العقائد، فيقول: "**إن وجود القطب المخالف ضرري حتى بالنسبة إلى المصالح البشرية كما أن القرآن الكريم يعترف بالاختلاف والتنوع ... فلولا الاختلاف لما كان هناك تضارب بين الآراء والعقائد، ولولا هذا التضارب لما شهدنا هناك تقدمًا أو تطويرًا في العقائد أو أنها لا تبقى محافظة على حيويتها وبريقها وعنفوانها في الحد الأدنى**"[2].

ولا يجد حرجًا في الإقرار بتنوّع القراءات والأفكار والاعتقادات والفهم داخل المذهب الشيعي وبمبدأ التعايش مع المذاهب الأخرى، فيتحدث عن التعددية داخل الدين الواحد، ولا يعارض طرح الأفكار المختلفة في المجتمع الإسلامي، إلاّ أنه يرى أنّ المذهب الشيعي هو المذهب الحق ويرفض بشدة التعددية المذهبية بمعنى حقانية المذاهب المختلفة[3].

ونعتقد أنّ انتصاره للمذهب الإمامي لا يحدّ من قيمة تفكيره الريادي في مجال قبول المختلف وتوسيع دائرة الانفتاح على الآخر واحترام الإنسانية والاعتراف بحق القوميات والجنسيات والثقافات وتكريس العدالة والمساواة. فنلفيه ينبذ الإكراه والمغالاة أو التّضييق على الناس في معتقداتهم ويقرّ بحقّ الارتداد طالما أنّه لا يؤدّي إلى الإخلال بالنّظام الاجتماعي والسياسي، ويرى أنّ "**ظهور عالم يتمتع فيه أفراد البشرية بحرّية الجهر بالعقيدة ويتخلّص فيه الناس من الخوف والفقر، يكون هو المثل الأعلى للبشرية**"[4].

---

[1] الثورة والدولة، ص91. وانظر : بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 421–439.

[2] مرتضى مطهري، كتب الضلال وحرية التعبير، ترجمة وسيم حيدر، الاجتهاد والتجديد، ع35/34، بيروت، 2015، ص69، وص ص53–58–59.

[3] نقد الفكر الديني عند الشهيد مطهري، ص23.

[4] نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص 158.

والحقّ أنّ هذه الدّعوة إلى احترام النزعة الإنسانية للدين تدعّمت في كتابات المفكرين والجامعيين المعاصرين مثل المفكر العراقي عبد الجبار الرفاعي والمفكرَين الإيرانيين محمد مجتهد شبستري ومصطفى ملكيان،[1] فكانت لديهم أطروحات تنزع إلى مراجعات جذرية للظاهرة الدينية والتخلّص من المركزية الإيمانيّة واحترام الإنسان والنظر في القيم الإنسانية والمعنوية والعقلية والروحية التي ينبغي بسطها في المجتمع، وتثبت الوظائف التي يجب أن تضطلع بها القراءة المعاصرة للأديان.

أمّا في المجال السياسي فلا يخفى على بصير دعوته إلى التعدّدية السّياسية ومدنية الدولة، وحرية الأحزاب والمساواة والعدالة، ولئن تحدث مثل غيره من المصلحين والمجددين عن الحكومة الإسلامية، فإنه رفض قيام الدولة الدينية بالمفهوم الكهنوتي، ودافع مثلهم عن مشروع الدولة والجمهورية الإسلامية وسلطة الأمّة وحرّية الشعب في اختيار القائد السياسي، وحقّ التداول على السلطة وتقرير المصير والحرّيات السّياسية والانتخاب وحرّية الأحزاب والجماعات في بلوغ السلطة، فقد اجتهد هؤلاء في التنظير لطبيعة الحكم والسياسة والتنظيم الإداري للدولة، وتداركوا نظرية الإمامة الإلهية لآل البيت والنيابة العامة للولي الفقيه، وآمنوا بالتلازم بين الشرع والعقل وحق الأمّة في تدبير شأنها السياسي، وبدأ الانتقال تدريجيا من الحكومة الدينية إلى الدّولة الوطنية، فشمل الاجتهاد إقرار الانتخاب والدستور والدولة، وتوزيع السلطات، وتعدّد المرجعيات الدينية، ومساعدة الأمة على التشريع وممارسة الاختيار في الاجتهادات الفقهية وسنّ القوانين. وأكّد المفكرون التواشج بين المجتمع المدني والمجتمع الديني، ذلك أنّ نظام الجمهورية الإسلامية يتأسس على الشريعة ولكنه منسجم مع منجزات العقل وسلطة القانون ومعطيات الحضارة والتجربة البشرية[2].

ونعتقد أنّ مطهّري تأثر بالتحولات التي عرفها عصر الأنوار، فقد أبدى احترامه للمبادئ العامة التي انبثقت عن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، لأنها أشادت بالعدالة والحرية والمساواة ونوّهت بحقوق الإنسان وقيمته ومكانته، وعبّر عن إجلاله لمنظميها وللفلاسفة الذين ألهموهم موادها. لكنّه يوجه نقدًا لها، فيراها لائحة فلسفية وليست قانونًا ملزمًا، لأنّ الثقافة الغربية غيّبت الوازع الديني، وحوّلت الإنسان إلى آلة منتجة لا تحرّكها إلا المصالح الاقتصادية، وأفقدته روحه وأصالته، ولم تمنح المرأة مكانتها الحقيقية، وأغفلت تطبيق

[1] محمد مجتهد شبستري، تأملات في القراءة الإنسانية للدين، ترجمة حيدر نجف، ط1، دار التنوير، مركز فلسفة الدين بغداد، 2014. مصطفى ملكيان، المعنوية والمحبة خلاص جميع الأديان، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، ع47–48، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2011، عبد الجبار الرفاعي، إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين، ط2، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، 2014.

[2] مرتضى مطهري، قضايا الجمهورية الإسلامية، ط1، دار الهادي، بيروت–لبنان، 1981، ص ص12–18. الثورة والدولة، ص94.محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ، ص ص11–46. مركز نون للتأليف والترجمة، محمد باقر الصدر، نظرية الدولة في الإسلام، ط1، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011، ص ص11–28.وراجع: مصطفى ملكيان، محمد الشبستري وآخرون، مطارحات في عقلانية الدين والسلطة، ترجمة أحمد القبانجي، ط1، منشورات الجمل، بيروت–بغداد، 2009، ص ص79–220.

القيم الإنسانية للدين[1]، فظل مطهّري يدافع عن إشكالية الهوية والقيم بالحفاظ على البعد الحضاري والتاريخي للمجتمع الإسلامي وتجنب الانصهار في ثقافة الغرب، ولم يقبل من التجديد إلاّ ما يتناغم مع نصوص الشريعة الإسلامية وينطلق منها.

ج- تصحيح الاعتقاد:

إن بنى الاجتهاد على مراجعة ما استقر من مسلمات تعلقت بصورة الأشخاص المهمة في التاريخ الإسلامي مثل علي بن أبي طالب والحسين وما اتّصل بوقائع تاريخية وعقائد مثل الإمامة والتقية و"التطبير"أوالعزاء، لتطهير العقيدة ونبذ التطرف والتضخيم والبدع والخرافات واستخلاص القيم والمبادئ الحسنة التي تناسب العصر وآليات تفكيره. وقد لا نجانب الصواب متى أقررنا بأنّ مطهّري وغيره من المجتهدين المعاصرين ساهموا في تصحيح الفكر الإسلامي وتجديده ونقده وتطويره ونبذ البدع، وإعادة فهم نصوص الشريعة، فنقد مطهري بعض الأفكار السائدة مثل الاعتقاد بأنّ حب علي يسقط الذنوب وأنّه "**حسنة لا يضر معها سيئة**"[2]. لأن هذا التصوّر ينفي المسؤولية والعدل. ودرس عوامل انحطاط المسلمين الشيعة ومنها الغرور والتسليم بما روي من أخبار تعد أتباع آل البيت والمذهب الإمامي بغفران الذنوب والنجاة دون حساب، لذلك أكّد على جدوى العمل والطاعة والإيمان الصادق[3].

وشمل تصحيح الاعتقاد تنقية الاحتفال ببعض المناسبات والوقائع من الغلو والتأويل الأسطوري والخرافي مثل تحريف واقعة كربلاء، فقد ألحقت بالحادثة عدة 'أكاذيب' واختلق الرواة الأساطير وحرّفوا سير الأئمة وصفاتهم، فنسبوا إلى علي، مثلا، قوة خارقة وعظمة أسطورية ومؤهلات وقدرات عجيبة ليظهر في مظهر بطل من أبطال المعارك، فقد ضرب بسيفه في معركة "خيبر" "مرحب الخيبري" ضربة قسمته إلى نصفين، فنزل جبريل ووضع جناحيه تحت سيف علي حتى يخفّف من وقع الضربة ويمنع أن تنشق الكرة الأرضية إلى نصفين ويحول دون أن يعمّ الموت والخراب[4].

وفي هذا السياق نبذ الاعتقاد بأن يكون الحسين قد استشهد لغفران ذنوب الأمة يوم الحساب، لأن هذا الرأي يحدّ من مسؤولية المؤمن وحريته ويساهم في عقلية التواكل. وعمل على تصحيح مفهوم العزاء والذكرى؛ أهو بكاء لضياع الحسين أم لعظمته؟ فقد أُفرغ العزاء الحسيني من محتواه وأصبح البكاء والحزن هدفًا وغايةً في

---

[1] نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص ص155-167.

[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص32.

[3] المصدر نفسه، ص ص29-33.

[4] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص39. 36-42. لقد مثّل الفكر الأسطوري قسما مهما من أقسام الثقافة الإسلامية:
Fathi Triki, L'esprit historien dans la civilisation arabe et islamique, Maison Tunisienne de l'Edition et Faculté des Sciences Humines et Sociales de Tunis, 1991

حدّ ذاته، وأضحت الشهادة رمزًا للانكسار والفشل لإثارة العواطف ضدّ يزيد وابنه، والحال أنّ العزاء يحمل مضمونًا اجتماعيًا يعبّر عن الحركة والنضال الاجتماعي. ويصف متبعي هذا السلوك بالجناة، وينسب إليهم تحريف العقيدة والمعاني الأصيلة لنهضة الحسين، ويرى أنّهم يماثلون النصارى في تعظيم عيسى والدعوة إلى الحزن عليه والاعتقاد بموته الفدائي، ويودّ مطهري أن يعبّر الرثاء عن التغنّي بالبطل وبشجاعته لا دليلًا على القهر ورثاء مسكين مهزوم[1]. واجتهد مطهّري في تصحيح معتقد الشفاعة وما صاحبه من ممارسات طقوسية، فلا يمكن الاعتقاد بأن الحسين شفيع الناس من خلال اللطم وسكب الدموع والعزاء، ورأى أنّ هذا التصوّر يماثل الاعتقاد بشفاعة الأوثان عند المشركين، ذلك أنّ الشفاعة لله وحده[2].

وأمّا في خصوص عقيدة التقية، فإنّه يرى أنّ الفكر الشيعي أفرغها من مفهومها الأصلي الذي يفيد الحفاظ على الدين، وأصبحت ملاذًا للتهرب من مواجهة العدو والدخول في مجادلات جوفاء[3].

ودعا إلى تنقية نصوص الشريعة من كل ضروب التناقض والغلو والإطراء ومراجعة وثوقية الأخبار المروية عن الأئمة، وترجيح كفة العقل، فقد تضمنت سيرهم الكثير من التناقض والاضطراب كأن نجد عليا والرسول يزهدان في الدنيا في حين أن الأئمة لم يكونوا كذلك[4]. ويؤكّد على دور الزمان والمكان في صياغة بعض الأحكام والسنن فيرى أنّ النّصوص الدالة على الخضاب خاصة بظرفية زمنية ولم تكن من الأحكام العامة، وأنّ الحكم بتغيير الشّيب هدف إلى الرفع من معنويات المقاتلين المسلمين وتحفيزهم على القتال وحتى يشعر العدو بحداثتهم وقوتهم[5].

على هذا النحو إذن، تتجلى لنا أهمّية الاجتهاد في تفكير مطهّري، فكان على حدّ رأي الأستاذ محمد عمارة صاحب 'مدرسة اجتهادية' أحدث مع غيره من المجتهدين ثورة فكرية ارتأت تجديد قراءة الدين وإصلاح الفكر ونقده، وثارت على الإخباريين وهدفت إلى تنقية ما شاب العقيدة من انحراف كبير[6].

د- البحث في علاقة الدين والدولة وقضايا التطور والتعايش والمواطنة والعنف.

أضحى الاجتهاد وسيلة رقي وتطوّر وعملية بناء للمجتمع ونظام الدولة، وصار الوازع الديني من المداخل المهمة للاجتهاد ذلك أن الدين وما يتعلق به من قيم ومعتقدات يساهم في تحقيق الحكم الديمقراطي

---

[1] المصدر نفسه، ص ص49-52.
[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص57-59.
[3] المصدر نفسه، ص115.
[4] الثورة والدولة، ص487.
[5] نظام حقوق المرأة في الإسلام، ص ص123-124.
[6] محمد عمارة، مقدمة كتاب نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ح.

والتعايش السلمي والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلعب المجتهدون دورًا فاعلًا للانخراط في الرقي الحضاري والتقدم واحترام المختلف بالعودة إلى القيم الدينية الأصيلة[1].

وقد تميز مطهّري بشجاعة فكرية برزت من خلال التطرق إلى مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية خاصة ومنها السنة والشيعة، وخلق أجواء التفاهم والتقارب والتعايش لكي يعمّ السلام والوئام داخل الوطن الواحد، ويتجاوز الشيعة عزلتهم وتتوطّد علاقاتهم، فنوه بالتسامح والاحترام الذي أبداه الإسلام لعقائد الشعوب الأخرى، وتحدث عن "المعنوية" وهي حالة من الرقي الروحي بسبب نمو العاطفة الإنسانية والأخوّة الإسلامية[2].

وكان لهذه الدعوة إلى التسامح والحوار امتدادها الواسع في الأوساط الاجتهادية الشيعية في العقود الأخيرة، ليعبر المجتهدون عن قراءة جديدة للدين تمكّن من الخروج من دائرة المذهبية وبناء الدولة الوطنية والنظر في العلاقة بين الهوية الدينية والهوية الوطنية، ونزع الطائفية ونبذ السب والتكفير والإقصاء والعنف والتطرف، فاجتهد العلماء مثل محمد حسين فضل الله ومحمد مهدي شمس الدين وعلي الأمين في تقديم قراءة حداثية للدين من خلال الحديث عن الوحدة الوطنية وحقوق المواطنة، ووجوب التعايش بين السنة والشيعة لأنّهما أمّة واحدة، ونشر"خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب"و"حوار الأديان والثقافات". لقد كان لهذا الفكر المعتدل مكانة كبرى في الأطروحات النظرية للفلاسفة المعاصرين الذين تجاوزوا فكر المراجع وسلطة الموروث، فتحدث محمد مجتهد شبستري عن"القراءة الإنسانية للدين" و"القراءة النبوية للعالم"، وصاغ مصطفى ملكيان نظرية"العقلانية والمعنوية "وهي نظرية ترتكز على ضرورة تقبل الدين بصيغة جديدة وفهم جديد. وطرح عبد الكريم سروش فكرة "القبض والبسط" التي تميز بين الدين والمعرفة الدينية البشرية المتغيرة و"الصراطات المستقيمة" أو التعددية الدينية[3]. ولا شكّ في أنّ هذه القراءات تعبّر عن تطوّر الاجتهاد في فهم النصوص الدينية ونقد التدين التقليدي وتأسيس التدين العقلاني الذي

---

[1] المصدر نفسه، ص ص111- 113.

[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص162–163. الثورة والدولة، ص132و 154–163. بين المنبر والنهضة الحسينية، ص444. وللتوسع في علاقة المسلم المعاصر بالدين انظر:

- Seyyed Mohammad Hussein Tabâtabâï, L'islam et L'homme contemporain, traduit par V.M Vis-Dousti, Assemblée Mondiale Ahlu al-bayt, 2012.

[3] انظر: علي الأمين، السنة والشيعة أمّة واحدة، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، 2015، وكتاب خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب، مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف والحوار ، بيروت–لبنان، 2015، وراجع : مصطفى ملكيان، عرض ونقد لنظرية القبض والبسط النظري للشريعة، قضايا إسلامية معاصرة، ع15، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، ص28. ومصطفى ملكيان، التدين العقلاني، ترجمة عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين– بغداد، 2012.وراجع: محمد حسين فضل الله، الكلمة السواء قاعدة للتعايش، قضايا إسلامية معاصرة، الفلاح للنشر والتوزيع، ع20–21، بيروت، ص ص21–37، ومحمد مجتهد شبستري، التعايش والحوار بين الأديان والثقافات، الفلاح للنشر والتوزيع، ع20–21، بيروت، ص ص87–132. وانظر ضمن نفس العدد: عبد الكريم سروش: الصراطات المستقيمة، ص ص133–168.

ينطلق من التجربة الدينية ويشيد بالقيم والمبادئ التي جاءت بها الأديان، ويساهم في بناء الوطن وتحقيق السلام. مما يعني أنّ مواضيع الاجتهاد لم تقتصر على المجال الفقهي وأنه قراءة مجدّدة للدين ولطرائق التعايش والتفاعل مع المستجدات في العالم.

على هذا النحو إذن، منح الاجتهادُ الدينَ حركة وحيوية وحياة ونشاطًا فكريًا مستمرًا، فقد جعل المجتهدون قراءة الدين تستوعب متطلبات الزمان وقضاياه، ورفعوا شعارات مثل "الثورة" و"النهضة" و"تجديد الفكر" و"الإسلام والاقتصاد" و"بناء الذات الثورية" للمساهمة في تحقيق مداخل الإصلاح والتقدّم في الدولة. وتوضح من خلال مطهّري أنّ الاجتهاد يقوم على تشخيص العلل وتعيين مواضع الفساد في مختلف المجالات وتدبير الإصلاح وتجديد التفكير، وبلوغ الاستقلال الفكري والثقافي وحماية الهوية الإسلامية والخصوصيات الثقافية من معضلات التغريب والاستشراق والدفاع عن منظومة الأخلاق والقيم الإسلامية، وتحقيق بناء شامل للمجتمع في سبيل تحرره ونهضته وتقدمة، والحفاظ على هويته بالعودة إلى الشريعة وبالاستفادة من التنويريين فيما يخدم الدين والإنسان ولا يتعارض مع العقيدة وقيم العصر ومتطلّباته. لذلك تنوّعت مواضيع الاجتهاد المعاصر ومجالاته، وهدفت إلى النهوض بالمجتمع وتأسيس فكر سياسي واقتصادي وأخلاقي حديث، وتحقيق عدّة قيم ومبادئ مثل العدالة والمساواة والأخلاق والتسامح وإصلاح الاقتصاد ومقاومة الفساد في السلوك والاعتقاد[1].

وقد توضّح لنا أنّ مطهّري اجتهد في مقاربة عدّة قضايا معاصرة، ونبذ التقليد الأعمى للعلماء والفقهاء، وشكّل اجتهاده ثورة فكرية وقيمية من خلال إعادة قراءة الروايات والأخبار والمقولات والمعتقدات مثل الإمامة والنهضة الحسينية وفق قيم الثورة في إيران وما يخدم الإنسان المعاصر ويوليه مكانته، فتحدّث عن محاربة الأهواء والبدع، وعن المصلح الذي يجدّد للأمّة دينها[2]. لكن رغم هذا الجهد الذي بذله فإنّه لم يتجاوز في أغلب اجتهاده سياج نصوص الشّريعة وعمل الدعاة، يتحدّث عن الإصلاح والإحياء ونقد الفكر، ويعيد طرح الإشكالات التي أثارها بعض العلماء حول القضاء والقدر والحجاب والعدالة والإمامة والنبوة، ونلفيه يشيد بحادثة كربلاء وما تجسمه من صور البطولة والفداء، وحينما يثير مسائل جديدة يقدم إجابات المتكلم التقليدي لأنّه لم يكن إيجابيًا في بعض رؤاه تجاه أهمّ الأفكار والأطروحات الحديثة، وكان يقرّ بتلازم الدين والسياسة ويعتقد أنّ الإسلام السياسي هو الطريق الأمثل للنهوض وتقديم الحلول للمجتمع، ولا حاجة

[1] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهّري، ص ص81–83و116و138، 155، 177.بين المنبر والنهضة،ص141.
[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص263–264.

للمسلمين للاقتباس من التيارات السياسية والفكرية الغربية لأنها تفكّك الدولة وتهدم الدين، فنقد المدارس الغربية وحذر من انتشارها في البيئة الإسلامية[1].

2- منهج الاجتهاد وآلياته في فكر مرتضى مطهّري:

تركّز اهتمام المجتهدين المعاصرين بتجديد العلوم الإسلامية والمباني العقلية في معالجة القضايا الدينية والحياتية، وانشغلوا بمراجعة المسلمات وتحقيق إسلامية المعرفة وتأكيد الوعي بالتاريخ اعتمادًا على آليات اجتهادية ووسائل منهجية مختلفة في التعامل مع نصوص الشريعة تمثل أهمّها في [2]:

أ- تجديد التعامل مع الموروث وتطوير العلوم الشرعية:

تأسّس التلقي المعاصر للموروث الديني الإسلامي على الوعي بضرورة تجديد العلوم الإسلامية عبر تنويع أحكام علم الكلام ومواضيعه وأصول الفقه وتطوير وظيفتهما واستثمار حقول أخرى مثل الفلسفة والتاريخ والاجتماع والاقتصاد والنفس، فقد حرص مطهّري- مثل غيره من أتباع مدرسة الاجتهاد والتجديد إبان الثورة الإيرانية-على إيجاد إصلاحات في البنى المعرفية لنظام الاجتهاد الفقهي بإضافة مجموعة من العلوم الأخرى تشمل الحديث والرجال والتفسير والعقيدة والأخلاق والقراءة التاريخية. ولم يعد الاجتهاد الشيعي قصرًا على المجال الفقهي، وإنما اقتحم كلّ مجالات الواقع المتشعب في العقيدة والحقوق والحريات والصحة والسياسة والتطرف والاستبداد، فاقتضى هذا الواقع تجدّد العلوم لتشمل علم الكلام والفلسفة والتحوير في بعض الأحكام دون الخروج عن النص المؤسس ومبدأ الإجماع، ذلك أنّ "**الشرائع تتبدّل بحكم تطوّر متطلبات العصر...فإذا كان القصد من متطلبات العصر هو ما يسمّونه اليوم بالمدنية أو المدنية المتطوّرة، فإنّ الحاجة إلى دين جديد مستمرة على الدّوام**[3].

وقد تجلّت محاولة تجديد العلوم التقليدية، من خلال مراجعة القواعد والمسلمات التي حكمت بنية المنظومة الفقهية الأصولية الشيعية، وباعتماد آليات متنوعة في التأويل والتحليل تعيد النظر في ما قرّ في الفكر والعقيدة، وتصوغ أحكامًا وآراء متجدّدة في التعامل مع المغاير والمختلف تهتمّ بتنقية الأخبار وتقويمها وفق النص القرآني، وترجيح آراء المجتهدين، ومراعاة تنوع ثقافة المجتهد، والاستقلال في الرأي، وتوسيع دائرة

---

[1] الثورة والدولة، ص ص 125و126 و153و245.ونقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص82-83و111. ويمكن العودة إلى علاقة الإسلام السياسي بالخطاب التبشيري الخلاصي إلى:علي الصالح مولى، مسألة الحكم لدى الشيعة الإمامية الإثني عشرية، مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية،ع13، نوفمبر، 2015، ص236.

[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص258-259. وراجع: أفكار النائيني وعلي شريعتي ومهدي بازرجان وحسين نصر ومطهري وسروش ضمن: مجيّد محمدي، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ترجمة ص. حسين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

[3] الإسلام ومتطلبات العصر، ص247.

الأحكام. فمثّل علم أصول الفقه فلسفة العلماء المسلمين في تفسير النص التشريعي والمنهج العلمي المنطقي للاجتهاد بالرأي في استنباط الأحكام فيما فيه نص. ووضع المجتهدون نصب أعينهم مراعاة المصلحة وفقه الكل وأحكام الطوارئ وذلك للاستجابة إلى النوازل وإدارة الدولة والتفاعل مع النظام الاقتصادي والسياسي العالمي وإصلاح بنية تفكير المجتمع ورؤاه وقيمه الأخلاقية والتربوية[1].

واتسمت بعض اجتهادات مطهّري وغيره من مجتهدي عصره بالمرونة ومجانبة كل تزمت أو تعقيد في استخراج الأحكام لتساير حاجة المجتمع وخصائصه، ومن الأمثلة التي يضربها مطهّري لتأكيد وجوب التحرر من بعض قيود الأحكام ما تعلّق بتحريم لمس جسد غير المحرم، فأباح إنقاذ امرأة في حادث وحملها إلى المستشفى دون انتظار أحد محارمها لحمايتها وتحقيق نجاتها، وأمّا المثال الثاني فتعلّق بوجوب استدعاء طبيب جراح لامرأة في حالة مخاض لم تفلح القابلات في توليدها[2]. لذلك رأى مطهّري أنّ جهود المجتهدين "**ينبغي أن تركّز على المسائل الجديدة والمستحدثة التي تظهر في كلّ عصر ويجب التأكّد من انطباقها على ما هو موجود في الشّريعة من أحكام مجملة**"[3]، وهو يرى أنّ الاجتهاد في العصر الحالي فقد روحه لأنّ الناس يعتقدون أنّ مهمّة المجتهد هي فقط استنباط المسائل والأحكام الفقهية التي لها حكم واحد مهما تعاقبت الأزمنة، وفي هذا الصدد أقرّ مطهّري بنسبية الأحكام المتّصلة بالمعاملات وتاريخيتها وبتعدّد الأحكام الفقهية لأنّ الشريعة ليست مجموعة من الأحكام الثابتة، فلكل عصر ضروراته وأدواته المعرفية ومناهجه العلمية وطرائق تفكيره، وعادة ما نلفيه يتحدث عن إجماع الأمّة ومصالحها ومعقولية الأحكام ومدى انسجامها مع الواقع ومع النص القرآني[4].

ومن الجوانب الأخرى المهمّة في تجديد قراءة الموروث ما تعلق بإحياء الشريعة وتجديد الفقه، ذلك أنّنا نلمس في مواقف مطهّري خطًا ثوريًا يهدف إلى الإحياء والتجديد، وهو يقرن بينهما ويراهما منهجين ضروريين في الاجتهاد، يعرّف الاجتهاد بأنّه إحياء لأفكار الأمة وتصحيح لمواقفها تجاه الدين، ويعرّف الإحياء بأنّه إثارة صحوة جديدة في الدين وإحياء التفكير بشأنه وببعض ما صار مهملًا منه، وإزالة الانحرافات والخرافات والتشويهات، وتجديد السنة وإماتة البدعة. ويتمثل تجديد الفكر في تنقيته من الشوائب والخرافات والزيادة المضافة إليه، وتأمّل المتغيرات على الفكر الديني[5]. ويشمل التجديد والإحياء القيم

---

[1] انظر مواقف محمد مهدي شمس الدين ومحمد حسين فضل الله وعبد الجبار الرفاعي وحسن الأمين ضمن مجلة: مقاصد الشريعة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، دار الفكر دمشق، 2002.

[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص174.

[3] المصدر نفسه، ص ص163–164.

[4] المصدر نفسه، ص ص163–164.

[5] بين المنبر والنهضة الحسينية، ص ص 493–503.

والمبادئ الإسلامية مثل العدالة والقضاء على الخلافات والحواجز الطبقية، وتحقيق استقرار المجتمع الإسلامي، والرحمة، والأخوة، وزوال الظلم والإجحاف، والقضاء على الحواجز الطبقية والمشاكل الاقتصادية، واحترام الحريات، ويرى أن الإحياء والتجديد سبيل إعادة القيم القرآنية النبيلة وتحقيق أهداف الثورة وسر دوام حكومة الجمهورية الإسلامية واستقرارها[1].

ويعتقد مطهّري أنّ قصور الاجتهاد في عدّة أحكام إسلامية ساعد على ظهور تصورات خاطئة حول الشريعة الإسلامية تسمها بالتحجّر والتخلّف والعجز عن مواكبة العصر، وقد أعاق الجمود الفكري وتوقُّف الفقه الإسلامي عن الحركة وتقديس تجربة الأقدمين والابتعاد عن مواجهة مستجدات العصر روحَ التجديد في الشريعة وتمسّك الناس بهويتهم، وساهم في ابتعاد فئة من الشباب 'المتنوّرين' عن الأصول الشرقية والإسلامية وتقليدهم المطلق للمدارس الفلسفية الغربية، ويتطلّب هذا الحال قيام حركة نشيطة لسنّ القوانين الجديدة انطلاقا من الواقع المعاصر ومن التعاليم الإسلامية[2]. وباتت الحاجة ماسة إلى مجابهة جمود الفقه وتخلّفه أمام القوانين والتعاليم الأوروبية في مجال الاجتماعي والقضائي والأحوال المدنية وفي كلّ القوانين والأحكام حتّى تواكب العصر ومبادئه، ويجد فيها الجيل الجديد ملاذه، يقول مرتضى مطهّري: "**نحن نرجّح السير في طريق القرون السّبعة المنصرمة، بينما قرننا المعاصر يحتاج إلى طوسي (ت460هـ) جديد بل إلى عشرات من أمثاله يقومون أوّلًا بتفهّم متطلبات العصر وحاجاته بضمير مشرق، وثانيًا باقتحام السّاحة العلمية بشجاعة عقلية وأدبية نظير شجاعة شيخ الطائفة وثالثًا بعدم تجاوز حدود الكتاب والسنة**"[3].

يتّضح من خلال فكر مرتضى مطهّري أنّ الاجتهاد حركة مستمرّة وقوّة لإحياء الفكر الدّيني القويم وتجديده وتحرّره من أسر الماضي، ينير العقول والنّفوس وينزع المفاسد، لتخطّي العقبات التي تقف حاجزًا أمام رقي الإنسان وتنويره، يقول:"**إنّ لدينا دينا، والفكر الديني موجود عندنا ولكنّنا في حالة بين النوم واليقظة، حالة بين الموت والحياة، وهي حالة من الخطورة بحيث لابد من دراستها**"[4]. ويستوجب الإحياء والتجديد مراجعة الفكر الديني و مفهوم التدين ومسؤولية المسلم: "**ولكن الذي يجب أن يشغل بالنا بالدرجة الأولى في الوقت الحاضر هو هذا الفكر الديني الذي نحمله نحن المتدينين المسلمين ... هذا الفكر الذي نحمله نصف ميت أو في حالة خمود، هذا الفكر فينا يجب إحياؤه**"[5]. ويرجع مطهّري انحطاط المسلمين في العصر

---

[1] الثورة والدولة، ص ص131– 132.
[2] نقد الفكر الديني عند الشيخ مطهري، ص137.
[3] نقد الفكر الديني عند الشيخ مطهري، ص139.
[4] الثورة والدولة، ص ص331–334
[5] المصدر نفسه، ص340.

الحاضر إلى انتشار الأوهام والكسل والبطالة، بدل العمل والاجتهاد والاقتداء بآل النبي، واتخاذهم قدوة في المسؤولية وحبّ العمل، مما يعني أن الاجتهاد ينبني على العودة إلى القرآن والإجماع وفهم العقيدة وتطبيقها، ويتأسس على المسؤولية والوعي بقيمة الإنسان ودوره في الوجود.

لذلك يدعو مطهّري إلى أن يجدّد المسلمون طرائق تفكيرهم في الدين ومراجعة أفكارهم حول الإسلام، وتحدي السياسة الحاكمة في العالم التي تريد أن يبقى الإسلام بين الحي والميت، فيشمل الاجتهاد إحياء الدين وإصلاح نمط التفكير والعقول بتصحيح فهم المسلمين للإسلام، وتنقية الدين من الخرافات، ويرى أنّ رسالة العلماء هي التوضيح والتّمييز بين الدين وما هو ليس من صلب الدين ومكافحة البدعة والتحريف بالتمسك بالنص القرآني وما يجمع عليه العلماء، وأنّ المسلمين ما أحوجهم اليوم "**إلى نهضة دينية إسلامية، إلى إحياء الفكر الديني، إلى انتفاضة إسلامية نيرة**"[1].

ويكمن الاجتهاد في فهم النصوص الدينية من خلال سعيه إلى نقد القراءة الحرفية للنصوص وإعادة النظر في بعدها التاريخي بتقديم رؤية كونية تضع في الاعتبار قانون التحول المعرفي وفلسفة الأحكام وتحديات الحداثة، وبمنح الاجتهاد معنى شاملًا يخص عدة مسائل حياتية وفكرية تقرنه بالثورة وبمعاني إنسانية، لأن الاجتهاد في فهم الموروث وفي إيجاد القيم والحلول يضمن تحقيق الاستقلال الثقافي والسلام والحرية في الجمهورية الإسلامية. ويرى في هذا المضمار أنّ الثورة الإيرانية قامت لفك قيود التزمت والجمود وأنّ الحرية ينبغي أن تكون شاملة كما ينصّ الشرع، فينبذ محاكم التفتيش، وينهى عن التجسّس على معتقدات الآخرين، ويدعو إلى ترشيد الحرية وإلى إعطاء المخالف الحرية اللازمة كي يبدي رأيه ويعبّر عن معتقده[2].

على هذا النحو، خالف مطهّري اجتهاد بعض العلماء الشيعة الأوائل الذين أوّلوا الآيات تأويلًا مذهبيًا مغال، فاستخلص إثر تفسير الآيتين" **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**"(الدهر3/76) و"**فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**" (الكهف29/18) أنّ الإسلام دين الحرّية يحقّق الكرامة لجميع أبناء المجتمع وأنّه "**يجب أن يكون الإنسان حرًّا في فكره وقلمه وبيانه، وفي هذه الصّورة فقط تتمكّن ثورتنا الإسلامية من الاستمرار في طريق النّصر القويم**"[3].

ولكن رغم هذا الجهد التّجديدي المهمّ الذي يعبّر عن شجاعة وجرأة في ذلك الزمن، فإنّ مطهّري بقي منشدًّا إلى بعض ركائز مذهبه وإلى فكره الدعوي وما أقره القرآن والعلماء السابقين له، ونستدل على صحة رأينا

[1] الثورة والدولة، ص ص342-344.
[2] كتب الضلال وحرية التعبير، ص ص63-69.
[3] الثورة والدولة، ص ص 133-134 و135-199.

من خلال ما نلمسه مثلًا في موقفه من الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة (ت2000) في مسألة إباحة الإفطار أو في رأيه السلبي أحيانا من المالكية والأشاعرة والمعتزلة والشافعية[1].

ب-التدبّر والتعقّل: دعوة إلى إعلاء منزلة العقل:

ذكر مطهّري أنّ الشّيعة استعملوا كلمة الاجتهاد بمعناها العام الدال على مطلق الجهد والسعي للوصول إلى حكم شرعي من الأدلّة الشّرعية المعتبرة، فكان الاجتهاد بمعنى التدبر والتعقل في فهم الأدلّة الشّرعية لأنّ استنباط هذه الأحكام يكون بمعرفة جملة من المعارف الشرعية كالأحاديث والأصول والتفسير، وأشار إلى أن القصور المنهجي في الاجتهاد تمثل في منع الرأي والإجماع[2].

يدعو مطهري إلى تطبيق الاجتهاد الذي يعوّل على العقل، ويعتبر الحركة الإخبارية التي تقدّس الأحاديث والأخبار حركة مناوئة للفكر، فينفي العصمة عن العلماء والأنبياء وجميع البشر، ولا يجيز التقليد بما هو تطبيق أعمى للعادات والتقاليد وتسليم مطلق للأخبار والأحاديث المنسوبة إلى الأئمة، لأنّه يورث المفاسد، ويُشرّع مطهّري للتقليد الواعي الذي يفتح الأبصار ويعبّر عن المسؤولية والحرية، ويجيز تقليد الفقهاء الصالحين، وكلّ مجتهد حيّ ونبذ تقليد الميت، ذلك أنّ الهدف من تحريم التقليد هو الحفاظ على المكانة العلمية والدينية للحوزة، وجعل العلوم تُساهم في حلّ المشاكل التي لم تعالج بعد، فيديم المجتهدون النظر في المشاكل الجديدة، ويطوّروا العلوم الإسلامية بجعلها تواكب الواقع[3].

على هذا النّحو إذن، عمد مرتضى مطهّري- وعدد آخر من المجدّدين- إلى إعادة فهم النّص والموروث عامة، وتجديد قراءته باعتماد منهج نقدي عقلاني يسمح بنقد الفكر الديني وفهم مقدّمات الاستدلال والتعامل مع الأخبار تعارضا وسندا ودلالة وإزاحة الخرافات والبدع، فاستخدم الجهاز الاصطلاحي الفلسفي القديم مثل "المادة" و"الصورة" و"العلة" وفلسفة الأحكام التي تمكّن العقل من أن يكون قادرًا على تحقيق انخراط المسلمين في قيم العصر ومعالجة مشاغل الوطن والمسلمين عامة، وتساعد على اكتشاف القوانين والنّفاذ إلى جوهر العقيدة، وترفع مكانة العقل في الاستنباط وجعله إمامًا للاجتهاد والإصلاح والتجديد [4].

---

[1] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص53-54و78.

[2] الثورة والدولة، ص ص347-351. 395.راجع تعريف الاجتهاد ضمن:

Malek chebel, « Ijtihad », Dictionnaire des symboles musulmans, Rites, mystique et civilisation, Albin Michele, 1995, Paris, pp212-213.

[3] الثورة والدولة، ص ص354-364.

[4] بين المنبر والنهضة الحسينية، ص29، 109.مجتبى إلهيان، الأستاذ المطهري، الشخصية المبادئ والمنهج الفقهي، الاجتهاد والتجديد، ع12/11، 2008، ص ص39-47.

والحقّ أنّ هذه النّزعة الاجتهادية المناصرة للعقل كانت السّمة الأعم لعدد كبير من تيّار الإحياء والإصلاح والتجديد الشيعي، لأنّ العقل يدين التطرف والجمود والتحجّر، وفي هذا المجال تحدّث المرجع الشيعي اللبناني المعاصر علي الأمين عن مكانة العقل في الإسلام، ورفض أن يمارس الفقيه التحليل والتحريم. وقدّم الفقيه العراقي محمد تقي المدرسي رؤية علمية اجتماعية في فقه الأولويات تعتمد على الكتاب والسنة والعقل لإنارة الفكر، فأشاد بدور العقل في منهج الاستنباط وبقيمة التكامل بين العقل والوحي، وبالاستفادة من جميع العلوم ومنها علم السياسة وعلوم الأخلاق والمنطق. ولاحظ أنّ أخلاقيات بعض القوانين التي توضع اليوم تستوجب إدامة العقل والتفكير، مثل الاستنساخ البشري واعتماد الأسلحة والاحتباس الحراري والغازات المؤثرة، ومدى مساهمتها في خدمة الإنسان وبناء الأسرة وتقدّم الحضارة[1]. ولا شك أنّ هذا الاتجاه الاجتهادي التجديدي مهم، يساعد على مواكبة الشّرع للواقع وإيجاد الحلول للمسائل الحديثة المستعصية وتحقيق الانفتاح الحضاري والتّعاون الإنساني.

ج- تنظيم الاجتهاد ومعالجة واقع المؤسسة الدينية:

يرى مرتضى مطهري أنّ الاجتهاد عامل من عوامل الإصلاح وتحقيق النهضة، يستوجب التفقّه في الدّين والاعتدال ليظل القوة المحرّكة التي تستوعب ظروف التطور، ويقتضي من المجتهدين توسيع مجالاته وتنظيمه وإصلاح هياكله وتعيين شروطه وتحديد وظائفه وتهيئة الظروف المناسبة لممارسته في الحوزات العلمية وضمن مكتب المرجعية. ولذلك اقترح مرتضى مطهّري أن يكرّس المجتهدون جهودهم في تجديد مناهج البحث والفكر وإصلاح التعليم، بتجديد البرامج، وتدريس الفلسفة أو المنطق العقلي الأرسطي واللغات الأجنبية، وتنويع العلوم، وتحقيق الانفتاح الثقافي، وفرض نظام تقييمي وامتحانات للطلبة، والتكفل بنفقات رجال الدين[2].

إنّنا نتبين أنّ مطهّري عالج واقع المؤسسة الدينية وموقع الفقيه والخبراء، ونقد علماء الدين لأنهم عطلوا الاجتهاد وتسبّبوا في جمود المجتمع وتوقفه عن الحركة، بسبب النظام المالي وأساليب ارتزاقهم، وخضوعهم إلى تأثير التقليديين وأصحاب المال، وأقرّ بأنّ ممارسة الاجتهاد تستدعي نظام التخصّصات في الفقه، والاستقلالية وحرية الرأي، وتوفير ميزانيات خاصة للحوزات العلمية والمؤسسات الدينية عامة، وإنشاء المجلس العلمي الاستشاري في الاجتهاد[3].

---

[1] محمد تقي المدرسي، المذهب القيمي في التشريع وأبعاد تطوير مناهج الاستنباط، مجلة البصائر، ع51، بيروت-لبنان، 2015، ص ص137، 138، 144، 149-150.وراجع علي الأمين، زبدة التفكير في رفض السب والتكفير، ط2، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة،2015، ص ص74-90.

[2] بين المنبر والنهضة الحسينية،ص ص250-257.الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص17، 67، 78، 161، 265، 277.

[3] نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهّري، ص ص107-115، 148.بين المنبر والنهضة الحسينية، ص235-260.

وقد دعّم العلماء الإمامية المعاصرون منزلة العقل لبلوغ الحقائق وممارسة الاجتهاد وتجاوز منهج التلقين وفرض الأفكار، يقول محمد تقي المدرسي "**فنحن بحاجة إلى أن نعرّض أنفسنا لحركة أو هزّة أو انتفاضة عنيفة وحادّة حتى تسقط كلّ الحجب والأفكار الباطلة والضغوط لنكتشف الحقيقة بأنفسنا**"[1].

واقترح العلماء أن يشرف على آليات التطوير المختصون وأن يتعدّد المجتهدون وتتوسّع مجالات عملهم، وقد مكّن الانفتاح من مراجعة العلوم الإسلامية والسماح لغير المعصوم بالإفتاء والاجتهاد، ولم تقتصر مصادر الأحكام على أحاديث الأئمة، بل صار للفقهاء والعلماء المجتهدين رأي في الاستنباط ودور في قيادة المسلمين وإرشادهم، ذلك أنّ الواقع البشري يتطلب أن تكون أبواب الاجتهاد مفتوحة ويستوجب الانفتاح على المذاهب الأخرى والاستفادة من العلوم الحديثة والثقافات المعاصرة، فيتواجد أخصائيون مجتهدون وفقهاء، ويتوسّع المدى التشريعي من خلال تنويع مصادر التشريع التي كانت تقتصر على القرآن وكلام الأئمة ويتجاوز العلماء الآراء القديمة التي تمنع الاجتهاد مع النص[2].

وفي هذا السياق اقترح عدد من المجتهدين مثل المدرسي مأسسة الاجتهاد وتكثيف عدد علمائه للإلمام بالظواهر الدينية والمسائل الحياتية، بأن يتم تشكيل مجالس الشورى لتضم إلى جانب علماء الدين خبراء في الحياة وفقهاء في القانون وغيرهم، واستند لتبرير رأيه إلى ظاهرة انتشار مرض إنفلونزا الخنازير (H1N1) في موسم حج 2010، فأكّد الحاجة إلى وجود خبراء في الصّحة ليحدّدوا مدى انتشار المرض وخطورته، وسبُل الوقاية منه، ذلك أنّ الحوار معهم يمكّن من تحديد الفتوى أو الحكم.[3]

غير أنّنا نرى أنّ الاجتهاد الشّيعي خضع في بعض الأحيان إلى هيمنة بعض المرجعيات والحوزات العلمية، وإلى سلطة رجال الدّين التقليديين المنشدين إلى حرفية النص المقدس الإسلامي وإلى نصوص اجتهادية قديمة، كما وجد التيّار الإصلاحي والتجديدي الفلسفي الشّيعي المعاصر أيضًا صعوبة في تحرير الفكر من هيمنة الطّابع التّقليدي واعتماد مناهج البحث الحديثة[4].

د – اعتماد مقاصد الشريعة:

يبدو جليًا أنّ مطهّري اعتمد على مقاصد الشرع والمصلحة في الحديث عن عدّة مسائل مثل المرأة والحجاب وآداب المعاملات، واجتنب الغلو والتطرف، وتوجه نحو النظر في الكليات والانتباه إلى الجزئيات، فساهم

---

[1] المذهب القيمي في التشريع وأبعاد تطوير مناهج الاستنباط، مجلة البصائر، ع51، ص ص 146–148.

[2] الإسلام ومتطلبات العصر، ص ص78و 161–164، 277.

[3] مجلة البصائر، ع50، السنة23، بيروت–لبنان،2012، ص146. في هذا السياق يقدم العلامة اللبناني علي الأمين مقترحات لتطوير الاجتهاد ومنها: تجديد النظر في عملية استنباط الأحكام الشرعية بالتأكيد على مرجعية القرآن وآياته، وتوخّي الموضوعية في الاستنباط وفتح باب الاجتهاد لمن هم أهل لذلك:السنة والشيعة أمة واحدة، ص ص231–238.

[4] راجع في هذا الصدد مجلة نصوص معاصرة ع15–16،2008، ع19، السنة5، بيروت– لبنان، 2010.

في اعتماد منظومة عقلانية أعاد من خلالها النظر في الموروث عن طريق «فلسفة الأحكام» وفلسفة الوجود والمعرفة، ومستعينا أحيانا بما اكتسبه من معارف حول التاريخ الفلسفي وقيم العصر وفلسفة حقوق الإنسان. لقد تعامل مع نصوص الشريعة تعاملًا نشيطًا يضمن مصلحة المسلمين مستقبلًا من خلال التركيز على حركية المضمون ومراعاة مقاصد التشريع وأهدافه، و"إدراك الضرورات" والأولويات، وتجاوز القصور المنهجي الذي يساهم في إضفاء قدسية مطلقة على الأشخاص وتراث السلف. وقد تنامى الوعي لديه بوجوب التمييز بين النصوص الأصلية والنصوص المستنبطة منها مثل التفسير والتاريخ، وبالمراجعة النقدية للعلوم، وبضرورة الخروج بالفقه الإسلامي من دائرة الأحكام الفردية إلى دائرة الأحكام الاجتماعية وتحويل الاجتهاد إلى عمل جماعي متخصص ينجزه مجموعة من العلماء للوصول إلى إجابات تلائم الزمن الحاضر والإشكالات الراهنة قصد الاهتمام بمقاصد الشريعة وأهداف التشريع وفلسفة الفقه، ذلك أنّ الاجتهاد في نظره جهد بشري يراعي مصالح الأمة ويحرّرها من أسر النظرة السطحية والحرفية والمذهبية للنصوص الشرعية[1].

ومن خصائص منهجه الاجتهادي مراعاة عاملي الزمان والمكان في الإفتاء لتحقيق المصلحة العامة والاستقلالية والمراجعة النقدية والحيوية للأحكام الشريعة واستثمارها في معالجة القضايا الراهنة، فيجب أن يقترن الاجتهاد بالتفكير والتدبر ليدفع بالفقه الاجتهادي إلى أن يواكب الزمان والمظاهر الجديدة والعلاقات بين الناس في العالم على اختلاف مذاهبهم و أديانهم وهو يرى أنّ "**الاجتهاد –في العصر الراهن – من خلال الأسلوب الجديد الذي يتحوّل بتحوّل الزّمان والمكان والأحوال والعرف على أساس المصادر الشّرعية المعتبرة يمثّل دعامة محكمة ومنيعة لنظرية الحكومة الإسلامية على أساس أدلّتها في مقابل حوادث الزمان، أيّا كان نوعها، وفي جميع المجالات، وعليه فإن تجاهل هذه الوسيلة الحيوية، بما تشتمل عليه من المناهج الحديثة، التي يمكن اعتبارها آلية محرّكة للفقه والفقاهة والاكتفاء بالأساليب القديمة في مقام استنباط الأحكام سيؤدي ... إلى الركود والجمود في الفقه**"[2]، فقد تطلب الواقع الشيعي أن يفتي المجتهد حسب خصائص بلده وظروفه التاريخية، فتعدّد المراجع المجتهدون داخل البلد الواحد، وصار لكل مرجع مجلس ومساعدين ووكلاء ومكتب يتفاعل مع الوقائع[3].

على هذا النحو إذن حرص مطهّري وغيره من المجتهدين (محمد مهدي شمس الدين، محمد حسين فضل الله، علي الأمين، محمد تقي المدرسي ومحمد باقر الصدر (ت1980)) على تجاوز النظرة الضيقة للاجتهاد

---

[1] الثورة والدولة، ص ص364–370. نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص151و366.

[2] مرتضى مطهّري، الرقيّة والاستعباد في الإسلام، القسم الأول، مجلة الاجتهاد والتجديد، ع37/36، السنتان9و10، بيروت، 2016، ص ص58–64.

[3] راجع مجلة مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، 2002.

واعتمدوا على فقه الأولويات أو فقه المقاصد الذي تأسس على الاهتمام بالكليات التشريعية وتوظيفها في فهم النصوص الجزئية وردّ المتشابهات إلى المحكمات والفروع إلى الأصول، فينطلق المجتهد من منهج استقرائي شامل للربط بين الأحكام الجزئية والفروع، والقراءة الشاملة للوحي ومراعاة النسبية الزمنية والمكانية، وقاعدة "الأهم والمهم" وأهمّية المصالح والأولويات لتكييف الواقع البشري مع الوحي الإلهي [1]، ومن أمثلة ذلك اقترح محمد باقر الصدر ضرورة التفسير الموضوعي للشريعة، فهدف إلى تأكيد روح العصر ونبضه في قراءة القرآن وفهمه بالاستفادة من الشريعة والإضافة إليها، وسعى إلى التحديث الكلامي والتفسير الموضوعي للقرآن وتجديد المنهج في تفسيره[2].

لقد ذهب محمد باقر الصدر إلى أنّ حركة الاجتهاد ينبغي أن تشمل التطبيق الاجتماعي، فيتجاوز المجتهد الاعتناء بالشأن الفردي فقط إلى الاهتمام بمصلحة المسلم والمجتمع عامة في مستوى سلوك الفرد وتصرفاته وحياة الجماعة البشرية ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فيتّسع مجال الاجتهاد المستقبلي ليكون مدار اهتمامه المجال التطبيقي الاجتماعي أو ما يعرف بالفهم الاجتماعي للنص دون التركيز على الفقه فقط، آنذاك، فيتحول الاجتهاد إلى حركة تدافع عن مصلحة الناس وعامل قوّة تعمل على تطبيق مقاصد الشريعة، بتوسيع الهدف أو المصلحة وتطبيق الاجتهاد في شتى مناحي الحياة[3].

وقام الاجتهاد على توسيع مجال الاستنباط الفقهي ليشمل قضايا المجتمع والأمّة، وتجديد النظر في أدواته التقليدية، وسعى المجتهدون إلى بناء منهج جديد في التعامل مع النصوص والأحكام، أسماه محمد تقي المدرسي بـ "المذهب القيمي في التشريع"، وهو المنهج الذي يبني الاستنباط الفقهي عن طريق قيم الشريعة، بتجديد فهم منظومة القيم الإسلامية التي تمثل خلفية الفقيه المشرع/ المجتهد، وهي قيم تتصل بواقع المجتمع وتحولاته، فاعتمد المدرسي "فقه الواقع" أو "فقه الأولويات" ضمن رؤية علمية تهدف إلى تأسيس معالم أصولية جديدة في استنباط الحلول والأحكام، وتعوّل على الكتاب والسنة والعقل ولكنها تلائم الواقع، وتهتم بوجوب التمدن الإسلامي، وتحقق أولوية القيم وتجديدها، وتراعي دور المؤسسة الدينية وموقع الفقيه والخبراء. فقد تطرّق المدرسي إلى المواضيع المعاصرة المهمّة التي تعبّر عن الوعي بالتاريخ وبحركة الواقع، فهو يبحث عن تأصيل القيم الاجتماعية والإنسانية التي جاء بها العصر واقتضتها الظرفية العالمية الجديدة

---

[1] الإسلام ومتطلبات العصر، ص173.نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ص ص132–139،145. وانظر مواقف فضل الله وشمس الدين والرفاعي ضمن مجلة مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي. (مرجع سابق)

[2] محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، 1421هـ، ص ص29–30. راجع حسن الأمين، مجلة مقاصد الشريعة، 2002 ، ص ص152–153.

[3] محمد باقر الصدر، بحوث إسلامية، ط2، دار الكتاب الإسلامي، 2013، ص ص65–79.

في البيئة الإسلامية ومنها مجموعة من الأولويات أو الضرورات مثل حق الفرد في الحرية والكرامة ورقابة الدولة على الفرد عن طريق الهاتف والاطلاع على المعطيات الشخصية[1].

ومن الأهمية بمكان أن نشير في هذا المقام إلى قيمة منهج الاجتهاد في مدرسة التجديد والإحياء التي ينتمي إليها مطهّري، فقد جدّد المجتهدون وسائل الاجتهاد وآلياته وذلك بترجيح كفّة العقل واتباع الإجماع وأحكام الآيات، والحدّ من النزعة الإخبارية التي تقدّس الموروث الفقهي، وعمل هؤلاء على إحياء نصوص الشّريعة وتجديد أصول الفقه وعلم الكلام، فكانت المقاصد والمصالح والأولويات مشغل المجتهدين وسبيلهم في مواكبة المستجدات.

واتضح لنا أنّ مطهري رفض أن يكون الاجتهاد تحويرًا لحقائق الدين الثابتة القطعية أو المباني، وإنّما هو تغيير في السلوك والقيم وفي بعض المفاهيم الخاطئة. وقد أدار ظهره مثل غيره من المجتهدين نحو المناهج والبحوث اللغوية واللسانية الغربية مثل الهرمنوطيقا(l'herméneutique) وعلم النفس وعلم الاجتماع، فاعتبروها لا تتناسب مع الشريعة الإسلامية وأبحاثًا مسقطة عليها. ويتفق فضل الله وشمس الدين ومحمد تقي المدرسي ومطهّري في أنّ الاجتهاد والتطوير يشمل الفروع ولا يهمّ المباني والأصول، فلا يطال حكمًا ثابتًا بل إنّ ذلك يعدّ ضربًا من البدع والمحدثات، فرفض المدرسي الهيرمونطيقا ورآه مصطلحًا قديمًا اعتمده المتصوفة والعرفاء، ولم يتجاوز الاجتهاد في الفروع، لأنّ مساحة الاجتهاد والتطوير تتم في الأدوات والوسائل التي لم ينّص الشّرع على قدسيتها أو بين الشّرع حكمها، فكان عمله الاجتهادي من داخل دائرة عقائد المذهب وصراط آل البيت[2]، وأمّا محمد مهدي شمس الدين فيقول:"**نحن نتبنى وجهة نظر الإمام الخميني الذي يقول إني أومن بالفقه التقليدي، وبنمط اجتهاد الجواهري، ولا أرى جواز التخلف عنه، وأعتقد أن الاجتهاد صحيح بهذه الصيغة، ولكن ذلك لا يعني أن الفقه الإسلامي غير متجدد..إننا نوافق على هذا الفهم الذي يراعي المعايير الضرورية لممارسة عملية الاجتهاد والاستنباط الفقهي، ويحترز من الوقوع في فخ الحداثة**"[3].

إنّا نتبيّن من خلال هذا التحليل أنّ المجتهدين المعاصرين ساهموا عبر منهج الاجتهاد ومواضيعه في تجديد فهم الدين والتفاعل مع الحداثة والنهوض بالمجتمع ليواكب تحوّلات العصر، لكنهم لم يتجاوزوا دائرة

---

[1] محمد تقي المدرسي، (حوار)بمجلة البصائر، ع50، السنة23، بيروت–لبنان، 2012، ص ص142 و177–178.

[2] مجلة البصائر، ع50، ص142، 147، 148، 154–157وص ص175–178.

[3] مجلة مقاصد الشريعة،ص43"**نحن لا نوافق إطلاقا على اعتماد المناهج الغربية في استنطاق النص باتباع المناهج الألسنية في اللغة وما إلى ذلك لأننا نعتبر أنّ هذه المناهج تنتمي إلى مناخ ثقافي وحضاري مختلف عن ثقافة وحضارة الإسلام**".

الشريعة، فكان اجتهادًا تقليديًا في منهجه ومقارباته وفي بعض المسائل التي يعالجها، ولم يخرج عن سياج الخطوط العريضة للمذهب ومبادئه الكبرى.

الخاتمة: في نهاية هذه الدراسة يمكن أن نصل إلى مجموعة من المواقف والاستنتاجات أهمها:

– إنّ الاجتهاد مقوم أساسي من مقومات التحديث الفكري والأصولي شمل تجديد الخطاب الديني، وبنية التفكير، وتناول المواضيع ذات الطابع المعرفي والمنهجي ومجالات مختلفة في الدين والحياة والاقتصاد والأخلاق والعلاقات والحريات والقيم، وهدف إلى تحقيق النهضة والإصلاح ومعالجة أسباب الانحطاط والتخلف والفساد ورسم معالم التقدم، بالعودة إلى القيم الإنسانية الأصيلة والاستفادة من قيم العصر الجديد، وعالج المجتهدون القضايا الحديثة لتحقيق التعايش واحترام الدولة الوطنية وحقوق المواطنة والانفتاح الحضاري والثقافي ونبذ التطرف والتكفير والإرهاب والعنف. وكان لهذا الاجتهاد الجديد نتائج مهمة تجسمت في تغيير منظومة التفكير السياسية والدينية والانفتاح على الآخر، فتنوّع فهم النص، وساد لون من التفكير العقلاني في الدين.

– قام منهج الاجتهاد على نزع القداسة عن المنظومة الأصولية التقليدية بتطوير أصول الفقه وعلم الكلام ووسائل الاستدلال، وتجديد قراءة الموروث وجعل العقل نبراسًا للفكر والاعتقاد، والتقليص من الأخبار المروية عن الأئمة مقابل تمكين المجتهدين من إبداء رأيهم وعيًا منهم بأنّ قضايا عصرهم وآليات تفكيرهم تختلف عن الأجيال الإسلامية الأولى، فحاولت الاجتهادات الجديدة أن تراعي مصلحة الأمّة ومقاصد الشريعة وأولوياتها وأن تتسم بالوسطية والاعتدال.

– إنّ أصحاب الاتجاه التقليدي في الاجتهاد من الفلاسفة والمصلحين والمراجع العلمية غالبًا ما انشغلوا بتكثيف حركة الاجتهاد في الفروع دون التعمق في تحوير الأحكام الأصول أو المباني، وقصروا الاجتهاد على المراجع العلمية والولي الفقيه أو المرشد الأعلى وبعض رجال الدين والمؤسسات الدينية التقليدية، فحاول المجتهدون التخلي عن نظرية الإمامة الإلهية لآل البيت وتجاوز سلطة الولي المطلقة مقابل الإقرار بتعدد الفقهاء والمراجع والاعتراف بالنظام السياسي الحديث للدولة الإسلامية والدستور وسلطة الأمة، بيد أنّ المجتهدين أصروا على عدم الاستفادة من المناهج الحديثة.

* المصادر:

- **مطهري**، مرتضى، نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، جمع وتصنيف مهدي جهرمي ومحمد باقري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011.

*مقال:الرقيّة والاستعباد في الإسلام، القسم الأول، مجلة الاجتهاد والتجديد،ع37/36، السنتان9و10، بيروت، 2016.

* مقال : كُتب الضلال وحرية التعبير، ترجمة وسيم حيدر، مجلة الاجتهاد والتجديد، ع35/34، بيروت، 2015.

* الإسلام والاقتصاد، ط1، دار الإرشاد، بيروت– لبنان، 2011.

* الثورة والدولة، ط1، دار الرشاد، بيروت–لبنان، 2009.

*بين المنبر والنهضة الحسينية، ط1، دار الإرشاد، بيروت– لبنان، 2009.

* نظام حقوق المرأة في الإسلام، ط1، دار الكتاب الإسلامي، إيران، 2005.

*مسألة الحجاب، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990.

*الإمام علي في قوتيه الجاذبة والدافعة، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط1، مؤسسة البعثة، بيروت، 1990.

* الإسلام ومتطلبات العصر، تعريب علي هاشم، ط1،مجمع البحوث الإسلامية إيران،مشهد، 1411هـ.

* قضايا الجمهورية الإسلامية، ط1، دار الهادي، بيروت–لبنان، 1981.

* المراجع:

أ– المراجع بالسان العربي:

- **إلهيان**، مجتبى، الأستاذ مطهّري، الشخصية المبادئ والمنهج الفقهي، الاجتهاد والتجديد، ع12/11، 2008.

–**الأمين**، حسن، مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، ط1،دار الفكر المعاصر لبنان، دار الفكر سورية، 2002.

- **الأمين**، علي، زبدة التفكير في رفض السب والتكفير، ط2، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة،2015.

* السنة والشيعة أمّة واحدة، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، 2015.

*خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب، مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف والحوار، بيروت، 2015.

- **الرفاعي**، عبد الجبار ، إنقاذ النزعة الإنسانية في الدين، ط2، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، 2014.

- **سروش**، عبد الكريم، الصراطات المستقيمة، قضايا إسلامية معاصرة، ع20–21، بيروت.

- **شبستري**، محمد مجتهد ، تأملات في القراءة الإنسانية للدين، ترجمة حيدر نجف، ط1، دار التنوير، 2014.

* التعايش والحوار بين الأديان والثقافات، قضايا إسلامية معاصرة، ع20–21، بيروت.

* الشبستري، محمد وآخرون، مطارحات في عقلانية الدين والسلطة، ترجمة أحمد القبانجي، ط1، منشورات الجمل، بيروت–بغداد، 2009.

- **شمس الدين**، محمد مهدي، مقاصد الشريعة، تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، ط1 ،دار الفكر المعاصر بيروت–لبنان، دار الفكر دمشق سورية، 2002 .

- **الصدر**، محمد باقر ، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ .

* نظرية الدولة في الإسلام، ط1، مركز نون للتأليف والترجمة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2011.

* بحوث إسلامية، ط2، دار الكتاب الإسلامي، 2013.

* المدرسة القرآنية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، 1421هـ.

- **فضل الله**، محمد حسين، الكلمة السواء قاعدة للتعايش، قضايا إسلامية معاصرة، ع20–21، بيروت.

- **فضل الله**، محمد حسين وعبد الجبار الرفاعي ومحمد مهدي شمس الدين وحسن الأمين ضمن مجلة: مقاصد الشريعة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، دار الفكر دمشق، 2002.

– **قريشي**، فردين، تجديد التفكير الديني في إيران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، تعريب علي عباس الموسوي، ط1، بيروت، 2008.

– **المدرسي**، محمد تقي، المذهب القيمي في التشريع (حوار) مجلة البصائر، ع50، السنة23، بيروت–لبنان، 2012.

– **محمدي**، مجيّد، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران، ترجمة ص. حسين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

– **ملكيان**، مصطفى، المعنوية والمحبة خلاص جميع الأديان،قضايا إسلامية معاصرة،ع47–48،مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2011.

*عرض ونقد لنظرية القبض والبسط النظري للشريعة، قضايا إسلامية معاصرة، ع15، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد.

* التدين العقلاني، ترجمة عبد الجبار الرفاعي وحيدر نجف، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين– بغداد، 2012.

– **مولى**، علي الصالح، مسألة الحكم لدى الشيعة الإمامية الإثني عشرية، مجلة الحجاز العالمية للدراسات الإسلامية والعربية، ع13، نوفمبر، 2015.

ب– المراجع باللسان الفرنسي :

-Malek chebel, art« Ijtihad », Dictionnaire des symboles musulmans, Rites, mystique et civilisation, Albin Michele, 1995, Paris, pp212-213.

- Seyyed Mohammad Hussein Tabâtabâï, L'islam et L'homme contemporain, traduit par V.M Vis-Dousti, Assemblée Mondiale Ahlu al-bayt, 2012.

- Fathi Triki, L'esprit historien dans la civilisation arabe et islamique, Maison Tunisienne de l'Edition et Faculté des Sciences Humines et Sociales de Tunis, 1991.

التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة 2003م

US- Iranian Rivalry In Iraq Since 2003

الأستاذة هيبة غربي

Hiba Gharbi

باحث أكاديمي – الجزائر

Hibapolitique1980@hotmail.fr

الملخص:

تعد مسألة العلاقات الثانئية بين طرفين أو عدة أطراف في المجتمع الدولي من المسائل الجوهرية لاستمرار النظام الدولي، لأنه من دون وجود هذه العلاقات لا يمكن أن يستمر سير هذا الأخير على وفق القواعد والقوانين التي وُضعت، وهذه العلاقات لابد أن تحكمها المصلحة وبالتالي استخدام الغاية لأجل تحقيق هذه المصلحة. هذا وقد أشار العديد من الباحثين والمختصين بالشأن الاستراتيجي إلى أنّ العراق يتمتع بموقع جغرافي مهم، ولعلّ في مقدمتهم رواد النظريات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية "**هالفورد ماكندر، نيكولاس سبيكمان، والكسندر دي سفرسكي**"، لذلك فقد عدّ الموقع الجغرافي للعراق ذو أهمية كبيرة في الاستراتيجيات العالمية. هذه الأهمية الإستراتيجية جعلت الحكومة العراقية تواجه خيارين صعبين أين تبقى توجهاتها في حالة من الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها.

الكلمات المفتاحية: العراق / إيران/ أمريكا / التنافس الأمريكي الإيراني في العراق

Summary :

The issue of secondary relations between two or more parties in the international community is one of the fundamental issues of the continuity of the international order. Without these relations, the latter can not continue according to the rules and laws that have been established. This interest. Many scholars and strategists have pointed out that Iraq has an important geographical position, perhaps foremost geopolitical and geo-strategic theories, such as Halford McKinder, Nicholas Spekman and Alexander de Svensky. Therefore, Iraq's geographic location is of great importance in global strategies. This strategic importance has made the Iraqi government face two difficult choices and its direction remains in a state of uncertainty. It is between a strong American position on Iran and historical and economic relations with Tehran. As well as Iraq's many internal problems, which the government is supposed to solve.

key words : Iraq / Iran / America / US-Iranian rivalry in Iraq

مقدمة:

أصبح العراق ساحة للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تُشكل بالنسبة للأمريكيين الممر الاستراتيجي الذي قد يُمكنهم من إحكام السيطرة على مفاتيح تحركات إيران في المنطقة، كما أنّها بمثابة البوابة الأكثر تأثيراً للسيطرة على إيران، والإبقاء على التواجد العسكري الأمريكي في العراق بـــ مثابة قطع حلقة الوصل بين أذرع إيران في سوريا ولبنان، أين اقتنعت أميركا أنّ غلق منافذ أرض الرافدين أمام طهران كفيل بحل كل أزمات المنطقة بعدما أضحى العراق معسكراً خلفياً لطهران يُسهم في دعم جبهاتها في كل من سوريا ولبنان واليمن، دون نسيان ميليشيات الحشد الشعبي التي أكلت الأخضر واليابس في هذا البلد بحجة محاربة تنظيم داعش. أمّا بالنسبة لـــ إيران فالعراق يحتل أولوية كبرى في الإستراتيجية الإيرانية، ليس فقط لاعتبارات المكان والزمان والموارد، وإنما أيضاً كبوابة عبور في تصدير النفط إلى العالم الخارجي، للالتفاف على العقوبات، كما يُمثل دور طهران السياسي في العراق فيما تملكه من علاقات وروابط بالحكومة العراقية والأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، حيث تسعى بشتى السبل لاستمرار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها العراق، عبر زيادة تدخلها في المشهد العراقي، سواء في مساعي تشكيل تكتلات سياسية جديدة، أو التدخل في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. فضلاً على ذلك أنها تعمل على استمرار خلخلة الأوضاع السياسية في العراق بما يجعل الحكومات العراقية ضعيفة، وإيجاد نخب سياسية تدين بالولاء والطاعة لطهران. هذا وقد جرت عدة أحداث في العراق تُظهر أن الصراع الإيراني الأمريكي قد دخل إلى عمق العراق وانّ العراق أصبح محل المواجهة الحاسمة بين البلدين لحسم الصراع بينهما. وعلى هذا الأساس تُطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التنافس الأمريكي الإيراني في خروج العراق من حالة الضبابية واستخدام نوع من البراغماتية في سياستها خدمة لمصلحتها الخاصة..؟

الفرضية :

تواجه الحكومة العراقية خيارين صعبين هما الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع إيران، أو عدم الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وربما يدفعها ذلك إلى محاولة تبني سياسة متوازنة مع الطرفين.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية للعراف بالنسبة لـــــــ أمريكا وإيران

أشار العديد من الباحثين والمختصين بالشأن الاستراتيجي إلى أنّ العراق يتمتع بموقع جغرافي مهم، ولعل في مقدمتهم رواد النظريات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية "**هالفورد ماكندر، نيكولاس سبيكمان، والكسندر دي سفرسكي**"، لذلك فقد عد الموقع الجغرافي للعراق ذو أهمية كبيرة في الاستراتيجيات العالمية، وتتضح لنا هذه الأهمية الإستراتيجية للعراق عن طريق ما أشار إليه "**بورس ريدل**" : "**من أنّ العراق يتمتع بموقع جغرافي جيوستراتيجي ذو قيمة سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية**"[1]، خاصة منها القيمة الاقتصادية أين يعد العراق اقتصادياً دولة ثرية في مصادر الطاقة _ لاسيما النفط_ والمعادن غير الوقودية، فضلاً عن نوعية إمكاناته الزراعية الفعلية والكامنة[2]، ما أسهم في إعطاءه أهمية إستراتيجية كبيرة في خانة المدركات الإستراتيجية الدولية لاسيما الأمريكية والإيرانية[3].

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للعراق بالنسبة لـــــــ إيران

حظي العراق من الناحية الإستراتيجية بـ أهمية بالغة في الجيوبوليتيك الإيراني للعوامل التالية:

العامل الجغرافي : ونعني به الجوار الجغرافي، لعل حتمية الجوار، يُعتبر من بين أهم الثوابت الجغرافية التي لا يمكن لصناع القرار فيها من تجاوز هذه الحقيقة، فموقع العراق من الناحية الجيوبوليتيكية يعد امتدادًا جيوبوليتيكياً هاما لإيران في ضوء جميع الاستراتيجيات العالمية، إذ يشترك العراق مع إيران بحدود برية وبحرية تصل إلى نحو **1300 كم**، وبضوء مزايا الموقع العراقي، فانّ هذا يشكل وفق أدبيات الجغرافية العسكرية عمقاً استراتيجياً طبيعياً لإيران[4].

العامل الأمني: لعب العراق دوراً مهماً فيما يتعلق بأمن إيران كما شكل على الدوام منافساً إقليمياً واستراتيجياً لـ إيران، ويرى "**جروج فريدمان**" أنّ هذه الحقيقة التاريخية قد رتبت في إدراك صانع القرار الإيراني قناعة مفادها، أنّ أي مكاسب إقليمية يحصل عليها العراق لابد وأنها ستكون على حساب المصالح والطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ومن ثم يقوي موقف العراق التفاوضي معها، لذا رفضت إيران حصول العراق على أية مكاسب جيوبوليتيكية قد يخرج بها كاحتفاظه بجزيرتي "**وربة وبوبيان**".

---

[1] عمار حميد ياسين، "**العلاقات الأمريكية – العراقية 1991-2001**".ص 199.

[2] عمر كامل حسن، "المتغيرات **الجيوسياسية القادمة في العراقي ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي**"، دار الخليج للصحافة والنشر والتوزيع، ص 23.

[3] عمار حميد ياسين، **المرجع سبق ذكره**، ص 199.

[4] عمر كامل حسن، **المرجع سبق ذكره**، ص69.

العامل التاريخي: انصب الفكر الجيوبوليتيكي لكافة صناع القرار الذين تعاقبوا على حكم دولة إيران الحديثة في رؤيتهم للعراق، على أنها عقيدة فكرية – تاريخية قوامها الطموح الإيراني لاستعادة نفوذها الإمبراطوري، ولعل أوضح تطبيق جيبولوتيكي لتلك العقيدة الفكرية المتأصلة في الشخصية الإيرانية إتباع إيران سياسة القضم التدريجي لـــ جغرافية العراق السياسية، وفق إستراتيجية القوة الخشنة – إقليم الحوار والدبلوماسية التقليدية واعني بها المفاوضات المؤدية إلى اتفاقيات – شط العرب وغيره من الأراضي التي العراقية التي استولت عليها إيران وفق تلك الإستراتيجية التفاوضية.

العامل الأيديولوجي: أين تعد إيران العراق جزءًا مهمًا من نفوذها الثقافي لاعتبارات إيديولوجية[1].

إضافة إلى هذا فإن العراق يحتل أولوية كبرى في الإستراتيجية الإيرانية، ليس فقط لاعتبارات المكان والزمان والموارد، وإنما أيضًا كبوابة عبور في تصدير النفط إلى العالم الخارجي، للالتفاف على العقوبات، وقد أشار متابعون عن إمكانية أن تقوم إيران بنقل النفط إلى الأراضي العراقية على أن تقوم الحكومة العراقية بإعادة تصديره للعالم الخارجي تحت اسم الحكومة العراقية، خاصة في ظل وقوع سابقة إيرانية من هذا النوع جرى الكشف خلالها عن نقل إيران النفط عبر شاحنات إلى داخل الأراضي العراقية، لتصديرها للعالم الخارجي. فالعراق هو الخيار الإستراتيجي الأمثل بالنسبة لإيران في نقل النفط للعالم الخارجي كوسيلة للالتفاف على العقوبات الأمريكية بالنظر إلى القرب الجغرافي بين ميناء البصرة، وحقول النفط الإيرانية المنتجة، وبالتالي سهولة النقل، وقلة التكلفة المالية والأمنية[2].

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للعراق بالنسبة لـــــــ أمريكا

أكد الخبير في السياسة الخارجية الأمريكية ، "**جيمس ايكنز**" قائلاً: "**أنّ سبب الغزو الأمريكي للعراق هو البترول فمن الواضح أنّ هذه هي القضية، ولو أنّ العراقيين كانوا ينتجون الفجل فهل كنا ذهبنا إلى غزوهم؟ بالطبع لا. لقد غزونا العراق من أجل النفط**" . وقد وصل استهلاك الولايات المتحدة من النفط إلى **11.3 مليون** برميل يومياً واستمر بالزيادة إلى أن وصل حوالي **20 مليون** برميل يومياً ، بحيث أصبحت تستورد ثلثي حاجتها من النفط فيمت حقولها واحتياطيها النفطي في نضوب.

ومن أهم أسباب اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العراقي أنّ تكلفة إنتاج البرميل لا تتجاوز دولارين، فيما تكلفته التشغيلية في أمريكا تقدر بـ **14.8 دولار**، والرأسمالية بـ **21.5 دولار**، وفي الحقول البحرية

---

(1) عمر كامل حسن، **المرجع نفسه**، ص 70.

(2) "**المخاوف الإيرانية من الضغوط الأمريكية على العراق.. مؤشرات ودلالات**"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، موقع: https://rasanah-iiis.org، 2019/05/18.

الأمريكية ما بين **60-70 دولاراً** للبرميل، لذا يُمثل النفط العربي والعراقي على وجه الخصوص سلعة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك حوالي **17 مليون** برميل يومياً في حين أنّ إنتاجها لا يتجاوز **6 ملايين** برميل يومياً، أي أنّها تستورد نحو 11 **مليون** برميل يومياً، لتغطية حاجاتها الاستهلاكية الفعلية من الطاقة. إضافة إلى أنه من أهداف سعيها إلى السيطرة على منابع النفط التحكم بأسعاره لأن ارتفاع سعر البرميل دولاراً واحداً يعني تحميل ميزانيتها **أربعة مليارات دولار** سنوياً، خاصة مع الزيادة الهائلة في حجم وارداتها النفطية. وتبقى المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة الأسباب الحقيقة وراء حربها على العراق، فمنذ تولي "**بوش الابن**" منصب الرئاسة في **جانفي 2000**، أخذت تتزايد أوضاعها الاقتصادية خاصة بعد أحداث **الحادي عشر سبتمبر 2001** وما ترتب عليها من تداعيات تبنيها الحملة على الإرهاب في شتى أنحاء العالم ونجم عن ذلك تفاقم أوضاعها الاقتصادية[1].

وعلى هذا الأساس، نجد إنّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وأمريكا وإيران واحدتان منها ولهذا لُوحظ بأن أي تناقض بين المصالح الأمريكية الإيرانية وحلفائهما يترتب عنه سرعة تخليهما عن التزاماتهما السابقة، فهما كغيرهما من الدول الكبرى لا تضمنان أحداً إلاّ مصالحهما، ومصالحهما بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

المبحث الثاني: المصالح الأمريكية الإيرانية في العراق

تعد مسألة العلاقات الثنائية بين طرفين أو عدة أطراف في المجتمع الدولي من المسائل الجوهرية لاستمرار النظام الدولي، لأنه من دون وجود هذه العلاقات لا يمكن أن يستمر سير هذا الأخير على وفق القواعد والقوانين التي وُضعت، وهذه العلاقات لابد أن تحكمها المصلحة وبالتالي استخدام الغاية لأجل تحقيق هذه المصلحة[2]. إنّ العلاقات بين عدة أطراف ضمن النطاقين الدولي والإقليمي لابد أن تتعدد أوجهها وأشكالها بل وحتى أنواعها، كما يتوجب أن تكون لها آليات وأدوات ووسائل لتفعيل تلك العلاقات وتطويرها بشكل ايجابي إن أراد الطرفان دفعها نحو الأحسن. وعلى هذا الأساس فإن العلاقات التي نشأت وتطورت بين هته

---

(1) **أمريكا تحضر لحرب جيوسياسية تتعدى حدود العراق**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/05/18.

(2) خلود محمد خميس، "**العلاقات العراقية – الأمريكية (1991-2013) والآفاق المستقبلية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 34.

الدول كان لابد لها أن تأخذ العديد من الأنماط والمستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية وخاصة خلال الفترة التي سيتم تناولها فيها[1] وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المصالح الإيرانية في العراق

بدأت إيران، منذ احتلال العراق **سنة 2003**، في التوغل داخل المجتمع العراقي كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمرًا تلقائيًّا، ثم بعد ذلك باتت تتذرع بأن كل ما تفعله في العراق هو بطلب من حكومته، لتتمكن عبر هذه السياسة من جعل العراق بحكوماته المتعاقبة منصاعًا لتوجهات طهران. ومن محفزات إيران للسيطرة على العراق ما يلي:

_ يعتقد الإيرانيون أنّ العراق هو العمق الاستراتيجي الأهم لهم، بل وينظرون إلى هذا البلد على أنّه جزء من إقليمهم.

_ تُعتبر العراق بمثابة البوابة الأكثر تأثيرًا للسيطرة على بقية دول الخليج، ومن ثم المنطقة العربية برمتها، وهو حلقة الوصل بين مكونات الشيعة بين طهران وسوريا ولبنان ودول الخليج، كون العراق أكبر وأقوى الدول في المنطقة ما يؤهله للوقوف ندًا للسعودية؛ وبالتالي إخضاع دول الخليج، التي يتبع بعض من سكانها المذهب الشيعي[2] .

_ يحتضن العراق أعدادًا كبيرة من الشيعة وهو ما تستغله إيران في تسهيل مهمتها في السيطرة الداخلية وإحكام التأثير على مجريات الحياة السياسية والدينية العراقية[3]. إضافة إلى الضغوطات التي ستعرفها إيران مستقبلاً من طرف الحرس الثوري الذي طالما شهدت علاقتهما في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية في **ماي 2017**، مزيدًا من التصعيد، في ظل الخلافات التي تتسع تدريجيًا بين الطرفين، والتي بدا لافتًا أنها لم تعد تنحصر فقط في الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة "**5+1**" ولم يلق تجاوبًا ملحوظًا من جانب الحرس الذي وجه انتقادات قوية ضده، وإنّما امتدت أيضًا إلى ملفات أخرى داخلية مثل الملف الاقتصادي وخارجية على غرار الملف السوري[4].....هذا وخاصة بعد قرار الولايات المتحدة إدراج الحرس الثوري الإيراني في قائمة التنظيمات "**الإرهابية**" الأجنبية، وبما أنّ الحرس الثوري

---

[1] عمار حميد ياسين **المرجع سبق ذكره**، ص 42.

[2] مصطفى صلاح، "**التدخل الإيراني واليات السيطرة على العراق**"، المرجع/ دراسات وأبحاث استشرافي حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2019/05/13.

[3] مصطفى صلاح، **المرجع نفسه**.

[4] ""**ضغوطات انتخابية**": **تصاعد الصراع بين الحرس الثوري وروحاني**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/22.

الإيراني يؤدي دوراً رئيساً في الاقتصاد الإيراني[1] فستعرف إيران ضغوطات كثيرة لن تغطيها إلاّ اللجوء إلى العراق كمنفذ وكمخرج تتنفس من خلاله الصعداء.

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في العراق

تسعى إدارة الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" لترتيب أوضاع العراق في مرحلة ما بعد دحر داعش، فمن الناحية السياسية تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعية الحقيقي للنظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد افريل سنة **2003**. لذا فهي لا ترغب في فشل تلك التجربة لما له من انعكاسات سلبية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. و تبرز ترتيبات الإدارة الأمريكية من خلال اللقاء الذي عقدته اللجنة المشتركة "**الأمريكية –العراقية**" والتي ناقشت التصورات والمقترحات التي تمثل مرتكزات السياسية الأمريكية لـــ عراق ما بعد داعش ، ومن ثم قُدمت إلى "**حيدر العبادي**" رئيس وزراء العراق. وهي كالتالي:

_ بقاء القوات الأمريكية وزيادة أعدادها لفترة لا تقل عن خمس سنوات.

_ التعاون الأمني والاستخباراتي وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية، إضافة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب القوات العراقية المسلحة بكل صنوفها.

_ إعادة تأهيل القوات العراقية المسلحة من حيث التنظيم والتسليح، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

هذه المقترحات تُبين بأنّ العراق لا يزال له أهمية عسكرية وأمنية واستخبارتية لدى صانع القرار السياسي في واشنطن، وما أدل على ذلك، تلك القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العراق ما بعد سنة **2003**.

أمّا على الجانب السياسي– الدبلوماسي فالعراق أيضاً يحتل مكانة متقدمة لدى صانع القرار السياسي سواء كان ذلك الصانع من الحزب الجمهوري أو الديمقراطي والدليل على ذلك أن السفارة الأمريكية في العراق تعد أكبر السفارات الأمريكية في المنطقة الشرق الأوسط وهذا يوحي بأهمية هذا البلد في السياسة الأمريكية، أمّا في "**أربيل**" عاصمة إقليم كردستان العراقي فلدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قنصلية في العالم، وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من بنائها **600 مليون دولار** أمريكي، فهي تعد من بين أكبر السفارات الأمريكية من حيث المساحة. وعلى هذا ما جعل "**دونالد ترامب**" يُعرب عن استيائه الشديد من الإدارة السابقة التي تركت العراق لوحده، ليكون فيه فراغ يشغله الإيرانيون وداعش، مشيراً إلى أنه كان يجب أن تضع أميركا يدها على النفط في العراق. خاصة وأنّ العراق كان يمتلك قوة تساوي إيران، إلاّ أنّ أميركا أخطأت حينما دخلت

[1] "**إيران (2019/04/12)**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2019/04/22

العراق (**الغزو الأميركي للعراق سنة 2003**) ثم سلمته لإيران، مشيراً إلى أنّ الإدارة الأميركية كان عليها أن تبقى هناك وتُسيطر على النفط العراقي.

وعلى هذا الأساس فإن الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" عازم على تصحيح الخطأ الذي ارتكب من قبل الإدارتين الأمريكيتين السابقتين "**جورج دبليو بوش**" و"**باراك أوباما**" فالأول باحتلاله للعراق سنة 2003، قد قدم للنظام الإيراني هدية إستراتيجية لا تُقدر بثمن حينما أسقط نظام الرئيس العراقي السابق "**صدام حسين**" العدو اللدود له، والثاني عززت سياساته المتهاونة مع النظام الإيراني نفوذه وتغلغله بكل مفاصل النظام السياسي العراقي بشقيه الحكومي وغير الحكومي. إذ بـــ سياساتهما إزاء العراق دشنا لنظرية جديدة في العلاقات الدولية وهي "**نظرية المستفيد من الاحتلال**"[1].

وعليه فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئيسها الجديد "**دونالد ترامب**" تمضي في محو آثار تلك النظرية وتسعى بجد لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق. هذا ما يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين الطرفين أين يسعا كلاهما إلى البقاء عن طريق أسبقية الأمن، وهو ما يوحي على قيام حرب باردة ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعدما كان الاتحاد السوفيتي طرفاً رئيسياً في الحرب الباردة الأولى.

المبحث الثالث: تأثير التنافس الأمريكي الإيراني على الوضع في العراق

تعاني العملية السياسية في العراق من عقم كبير وانسداد الأفق، ومن غير المؤمل أن تنفرج قريبًا، ويعود ذلك بسبب التنافس المستحكم بين أهم كتلتين سياسيتين شيعيتين، هما كتلتي "**الإصلاح**" بقيادة رجل الدين "**مقتدى الصدر**"، وكتلة "**البناء**" بقيادة "**هادي العامري**"، واللتان تتبنيان وجهتي نظر مختلفتين بشدة. والولايات المتحدة وإيران لن يقفا دون دعم أطراف هذا الصراع الكبير، وستدعم كل دولة مواليها بالساحة العراقية، أين سيعتمد الأمريكيون على قواتهم العسكرية لتقديم الدعم للمقربين لهم، وهم بهذه الحالة مقتدى الصدر ومن حوله، بينما ستدعم إيران مليشيات الحشد ومن يتحالف معها. أمام هذا وذاك تبقى العراق محور وسط بين طرفين شديدين التنافس كل واحد يحاول أن يحقق مصالحه رغم تعارضها مع الأخر.. وتبقى العراق أمام نقطة استفهام كبيرة تجعلها الوحيدة من يدفع الثمن. وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

[1] "**أمريكا والعراق ما بعد داعش**"، مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية ، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/04/22.

المطلب الأول: العراق ومرحلة النجاح (احتفاظها بالتواجد الأمريكي)

ساهم التواجد الأمريكي في العراق في فتح الباب أمام الكثير من الدول لإعادة تفعيل العلاقات مع العراق، فالفترة الماضية شهدت عدد كبير من الزيارات الرسمية المهمة إلى العراق في سبيل تخفيف النفوذ الإيراني وفتح المجال أمام الآخرين للدخول وكسر احتكار طهران للساحة العراقية. فمنذ تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بقيادة "**عادل عبد المهدي**" في **أكتوبر 2018** زار عاهل الأردن "**الملك عبدالله**" العاصمة العراقية بغداد لأول مرة منذ **10 سنوات** كخطوة تمهيدية لبناء علاقات تجارية واسعة في **14 جانفي 2019**، حيث كانت آخر زيارة للملك "**عبدالله**" إلى العراق سنة **2008** وهذا يؤشر على أهمية هذه الزيارة بالنسبة لاستئناف العلاقات التجارية والاقتصادية، أين مهدت الزيارة لتوقيع العديد من الاتفاقيات بين العراق والأردن. وبالتزامن مع توقيع الاتفاقيات وزيادة التبادل التجاري مع الأردن، بادرت المملكة العربية السعودية هي الأخرى لتوطيد وتنمية العلاقات مع العراق، في المجال الاقتصادي والتجاري والرياضي والإعلام. يبدو واضحاً أن هذا الانفتاح العربي على العراق يأتي ضمن المحاولات الأمريكية لإبعاد العراق عن إيران، وتخفيف النفوذ الإيراني في العراق، والبدء بمجال الطاقة والعلاقات التجارية ثم الدخول في الجانب السياسي بشكل تدريجي[1].

ما يتضح أنّ أمريكا تستخدم العراق لمراقبة طهران يعني لا حباً في "**عادل عبد المهدي**" ولا في شعبه وإنمّا خوفاً على نفوذها من إيران في العراق....إذا كان صحيحاً على ما يقال على الرئيس العراقي الجديد بأنه رجل سياسي اقتصادي واقعي فسينتهز الفرصة للخروج باقتصاد بلاده من الصفر والوصول إلى الاكتفاء الذاتي الذي يسبقه الاكتفاء الأمني، خاصة وأنّ العلاقات الدولية يغلب عليها الطابع المصلحي فلا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة ... هذه المصلحة المزدوجة سوف تدفع العراق إلى الطريق الصحيح.

المطلب الثاني: العراق ومرحلة الخطر (احتفاظها بالتواجد الإيراني)

كشف بعض المسئولين العراقيين عن صعوبة الالتزام بالعقوبات الأمريكية، على غرار الرئيس "**فؤاد معصوم**"، الذي صرح، في **6 أوت** الفائت، بأنّ ظروف العراق وطبيعة علاقاته مع إيران تجعل من الصعب عليه الالتزام بتنفيذ العقوبات الأمريكية، ويتزامن ذلك مع رفض الميليشيات الموالية لإيران في العراق الالتزام بتلك العقوبات، مثل "**حركة النجباء**"، على نحو قد يدفعها، حسب اتجاهات عديدة، إلى تهديد المصالح الأمريكية في العراق، في حالة ما إذا وصل التوتر بين واشنطن وطهران إلى مرحلة غير مسبوقة. كما تدرك

[1] "**مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 2019/04/24.

حكومة العبادي أنّ هناك مصالح سياسية واقتصادية واسعة تربطها بإيران قد تتضرر في حالة التزامها بالعقوبات الأمريكية بالكامل. ففضلاً عن الارتباطات الأيديولوجية والعسكرية والسياسية القوية بين الدولتين، فإن الأخيرة تعد شريكًا تجاريًا رئيسيًا للعراق، حيث توفر لها سلعًا حيوية كالغذاء والإلكترونيات والأدوية وغيرها بأسعار رخيصة. وفي المقابل تُمثل العراق إحدى الأسواق الرئيسية للسلع الإيرانية وبحجم صادرات غير نفطية يصل إلى **5.5 مليار دولار** سنويًا[1].

إنّ عدم اتخاذ العراق حتى الآن موقفًا حاسمًا حيال الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران التي بدأ سريانها في أوت الماضي، يجعلها تقدم عاطفتها على مصلحتها ...هذه المصلحة التي تسعى إليها كل دولة في علاقتها الدولية والتي هي أساس هذه العلاقات. إلاّ أنّ هذا التضامن وهذه العاطفة خاصة وان إيران هي من أقرب جيرانها وبالتالي وُجب التعاون معها انطلاقاً من أنّ العراق مرت هي الأخرى بنفس العقوبات الأمريكية سنة **2003/1991**، لكن هذا التعاون وهذا الانجذاب يمكن أن يضع العراق في مرحلة الخطر ويدخلها في متاهة هي في غنى عنها.

المطلب الثالث: الوسطية العراقية بين إيران وأمريكا

يبدو أن الحكومة العراقية تواجه خيارين صعبين هما الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع إيران، أو عدم الالتزام بالعقوبات الأمريكية وفقدان الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وربما يدفعها ذلك إلى محاولة تبني سياسة متوازنة، وهو ما بدأت مؤشراته في الظهور، حيث قام البنك المركزي العراقي بإخطار البنوك التجارية بحظر المعاملات بالدولار مع البنوك الإيرانية في إشارة أولية للاستجابة للعقوبات الأمريكية، لكنه في الوقت نفسه لم يوجه بوقف استخدام اليورو في التعاملات مع إيران. إلى جانب ذلك، أشارت بعض الترجيحات إلى احتمال اتجاه الحكومة العراقية نحو إجراء مزيد من المحادثات مع وزارة الخزانة الأمريكية لإعفاء العراق من حظر التعاملات التجارية مع إيران، خاصة أنها قد تلوح بأنها لا تستطيع أن تمنع تدفق السلع على الحدود بين الدولتين، في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة عليها. في المرحلة الحالية أزمة سوف تؤثر، دون شك، على اتجاهات علاقاتها مع كل من واشنطن وطهران، لاسيما في ظل تصاعد حدة التوتر بينهما، بعد انسحاب الأولى من الاتفاق النووي، بالتوازي مع استمرار مشكلة التشكيلة الحكومية الجديدة التي لم تتفق عليها القوى السياسية الرئيسية بعد[2].

---

[1] "**خيارات محدودة: مسارات العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق بعد العقوبات الأمريكية**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/26.

[2] **المرجع نفسه.**

وعلى هذا الأساس فإن مع اشتداد العقوبات الأمريكية ضد طهران، تبقى توجهات الحكومة العراقية في حالة من الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها، مما يعتبر الكثير من المحللين أن مهمة رئيس الوزراء العراقي صعبة للغاية .وتبقى وحدها العراق من يدفع الثمن لأن وجود كل من أمريكا وإيران ما هو إلاّ استعمار في صورة جديدة.

النتائج:

_ يتمتع العراق بموقع جغرافي جيوستراتيجي ذو قيمة سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، ما أسهم في إعطاءه أهمية إستراتيجية كبيرة في خانة المدركات الإستراتيجية الدولية لاسيما الأمريكية والإيرانية ما جعله ساحة للمواجهة بينهما.

_ تمضي الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئيسها الجديد "**دونالد ترمب**" في محو آثار تلك النظرية وتسعى بجد لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق. هذا ما يزيد من حدة المعضلة الأمنية بين الطرفين أين يسعا كلاهما إلى البقاء عن طريق أسبقية الأمن، وهو ما يوحي على قيام حرب باردة ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعدما كان الاتحاد السوفيتي طرفاً رئيسياً في الحرب الباردة الأولى.

_ تستخدم أمريكا العراق لمراقبة طهران يعني لا حبّاً في "**عادل عبد المهدي**" ولا في شعبه وإنما خوفاً على نفوذها من إيران في العراق....إذا كان صحيحاً على ما يقال على الرئيس العراقي الجديد بأنه رجل سياسي اقتصادي واقعي فسينتهز الفرصة للخروج باقتصاد بلاده من الصفر، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي الذي يسبقه الاكتفاء الأمني خاصة أنّ العلاقات الدولية يغلب عليها الطابع المصلحي فلا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة ... هذه المصلحة المزدوجة سوف تدفع العراق إلى الطريق الصحيح.

_ إنّ عدم اتخاذ العراق حتى الآن موقفًا حاسمًا حيال الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران التي بدأ سريانها في أوت الماضي، يجعلها تقدم عاطفتها على مصلحتها ...هذه المصلحة التي تسعى إليها كل دولة في علاقتها الدولية والتي هي أساس هذه العلاقات. إلاّ أنّ هذا التضامن وهذه العاطفة خاصة وان إيران هي من اقرب جيرانها، وبالتالي وُجب التعاون معها انطلاقاً من أنّ العراق مرت هي الأخرى بنفس العقوبات الأمريكية سنة **2003/1991**، لكن هذا التعاون وهذا الانجذاب يمكن أن يضع العراق في مرحلة الخطر ويُدخلها في متاهة هي في غنى عنها.

_ تبقى توجهات الحكومة العراقية في حالة من الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من

المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها، ممّا يعتبر الكثير من المحللين أنّ مهمة رئيس الوزراء العراقي صعبة للغاية. وتبقى وحدها العراق من يدفع الثمن لان وجود كل من أمريكا وإيران ما هو إلاّ استعمار في صورة جديدة.

التوصيات:

_ على العراق أن تضع حداً للعقم الكبير وانسداد الأفق الذي تعاني منه العملية السياسية في بلادها، والذي من غير المؤمل أن تنفرج قريبًا، بسبب التنافس المستحكم بين أهم كتلتين سياسيتين شيعيتين، هما كتلتي "**الإصلاح**" بقيادة رجل الدين "**مقتدى الصدر**"، وكتلة "**البناء**" بقيادة "**هادي العامري**"، واللتان تتبنيان وجهتي نظر مختلفتين بشدة. والولايات المتحدة وإيران طبعاً لن يقفا دون دعم أطراف هذا الصراع الكبير، أين ستدعم كل دولة مواليها بالساحة العراقية.

_ على الحكومة العراقية الخروج من حالة الضبابية، فهي بين موقف أمريكي متشدد من إيران، وبين علاقات تاريخية واقتصادية مع طهران. إضافة إلى المشاكل الداخلية الجمة التي يعانيها العراق، والتي من المفترض أن تعمل هذه الحكومة على حلها.

_ على العراق أن تكون سياستها **براغماتية** في تعاملها مع البلدين من خلال التجرد من كل المسلمات والاهتمام فقط بنتيجة العمل الآنية، بمعنى الاهتمام فقط بما تقدمه كل من إيران وأمريكا خدمة لمصلحتها هي .... رغم أنّ كل ما يعانيه العراق اليوم من أزمات سياسية واقتصادية من تراجع السيادة العراقية والغياب الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتفشي الفساد الإداري والمالي، كان بالطبع نتيجة حتمية للسياسة الأمريكية الفاشلة التي تستغلها إيران لتوسيع نفوذها ليس فقط في العراق بل في المنطقة بأكملها.

خاتمة:

إنّ ما يعانيه العراق اليوم من أزمات سياسية واقتصادية من تراجع السيادة العراقية والغياب الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتفشي الفساد الإداري والمالي، كان بالطبع نتيجة حتمية للسياسة الأمريكية الفاشلة التي تستغلها إيران لتوسيع نفوذها ليس فقط في العراق بل في المنطقة بأكملها. هذا ما جعل العملية السياسية في العراق متعثرة غير قادرة على الخروج من التنافس المصلحي المزدوج الأمريكي والإيراني، ما زاد من حدة المعضلة الأمنية بينهما من جهة. وجعلها تعيش في حالة من الضبابية بدلاً من إيجاد حل لـ مشاكلها الداخلية الجمة التي تعانيها والتي من المفترض أن تعمل على حلها من جهة ثانية.

المراجع:

أولاً/ الكتب:

1_ عمر كامل حسن، "المتغيرات **الجيوسياسية القادمة في العراقي ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي**"، دار الخليج للصحافة والنشر والتوزيع.

ثانياً/ المجلات والدوريات:

1_ خلود محمد خميس، "**العلاقات العراقية – الأمريكية (1991–2013) والآفاق المستقبلية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

2_ عمار حميد ياسين، "**العلاقات الأمريكية – العراقية 1991–2001**".

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ مايكل آيزناشتات، "**إيران والعراق**"، **معهد واشنطن**"، موقع: https://www.washingtoninstitute.org، 2019/05/01.

2_ منة الله جلال، "**العراق وإيران....تاريخ من الحروب والمصالح والعلاقات**"، موقع، https://www.sasapost.com، 2019/04/02.

3_ عبد الحسين شعبان، "العلاقات العراقية – الأمريكية: أي تاريخ وأي استقرار"، **الحوار المتمدن**، ع 5745، 02 جانفي 2018، موقع: http://www.ahewar.org، 2019/4/05.

4_ مصطفى صلاح، "**التدخل الإيراني واليات السيطرة على العراق**"، المرجع/ دراسات وأبحاث استشرافي حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2019/05/13.

5_ ""**ضغوطات انتخابية**": **تصاعد الصراع بين الحرس الثوري وروحاني**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/22.

6_ "**إيران (2019/04/12)**"، الدبلوماسية الفرنسية، موقع: https://www.diplomatie.gouv.fr، 2019/04/22

7_ "**أمريكا والعراق ما بعد داعش**"، مركز الروابط والبحوث للدراسات الإستراتيجية ، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/04/22.

8_ "**مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**"، مركز العراق الجديد، موقع: https://www.newiraqcenter.com، 2019/04/24.

9_ "**خيارات محدودة: مسارات العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق بعد العقوبات الأمريكية**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع: https://futureuae.com، 2019/04/26.

10_ "**أمريكا تحضر لحرب جيوسياسية تتعدى حدود العراق**"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع: http://rawabetcenter.com، 2019/05/18.

الموقف الأميركي تجاه الدور الإيراني في سوريا والعراق في ظل تنظيم "الدولة الإسلامية- داعش"

U.S attitude toward Iranian role in Syria and Iraq under IS

أ. م. د. حسين أحمد دخيل

Hussein Ahmed Dakhiel

دكتوراه في العلوم السياسية - مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

Political Science(Asst. Prof. Dr), Center for Strategic Studies – Karbala University

Dr.husseinalsarhan@gmail.com

م. ميثاق مناحي العيسى

Methaq Mnahi Al-Issa

ماجستير في العلوم السياسية - مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

Political Science(M.A), Center for Strategic Studies – Karbala University

methak1148@gmail.com

الملخص:

اتخذ التأثير الإيراني في الشرق الأوسط أشكالاً عدة، والدوافع تتباين وفقًا لطبيعة الحالة (الأزمة) والأطراف الفاعلة فيها وأنماط التأثير الإقليمي والدولي والأدوات المستخدمة، فضلًا عن طبيعة التنافس الجيوسياسي لاسيما مع صعود أطراف فاعلة إقليميًا. ومن جانب آخر كثيرًا ما يؤكد صناع القرار في الولايات المتحدة على ضرورة الحد من التأثير الإيراني المتصاعد في سوريا والعراق بعد ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحات كبيرة في كلا البلدين. كذلك ينظر صُناع القرار في الولايات المتحدة إلى أن إيران تستغل مواجهة الإرهاب لتعزيز. وتتجلى إشكالية الموضوع في أن الدور الإيراني لم يرتبط بظهور داعش وإنما في مرحلة سابقة سواء من خلال علاقات إيران مع سوريا وأيضًا في العراق بعد 2003. لذلك نفترض أن الولايات المتحدة تعمل على الحد من النفوذ السياسي والعسكري لإيران عبر التصدي للإرهاب في البلدين وتشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في أيلول 2014 ومن ثم تشجيع الحلفاء المناوئين لإيران في المنطقة ليكونوا بالضد من النفوذ الإيراني المتزايد في كلا البلدين.

خلص البحث إلى أن الولايات المتحدة تعمل لأجل تعزيز مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، لضمان الحفاظ على توازن القوى الإقليمي لصالحها ولصالح حلفائها عبر تحجيم الدور الإيراني في المنطقة من خلال مكافحة الإرهاب. وبالمقابل تبذل إيران جهودا دبلوماسية وإعلامية تحمل رسالة تدل على حرص إيران على أمن دول المنطقة بالتوازي مع جهودها لتعزيز مصالحها الاستراتيجية.

Abstract
The Iranian influence in the Middle East has taken many forms, and the motives different according to the nature of any state (crisis)and the patterns of regional and international influence and the tools, as well as the nature of the geopolitical competition, especially with rise of the regional actors. Also, US decision-makers emphasize on limit of Iranian role in Meddle East crises after rise of ISIS and its control over large areas in Syria and Iraq. Moreover, U.S decision-makers believed that Iran exploiting counter-terrorism to strengthen its influence in the region, particularly in Syria and Iraq. Therefore, we assume that the United States is working to impede the political and military role of Iran by countering terrorism by formation of Global Coalition against ISIS in September 2014 and encouraging the allies to counter the increasing Iranian role in two countries.
In conclusions, United States raises concerns to strengthen its strategic interests in the region by ensuring that the regional balance of power is maintained in favor of the United States and its allies and by limiting the Iranian role in the region. Also, Iran's policymakers are aware of the dynamics of American political action and behavior in the region and its mysteries. So, Iran is exerting efforts to emphasize Iran's concern for the security of the countries of the region in parallel with its efforts to promote its strategic interests.

المقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد الأحداث في سوريا أوضاعًا مريبة تصاعدت فيها قوة الجماعات الإرهابية تدريجياً. وتنامت الأعمال الإرهابية لاسيما مع التطورات التي شهدها العراق، حيث تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق والشام (داعش) الإرهابي، الذي وسع سيطرته على مناطق كاملة في شمال وغرب العراق بالتوازي مع توسيع نفوذها وامتداده في شرق سوريا في إطار منطقة جغرافية واحدة، مما يعكس تغييرات في اللوحة السياسية – العسكرية للعراق وسوريا، وسط تخوفات من امتداد هذا التنظيم نحو بلدان قريبة.

تنظر طهران إلى الجماعات الإرهابية على أنها تهديد خطير لها، إذ ترابط تلك الجماعات على مسافة 180 كيلومتر من الحدود العراقية الإيرانية بعد سيطرة داعش على مساحات واسعة في العراق. وبسبب تردد واشنطن في بداية مواجهة تنظيم داعش واكتفت بالضربات الجوية، يجمع خبراء استراتيجيون وكذلك البنتاغون على أن إيران– وبسبب الموقف الأمريكي– عززت من تأثيرها السياسي والأمني داخل العراق وسوريا من خلال التموضع العسكري والتحشيد المذهبي حتى صارت القوة الوحيدة التي تجمع ما بين النفوذين السياسي والعسكري في كلا البلدين.

يمكن القول أن تغيير الأوضاع السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة بعد غزو الولايات المتحدة للعراق شكلت أهم دافع لإيران لأن يكون لها نفوذ سياسي وعسكري في المنطقة. ثم تطور هذا الإدراك بعد ظهور تنظيم داعش في سوريا والعراق بعد عام 2013 وعملت على تعزيز تأثيرها السياسي والعسكري في

المنطقة عمومًا وسوريا والعراق بشكل خاص. كما تنظر الولايات المتحدة إلى تزايد الدور الإيراني في العراق وسوريا على أنه يهدد توازن القوى في المنطقة والذي يهدد بدوره المصالح الأميركية التقليدية بشكل عام.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: (اتجهت الولايات المتحدة إلى الحد من التأثير السياسي والعسكري لإيران في سوريا والعراق من خلال مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية– داعش" في كلا البلدين ومن ثم تحفيز دول المنطقة المناوئة لإيران ليكونوا بالضد من الدور الإيراني المتزايد في كلا البلدين).

هيكلية البحث: لإثبات صحة هذه الفرضية من عدمها، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث. خصص الأول لمناقشة طبيعة الدور الإيراني في سوريا والعراق، فيما خصص الثاني، لمناقشة طبيعة الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب في سوريا والعراق. وأخيرًا، خصص المبحث الثالث للوقوف على طبيعة الموقف الأمريكي من الدور السياسي والعسكري لإيران في سوريا والعراق.

المبحث الأول: طبيعة الدور الإيراني في سوريا والعراق.

شكلت أحداث الاحتجاجات الشعبية ضد النظام السوري التي شهدتها سوريا عام 2011، والتي تطورت حتى وصلت ذروتها بظهور التنظيمات المسلحة وبدء المواجهات المسلحة مع قوات النظام، حافزًا مهمًا لإيران في أن يكون لها دور في سوريا سياسيًا وعسكريًا. وكذلك الحال مع العراق الذي يتواجد فيه الدور الإيراني بوضوح لاسيما على المستوى السياسي والذي تطور لاحقا إلى أن يكون دور عسكري لاسيما بعد تمدد داعش وسيطرته على مساحات واسعة في المناطق الغربية والشمالية الغربية من البلاد، عبر تواجد المستشارين أو عبر دعمها الكبير لعدد من الفصائل الشيعية المسلحة. وسنحاول في هذا المبحث بيان دوافع هذا الدور وطبيعته في كل سوريا والعراق.

المطلب الأول: دوافع الدور الإيراني في سوريا والعراق

شهدت المنطقة أحداثًا متسارعة قادت إلى تعزيز الجماعات الإرهابية لقوتها والتهديدات التي تلوح بتوسيع ساحة المعركة في دول المنطقة، فضلاً عن فشل الجهد الدولي والإقليمي في تحديد قوة تلك الجماعات، وكانت لذلك مجموعة من الدوافع وكالآتي:

أ- **تزايد تهديد الإرهاب في المنطقة بالنسبة لإيران:** توالت الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد حركات الاحتجاج الشعبي في كل من تونس وجمهورية مصر العربية من ثم ليبيا ضد الأنظمة الدكتاتورية المتسلطة فيها بتشجيع من القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وسرعان ما امتدت تلك الاحتجاجات إلى سوريا إذ كانت الهدف الرئيس من تلك الاحتجاجات أو ما سميت

حينها بـ "ثورات الربيع العربي" كما أوضح ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ومخطط السياسة الأمريكية (هنري كيسنجر) في مقابله له مع صحيفة نيوروركر الأمريكية عندما أجاب حول الأحداث في سوريا وقال: "هل تعتقدون أننا أقمنا الثورات في تونس ومصر وليبيا لعيون العرب؟ يضحك بعدها ساخرًا ويقول: كل ذلك لأجل عيني إيران وسوريا".[1] وبعدها تصاعد تدهور الوضع الأمني في سوريا بعد أن أصبح السلاح بيد المعارضة رافقها ضعف سيطرة الدولة على بعض المناطق مما قاد إلى انعدام سيادة الدولة عليها ومن ثم توافدت الجماعات الإرهابية على البلاد ومنها تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وتشكل فيما بعد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام –داعش" الإرهابي. وبدأ عملياته الارهابية في الداخل السوري بعد تزايد قوته وسيطر على أجزاء كبيرة من شرق البلاد في مدينتي الرقة والحسكة.

ولم يكن العراق بعيداً عن خطر الأحداث في سوريا بعد العام 2011. إذ انسحبت القوات الأمريكية من العراق بعد الضغط العسكري بفعل عمليات المقاومة المسلحة والضغط السياسي. ونتيجة لأسباب داخلية وخارجية، عادت الجماعات الإرهابية إلى البروز على الساحة العراقية عبر رفع راياتها في ساحات الاحتجاج أو ما سُميت حينها "بساحات الاعتصام" في كل من محافظات الأنبار والموصل وصلاح الدين أي في المناطق الشمالية والغربية من العراق. وبعدها بدأت مرحلة سيطرة تلك الجماعات على بعض الأحياء والقرى في تلك المحافظات مستغلةً ضعف الدولة هناك وذلك في الأشهر الأخيرة من عام 2013 وتوجت تلك العمليات بسيطرة تنظيم داعش على محافظة نينوى ومركزها الموصل في 10/حزيران/2014 وأغلب مناطق محافظتي صلاح الدين وديالى ، فضلًا عن سيطرته على مناطق عدة في محافظة الأنبار منذ أواسط عام 2013 بعد تمدد التنظيم من شمال شرق سوريا.

إذ لم يقتصر طموح تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي على الأرضي السورية لاسيما بعد تزايد قوته بفعل توافد المتطرفين إلى سوريا وحصوله على الأسلحة، إذ حاول التعرض إلى بعض المدن اللبنانية الحدودية مع سوريا إلا أنه جوبه بمقاومة الجيش اللبناني وقوات المقاومة المتمثلة بقوات حزب الله.

هذه التطورات أشعرت الجمهورية الإسلامية في إيران بخطر الإرهاب الذي أصبح أقرب إلى الأراضي الإيرانية لاسيما بعد سيطرة التنظيم على المحافظات العراقية المقابلة للمناطق الإيرانية عبر الحدود بين البلدين مثل ديالى وصلاح الدين وانهيار القوات المسلحة العراقية بعد حزيران/2014.

[1] مقابلة مع صحيفة نيوروركر الامريكية THE NEW YORKER أجرتها الصحفية البولندية (نتاليا السكونوفيا) على الرابط http://www.saidaonline.com/news.php?go=fullnews&newsid=44807 .

ب- **متطلبات الدور الاقليمي الموازي للأدوار الدولية في الشرق الأوسط:** شرعت الولايات المتحدة في قيادة تحالف دولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي بعد تعاظم قوة التنظيم في كل من سوريا والعراق وتوسع نطاق سيطرته في حزيران/2014، فيما حاولت الإدارة الأميركية تجميع أكبر قدر ممكن من الحلفاء المشاركين والداعمين للتحالف بمختلف الأشكال. [1] وشكلت تحالف دولي ضم (64) دولة بما فيها بعض دول المنطقة.

واكتنفت استراتيجية هذا التحالف وتكتيكاته إشكاليات كثيرة قادته إلى عدم الوضوح وضعف النجاح نسبيًا في تحقيق أهدافه، مع أن التحالف – وكما هو معلن – لم يكن يهدف الى القضاء على التنظيم الإرهابي وإنما أعلنوا المسئولين الأمريكان مراراً وتكراراً أن هدف التحالف هو شل قدرات التنظيم وتحديد قوته واحتواءه.[2]

كذلك الحال مع الجهد الاقليمي الغامض والمتناقض من حيث الأهداف مع قيادة التحالف الدولي المتمثلة بالولايات المتحدة، إذ أن أهداف الدول الإقليمية الفاعلة مثل تركيا والسعودية اختلفت عن أهداف التحالف على الرغم من أنها فاعل رئيس في توريد الإرهابيين إلى سوريا وتمويلهم. فقد أيدت تركيا مقاتلي المعارضة السنية في سوريا وكانت تخشى أن يؤدي أي عمل عسكري ضد تنظيم داعش الإرهابي إلى إضعاف موقف خصوم الأسد. وسعت أنقرة إلى إرسال قوات برية للعراق وسوريا لجني ثمارها بعد انتهاء المعارك وفي مقدمتها تدعيم مكانتها الإقليمية في مواجهة منافسيها (مصر والسعودية وإيران) والتخلص من نظام الأسد في سوريا، فضلًا عن تحجيم طموح الأكراد في سوريا وتركيا بعد اعتماد الولايات المتحدة في المرحلة السابقة على قوات البيشمركة الكردية في مواجهة تنظيم "داعش" الإرهابي في الأراضي السورية والعراقية. وبالتالي ترغب تركيا في امتلاك أوراق ضغط أضافية على الولايات المتحدة تحقق بها مطالبها الإقليمية.

وكذلك الحال مع السعودية التي أرادت من التحالف أن تصرف الأنظار عنها بعيدًا عن الانتقادات التي تواجهها بدعوى دعمها للجماعات الجهادية الإرهابية. خاصة وأن للمملكة النصيب الأكبر من عدد المقاتلين في العراق وسوريا. كما تأمل المملكة أن يؤدي إضعاف الإسلاميين الراديكاليين من مقاتلي تنظيم "داعش" إلى تمكين العناصر المعتدلة في المعارضة السورية في استعادة زمام المبادرة ضد نظام الأسد. فضلًا عن ذلك اهتمت المملكة على وجه الخصوص بمنع نجاح تنظيم "داعش" الذي يهدف إلى إقامة " خلافة

[1] للمزيد حول الموضوع ، أنظر : مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي .. من هم وما دوافعهم؟ ، تقرير معلومات على الموقع الالكتروني: http://cutt.us/XoVL8

[2] للمزيد حول الموضوع ، أنظر : مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي .. من هم ومادوافعهم؟ ، تقرير معلومات على الموقع الالكتروني: http://cutt.us/XoVL8

إسلامية". فمحاولة داعش قيادة المجتمع الإسلامي في العالم، كما أعلن زعيمها البغدادي، تحدي خطير يواجه السعودية وقيادتها الدينية.[1]

أما إيران فلم يجري إشراكها في التحالف على الرغم من أنها على تماس مباشر بخطر الإرهاب في المنطقة وكذلك رفض الجانب الأمريكي إشراك النظام السوري في التحالف ورفض التنسيق معه. وبالتالي فإن إيران أصبحت ترى أن تنظيم "داعش" يشكل خطر على المنطقة ويهدد أمنها القومي وهناك مخاوف داخل طهران من أهداف ذلك التحالف باعتبار أن تحديد قوة إيران الإقليمية ونفوذها واحدًا من أهدافه.

ولكن على الرغم من رفض الولايات المتحدة دخول إيران في التحالف إلا أن إيران مارست دورها السياسي والعسكري في التأثير والتدخل في العراق وسوريا وكان لمستشاريها دور عسكري كبير في كلا البلدين.

هناك دوافع عديدة لتدخل إيران وصعود دورها في مواجهة الإرهاب في سوريا والعراق أبرزها حاجة إيران لحلفاء في الشرق الأوسط بعد تمدد الجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم "داعش" الإرهابي، إذ تشكل سوريا خط الدفاع الأمامي لإيران قبل العراق في المنطقة.

المطلب الثاني: الدور الإيراني في سوريا والعراق في ظل تنظيم داعش الإرهابي:

إن الأحداث والتطورات الأمنية التي شهدتها دول المنطقة بعد سيطرة الجماعات الإرهابية على مساحات واسعة من سوريا وأخرى في العراق تشكل عامل ضغط جديد على إيران من أجل تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط، وإجبارها على الرضوخ لقرارات جديدة تدعوها إلى التخلي عن بعض حلفائها الذين يشكلون خطرًا مباشرًا على أمن وسياسة إسرائيل، والعمل على استنزاف القوة الإيرانية بعد دورها المباشر في كلا البلدين العراق وسوريا.

ومع استمرار التطورات في الأزمة السورية زاد التركيز على السياسة الإيرانية، ولم يقف عند الدعم السياسي للنظام في سوريا، بل تجاوزه إلى الوقوف مع روسيا والصين في شكل من أشكال التحالف لمنع أي قرار أممي ضد النظام السوري. كما أنها –وفق تقارير متعددة– لم تتردد في تقديم الدعم العسكري لاسيما في مراحل الأحداث الأولى، إذ كان النظام يتمتع بسيطرة شبه كاملة على الأراضي السورية.[2] هذا إلى جانب موقفها السياسي الداعم للنظام في سوريا ومنع انهياره. كما عملت أيضًا على إنشاء توافق دولي مع روسيا والصين، وحافظت على مستوى من العلاقة المعقولة مع روسيا، وفي نفس الوقت جعلت الصين شريكًا في

[1] مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي .. من هم وما دوافعهم؟، مصدر سبق ذكره.
[2] محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية–السورية والحراك السوري الشعبي: مركز الجزيرة للدراسات، 24 أغسطس/آب، 2011: http://goo.gl/YqCQzC

سياستها الخارجية. ولعل حالة التعاون بين البلدان الثلاثة واضحة في الموقف من الأحداث في سوريا، لاسيما الاتفاق بين روسيا وإيران على بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم، والذي قد لا تشاركهم الصين إياه بنفس المستوى، لكنه يعكس حالة من التوافق بينهما جميعا.

واستمر الدور الإيراني الأمني والسياسي في سوريا والعراق أيضًا. إذ أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني" إن بعض دول المنطقة التي تدعم المعارضة السورية ترتكب أخطاء في حساباتها مؤكدًا في الوقت ذاته أن طهران ستقف إلى جانب الحكومة والشعب في سوريا إلى النهاية"، وأضاف روحاني خلال لقائه رئيس مجلس الشعب السوري محمد جهاد اللحام "من المؤسف أن بعض دول المنطقة ترتكب أخطاء في حساباتها وتتصور أن العناصر الإرهابية أداة بأيديها على الدوام لتمرير أهدافها في حين أن الإرهاب سينقلب عليها عاجلاً أم آجلا". وفقًا لما أعلنه مجلس الشعب السوري في بيان له في 2 حزيران/2015.

وفي ذات الإطار أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني "أن الدول الكبرى حاولت على مدى السنوات الأربع الماضية خلق مشاكل داخل سوريا عبر تشكيل منظمات إرهابية وأن الشعب السوري أفشل تلك المؤامرات ضد بلاده وهو المنتصر في الحرب"مؤكدًا أن بلاده" لن تسمح أبدًا بالنيل من سوريا. كما لن تدخر جهداً في تقديم كل أشكال الدعم لسوريا ".[1]

وفي العراق أظهرت الأزمة الأمنية، وتصاعد دور تنظيم "داعش" طبيعة الدور الإيراني متعدد الوظائف. فمنذ بداية الأزمة، برز بوضوح الدور الإيراني في العراق والحضور في الميدان في مواجهة مقاتلي "داعش" الإرهابي كما تواجد أيضًا الإيرانيون لتقديم الاستشارات الأمنية والاستخبارية لمواجهة الإرهاب. إذ أن سيطرة تنظيم داعش"الإرهابي على الموصل وتكريت ومناطق أخرى، وتزايد احتمالات انفصال إقليم كردستان، كلها رفعت من وتيرة الهاجس الأمني لدى إيران.

وأكدت إيران تأثيرها للعراق منذ أزمة حزيران 2014 وإلى الوقت الحاضر إذ أكد وزير الدفاع الإيراني اللواء حسين دهقان في زيارة له إلى بغداد على "استمرار دعم ومساندة بلاده للعراق في الحرب ضد الإرهاب وتأكيد بلاده على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات". وأضاف " أن أمن العراق من أمن إيران، وأن هدف إيران هو القضاء على تنظيم (داعش)".[2] الأمر الذي جعل من هدف القضاء على داعش سبيل لتحقيق التأثير الواقعي في العراق وسوريا.

---

[1] صحيفة الاخبار اللبنانية، http://goo.gl/6H3w00

[2] جريدة الصباح العراقية 19-5-2015 : على الموقع: http://goo.gl/dwb4YN

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدور الإيراني والإرهاب في الشرق الأوسط

بعد أحداث 11 أيلول 2001 كان العديد ممن كانوا داخل المؤسسة الأمنية الأمريكية قلقين من السنوات التي تلت الحادث وأجري خلالها الاستعدادات لمواجهة الأعداء التقليدين. فواشنطن لم تكن مستعدة لمواجهة التحدي الذي شكله الخصوم غير التقليدين مثل تنظيم القاعدة. لذلك –وبعد عقد من الزمان– بنت الولايات المتحدة هيكلاً بيروقراطياً متقنًا لقتال ومواجهة تنظيم القاعدة معتمدة على قوتها العسكرية واستخباراتها ووكالات إنفاذ القانون لتنفيذ مهام محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف. أما التهديد الحالي المتمثل بتنظيم "الدولة الإسلامية" داعش فقد حل محل تنظيم القاعدة بتهديده الوضع العام، إذ أن الأيديولوجية والخطاب والأهداف الطويلة الأمد لتنظيم "داعش" تتشابه مع تنظيم القاعدة، كما أن الجماعتين كانتا حليفتين. لذا يرى عدد كبير من المحللين بأن التحدي الحالي ببساطة يتمثل بإعادة تركيز جهود واشنطن لمكافحة الإرهاب نحو هدف جديد يختلف عن التهديد الذي ساد بعد أحداث 11 أيلول 2001.

ولكن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في خطابه القومي المتلفز في أيلول 2014– لتوضيح خطته في تفكيك وتدمير تنظيم داعش الإرهابي– استرعى الانتباه الى أن هناك خط مستقيم بين تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وأدعى بـ"أن تنظيم داعش منظمة إرهابية مترابطة وبسيطة"[1]. إلا أن ذلك كان خطأ كبيراً. فعلى الرغم من أن التنظيم يستخدم الإرهاب كتكتيك فهو حاله حال الشبكات الإرهابية تضم مئات الآلاف من المقاتلين ولا يقتصر عملها على إقليم معين دون آخر ويتباهى التنظيم بوجود آلاف المقاتلين ويستولى على مناطق واسعة في سوريا والعراق ويسيطر على خطوط الاتصالات وعلى عدد من البنى التحتية من مطارات وجسور وهذا هو سبب تقليل استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف من خطورة تنظيم القاعدة ولا تعمل اليوم بجدية للقضاء على تنظيم "داعش".

يرى الكثير أن واشنطن كانت بطيئة في سياساتها في العراق وسوريا تجاه حقيقة تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية داعش" الإرهابي. في سوريا، كانت الأولوية للجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب والقضاء على فروع أو تشكيلات تنظيم القاعدة التي أعطت ميزة لتنظيم "داعش"، وأيضًا قدمت الفرصة لنظام الأسد لإفشال جهود الولايات المتحدة والمعارضة المتحالفة معها في إنهاء هذا النظام. وفي العراق، فإن واشنطن مستمرة في جهود مكافحة الإرهاب ومعتمدة على الحكومة العراقية في بغداد لاستعادة شعبيتها المفقودة،

[1]Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat, Foreign affairs magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March/April 2015 Issue, http://goo.gl/1kkFVf

وبناء قوات عسكرية من المدنيين لقتال التنظيم. وقد وضعت المناهج لمقابلة تهديد مختلف عن تهديد القاعدة.[1]

إن (استراتيجية مكافحة الإرهاب) ليست العنصر الوحيد في الممارسات الأمنية الوطنية التي اكتشفتها واشنطن وعملت على تنشيطها بعد أحداث 11 أيلول 2001. فبعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام 2003 بدأت القوات العسكرية الأمريكية تدريجيًا التفكير بـ(مكافحة التمرد). وكان التطبيق الأكثر نجاحًا في عقيدة مكافحة التمرد الأمريكية في العراق عام 2007 وأشرف عليها الجنرال ديفيد بترايوس عام 2006. وأن مواجهة تنظيم "داعش" بطبيعة الحال، تلفت الانتباه إلى نهج ثالث في قتال التنظيم– إلى جانب مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد–وهو أسلوب (الحرب التقليدية الشاملة) والتي شنت بهدف تدميره تمامًا.[2]

الحقيقة الواقعية هي أن الولايات المتحدة لم يكن لديها خيارات عسكرية جيدة في قتالها ضد تنظيم "داعش" الإرهابي. لا مكافحة الإرهاب ولا مكافحة التطرف ولا الحرب التقليدية الشاملة كافية لتحفز الولايات المتحدة على تحقيق انتصار واضح ضد التنظيم.

ويرى كثير من الباحثين الأمريكان أن السياسة التي تهدف الى تحقيق الأهداف عبر وسائل أفضل، والتي لديها القدرة على تأمين مصالح الولايات المتحدة على الأقل في الوقت الحاضر، هي احتواء الهجوم ودمج الحملة العسكرية المحدودة مع الجهد الدبلوماسي والجهد الاقتصادي لإضعاف تنظيم "داعش" الإرهابي وتراصف مصالح عدة بلدان هّددت بالخطر بعد تقدم التنظيم وتوسعه.[3]

المطلب الأول: الموقف الأمريكي من الدور الإيراني في سوريا والعراق.

لقد كانت أحداث 11/أيلول– التي داهمت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها على يد عناصر شرق أوسطية تنتمي في غالبيتها إلى دول حليفةً تقليدياً لها – نقطة الشروع في الاستراتيجة الأمريكية لمكافحة

---

[1] I bid.

[2] في عام 2006 ومع بلوغ العنف ذروته في العراق، قرر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إرسال قوات أمريكية إضافية قوامها 20000 جندي إلى العراق. وتعهد الجنرال جون آلن – الذي عمل نائبا لقائد القوات المتعددة الجنسية في الأنبار – بتعزيز العلاقات مع القبائل السنية ورعايتها وتشكيل ما سمي آنذاك بقوات الصحوة السنية التي شملت 40 عشيرة رئيسة وفرعية من العشائر السنية وقررت القتال إلى جانب القوات الأمريكية ضد تنظيم القاعدة في العراق. وخلال عام 2008 انخفض معدل الهجمات الإرهابية إلى أكثر من 80%. انظر في ذلك :

-Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group…, Op. Cit.

ولتفاصيل أكثر انظر أيضا :

-James F. Jeffrey, Pushing Back ISIS: Getting the Ground Component Right, The Washington Institute for Near East Policy, U.S.A., April 10, 2015, http://goo.gl/4he45

[3] للمزيد أنظر :

-Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group…, Op. Cit.

-Lara Jakes, Kate Brannen , How to Win Friends and Influence Iraqis, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March 16, 2015 :http://goo.gl/v0ocoz

الإرهاب التي جعلت نهاياتها منفتحة مكانياً وزمانياً، بل إن هناك ومن داخل دائرة صنع القرار الأمريكي من يعتبر أن أحداث الحادي عشر من أيلول كانت بمثابة الهدية التي جاءت بها السماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتتولى بنفسها قيادة الحملة الواسعة للتغيير في منطقة الشرق الأوسط.[1]

لاشك أن عملية غزو العراق ثم احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 قد امتدت تداعياتها إلى كافة دول المنطقة وتحديدًا إيران التي كانت تخشى من التداعيات الأمنية والسياسية والإستراتيجية التي قد تنجم عنها، خاصة وأن الولايات المتحدة قد جعلت من إيران إحدى دول محور الشر بعد حربها على أفغانستان وإسقاط نظام طالبان، الأمر الذي جعلها تبدو أكثر قلقاً من أي مسعى أمريكي للتغيير سواء في العراق أو في منطقة الشرق الأوسط عمومًا.

وقد شكل تصاعد دور القوى الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي في كل من العراق وسوريا دوامة رسمت وأعادت تحديد كيفية تصرف القوى الإقليمية والعالمية، إذ من المستحيل تجاهل وجود مجاميع التنظيم الإرهابي؛ لأنهم يشكلون كيانًا إقليميًا، ونتيجة لذلك، فقد اضطرت الدول إلى تعديل سياساتها وعلاقاتها مع بعضها البعض.

ومع أن مسرح أحداث التنظيم الإرهابي تجري داخل سوريا والعراق، إلا أن دمشق وبغداد ليستا الوحيدتين اللتين تحتاجان إلى التعامل معه. فهناك قوى أخرى إقليمية مثل: تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية، بحاجة إلى إعادة حساب مواقفهم أيضا. ويمكن للتنظيم الإرهابي إلحاق الأذى وخلق الأزمات، غير أن بقاءه على قيد الحياة يعتمد على بقاء هذه القوى مُشتّتة. إن تنظيم "الدولة الإسلامية" تعتمد على الإرهاب، غير أنه لا يجب التقليل من شأنه، فهو أيضا قوة مُركزة قد تُمكنها من توسيع أراضيها. وطالما هي على قيد الحياة، فهي تنطوي على تحدي جيوسياسي.[2] عليه هناك عدد من العوامل الدافعة باتجاه الموقف الأمريكي المضاد لتصاعد الدور الإيراني في مواجهة الإرهاب في المنطقة.

المطلب الثاني: عوامل وطبيعة الموقف الأمريكي تجاه الدور الإيراني

1 – عوامل الموقف الأميركي تجاه الدور الإيراني

أ–يؤكد معظم الباحثين الأمريكان أن استراتيجية إيران لكسب مجال رئيس للتأثير في العالم العربي والمحيط الإقليمي ليست جديدة. أن صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي أعاد تنشيط النفوذ الإيراني في

[1] Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group…, Op. Cit.

[2] د. سرمد عبد الستار أمين، رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 29، كانون الأول 2005، ص 80.

المنطقة. وأن الدعاية المرعبة والقوية للتنظيم، وحشد "المكون الشيعي" لمقاومة التنظيم سمح للمستشارين الإيرانيين بتحقيق إدارة فاعلة للفصائل الشيعية – وإلى حد ما– في الجيش العراقي. ويعتقد بعض المحللين الأمريكان بأن وجود الفصائل المدعومة من إيران على الأرض جنبًا الى جنب مع الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى عرقلة تحرك التنظيم الإرهابي عبر الغارات الجوية، سيجعل إيران هي الفائز في العراق بعد هزيمة التنظيم.[1]

ب– إن إسرائيل وبلدان الخليج العربي والأردن هم حلفاء تقليديين للولايات المتحدة وهم متفقون بشكل كبير بشأن تخوفهم من إيران، فضلاً عن الانقسامات التاريخية التي ما زالت كبيرة بينهم وبين إيران، وإيران تدعم نظام الأسد في سوريا.[2] وبالتالي فإن المنافسات والتحديات بدأت بالتبلور في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم فإن التخلي عن النفوذ في المنطقة– ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية– والسماح للآخرين (من غير الولايات المتحدة الأميركية) – ويقصد بهم إيران – في كسب هذا النفوذ والتأثير في المنطقة وعلى الحلفاء التقليديين سيكون له عواقب وخيمة.

ت– إن الرئيس أوباما بعث آمالاً جديدة فيما يخص العلاقات الإقليمية في المنطقة من خلال الخطاب الذي ألقاها في حزيران 2009 في جامعة القاهرة، مؤكدًا أنه سيبذل جهودًا في الحوار ليس مع الأصدقاء فحسب بل مع الأعداء أيضا (أي إيران)[3]. فخلال المدة الرئاسية الأولى اتخذت الإدارة الأمريكية موقفًا متصلباً تجاه إيران بشأن العقوبات النووية تبعتها المدة الرئاسية الثانية التي اتصفت بالحاجة الملحة إلى اتفاق نووي، ونتيجة لذلك فقدت الولايات المتحدة القوة التفاوضية. وهذا التحول – الذي لم يرافقه تنسيق كافٍ مع الحلفاء في المنطقة (من إسرائيل إلى الخليج) والذي ربما يهدئ مخاوفهم نتيجة التوصل إلى اتفاق تقارب بين الولايات المتحدة وإيران – يصبح مشكلة كبيرة لهؤلاء الحلفاء بأن تصبح إيران واحدًا من البلدان التي تحصل على مكاسب في الشرق الأوسط بفعل دعمها الكبير للعراق وسوريا عبر اعتماد الحكومة العراقية على المستشارين والأسلحة الإيرانية للمساعدة في القضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي وزيادة تأثيرها ونفوذها في سوريا.[4]

---

[1] George Friedman, The Islamic State Reshapes the Middle East, Strat for Global Intelligence, U.S.A, 25 November 2014 https://goo.gl/J4EQMK

[2] George Friedman, The Middle Eastern Balance of Power Matures, Strat for Global Intelligence, U.S.A, March31, 2015. http://goo.gl/aFR860

[3] David Rothkopf, Operation Charlie Foxtrot: The entire Middle East is at war right now, and the Obama administration's strategic incoherence is aiding and abetting the chaos, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March27, 2015. http://cutt.us/xDyKn

[4] أدام إنتوس، وجوليان بارنيز،" الولايات المتحدة تتردد بشأن تغيير النظام"، صحيفة وول ستريت جولانال، 5 مارس 2011، تاريخ الوصول للخبر 10 فبراير 2013، علي الرابط التالي:http://goo.gl/UdHD49

ث- ضرورة عدم الاعتراف بالدور الإيراني لتجنب فقدان حلفائها السنة: بعد صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي ترى واشنطن أن ذلك يهدد نظام الدولة في الشرق الأوسط، فإذا فشلت هذه الدول، فسيتم ملء الفراغ من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من غير الدول. ولا يعد تنظيم داعش الإرهابي السبب الوحيد لهذا الانهيار. فإيران أيضاً – كما تراها الولايات المتحدة – تتحدى جيرانها عن طريق استخدام "حلفائها الشيعة" لخلق نفوذ لها في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى رد فعل من قبل السعوديين وغيرهم من السنة الذين يرون أنفسهم محاطين على نحو متزايد بالنفوذ الإيراني.

وعلى عكس إسرائيل التي تشعر بالقلق أولًا حيال البرنامج النووي الإيراني وثانيًا حيال أهدافها التوسعية، تعد الدول العربية البرنامج النووي الإيراني بأنه إشارة إلى طريقة التفكير التوسعية الخطرة التي تنتهجها طهران. ولذلك، يشير القرار السعودي باستخدام القوة – للمرة الأولى في البحرين والآن في اليمن- إلا أن الرياض لن تنتظر أكثر من ذلك للتصدي للتهديد وهي مدعومة من قبل أغلب دول الخليج وواشنطن.[1] وبذلك إذا أعطت واشنطن أي إشارة بأن إيران شريكًا لها في القتال ضد تنظيم "داعش" فإنها ستفقد حلفائها السُنة.

2- طبيعة الموقف الأميركي المضاد لإيران

تدرك واشنطن أن حلفائها في الشرق الأوسط- وعلى الأخص دول الخليج- يخشون تصاعد الدور الإيراني في المنطقة، إذ ترى تلك الدول أن قدرة النظام الإيراني على النفاذ إلى داخل عمق الجبهات الداخلية فيها، وخلق نفوذ قوي لإيران فيها سيؤدي إلى تقويض أنظمتها الحاكمة واستبدالها بأنظمة متحالفة مع إيران وبذلك توسع إيران من مجالها الحيوي عبر دعم الجماعات الشيعية ومن ثم بسط هيمنتها السياسية والاستراتيجية على دول المنطقة. وهذا هو التخوف الحقيقي لتلك الدول وليس التهديد الذي يشكله السلاح النووي الإيراني بعد إنتاجه. إذ أن تلك الدول تعي أن إيران لن تستخدم السلاح النووي في الأمد المنظور ضد الدول القريبة منها لما لذلك من أثر سلبي مباشر عليها، كما تدرك تلك الدول أن إيران تستخدم التهديد النووي في ابتزازها لتحقيق غاياتها في بسط هيمنتها السياسية والاستراتيجية.

وبهذا الإطار وظفت واشنطن هذا التخوف في صناعة رأي عام إقليمي في دول الخليج العربي بأن النفوذ الإيراني يهدد وجودها وبالتالي لابد من الاهتمام بهذا الموضوع. لذلك دعمت واشنطن عملية "عاصفة

[1] David Rothkopf, Operation Charlie Foxtrot …, Op.,Cit.

الحزم" ضد اليمن بدعوى أن جماعة "أنصار الله" الحوثيين مدعومة من إيران وتشكل تهديد جدي على السعودية.[1]

كما وظفت واشنطن التوتر الطائفي الذي يخيم على منطقة الشرق الأوسط وأرادت في اتجاه عرقلة الدور الإيراني بالإعلان عن خشيتها من تعاظم الدور الإيراني على الأرض. ففي العراق وبعد الدور الكبير الذي لعبته الفصائل الشيعية في إطار الحشد الشعبي في تحرير مناطق ديالى وأمرلي وصلاح الدين، يلجأ المسئولين الأمريكان إلى الإساءة لفصائل الحشد الشعبي بعدّها "مليشيات" مدعومة من إيران ويحاولون مصادرة جهودها.

فخلال معركة تحرير محافظة صلاح الدين أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عدم قيامها بتقديم الدعم لتلك العمليات وأكد بعض الباحثين الأمريكان أن غياب التحالف الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة عن تلك العمليات يؤكد التأثير القليل للولايات المتحدة. إذ وصف المسئولين الأمريكان أن تلك العمليات بأنها "مفاجأة صغيرة" للبنتاغون والقيادة الأمريكية وتساءلوا مباشرة عن تأثير ودور قادة الحرس الثوري الإيراني في تلك العمليات. وأصبح الدور الكبير للحشد الشعبي وفصائله في تحرير أجزاء كبيرة من محافظة صلاح الدين يُثير قلق بعض المسئولين الأمريكان. إذ قال مسئول الاستخبارات الوطنية (جيمس كالبر) متحدثًا لمجلس العلاقات الخارجية: أن إيران – وبكل وضوح– لديها مصالح كبيرة في نتائج الأمور وما ستؤول إليه الأوضاع في العراق "وتنبأ بأن" إيران ستستمر في ممارسة نفوذها على الفصائل الشيعية في العراق لاستهداف تنظيم " الدولة الإسلامية" الإرهابي والقضاء عليه".[2]

وأكد مسئول أمريكي "أن القوات التي شاركت في عملية تحرير محافظة صلاح الدين هي مزيج من قوات الأمن العراقية وأبناء بعض القبائل السنية، وكانت النسبة الأكبر هي من قوات الفصائل الشيعية المنضوية في إطار الحشد الشعبي" . وهذا ما دعى (جيمس كالبر) إلى التأكيد أن "هذا المزيج يسبب القلق في معركة

[1] دينيس روس، وجيمس جيفري، فهم الفوضى في الشرق الأوسط: حروب وتحالفات متعددة، ترجمة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية، 6نيسان 2015. على الموقع: http://cutt.us/sBTVs

[2] للمزيد انظر :

-Anthony H. Cordesman with assistance of Michael Peacock, The Changing Security Balance in the Gulf, Center for Strategic & International Studies, U.S.A., April 2, 2015. http://cutt.us/8Y9Q

-Johin Hannah, When the U.S. will Intervene in the Gulf, and other notes from the Camp David Summit, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., June 2, 2015: http://goo.gl/7FE6xe

ينشط فيها التوتر والتخندق الطائفي. فمدينة تكريت وباقي محافظة صلاح الدين فيها أغلبية سنية ساحقة، وأن بعض الشيعة قد انتقلوا لمحافظة صلاح الدين للقتال فيها قادمين من ديالى المحاذية لإيران".[1]

كما يذهب الأمريكيون إلى بعث التخوف من أن التدخل الإيراني في مواجهة الإرهاب سيقود الى استنهاض وتأجيج مخاوف المكون السُني في دول المنطقة لمحاولة للوقوف بالضد منه. وهنا يقول الباحث الأمريكي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (انتوني كوردسمان): "إن الاعتماد على القيادة الشيعية في عمليات تحرير المدن من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية سيرسخ الاعتماد على إيران، وهذا أمر خطير. إذ أن هذا الحال يعطي الدول السنية العربية المحيطة بالعراق المزيد من المبررات لتكون معادية لإيران، كما أن الصراع في العراق سيخلق انقساما إقليميا مستمراً بين السنة والشيعة".[2]

ومع أن قوات الحشد الشعبي حررت أغلب مناطق محافظة صلاح الدين حتى وصلت إلى مدينة تكريت (مركز المحافظة) وحاصرتها لأكثر من (10) أيام بدون أي مجهود من التحالف الدولي والولايات المتحدة، إلا أن التحالف الدولي والولايات المتحدة تدخلوا بالضربات الجوية في اليومين الأخيرين وعملوا على تسويق فكرة مفادها أنه لولا التحالف والغارات الجوية لما استطاعت القوات العراقية وفصائل الحشد الشعبي من تخليص المدينة من سطوة التنظيم الإرهابي، كما أكد ذلك مسئولين وباحثين أمريكان. إذ بعد معركة تحرير تكريت انبرى معظم الباحثين والمسئولين الأمريكان إلى دور غارات التحالف الدولي في تحقيق هدف اقتحام المدينة وفك أغلال تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي عنها.

إذ أكد (جيمس جيفري)[3] "أن الحل الإيراني فشل في عملية تحرير تكريت وأن من شأن المشاركة الأمريكية الناجحة في العملية تبرهن نقطة مهمة وهي أنه لا يمكن التخلص من تنظيم "الدولة الإسلامية" من دون مساعدة أمريكية بغض النظر عما يفعله الإيرانيون، ومع هذه المشاركة سوف يأتي دعمٌ للأكراد والعرب السُنة العراقيين أكبر بكثير مما تستعد إيران وأصدقاؤها تقديمه".[4]

ومن جانب آخر، يؤكد باحثون أن الطريقة التي خاضت بها إدارة الرئيس أوباما المفاوضات النووية – بما في ذلك تلميحاتها المتكررة بشأن إمكانية قيام شراكة مع طهران بعد إبرام الاتفاقية – هو ما يقلق حلفاء الولايات المتحدة من الرياض إلى تل أبيب إلى أنقرة. وللتخفيف من حدة هذه المخاوف، دعى (جيمس

[1] Lara Jakes, Kate Brannen, Baghdad to Pentagon: Surprise! We've Invaded Tikrit! , Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March 2,2015 : http://cutt.us/MUAX

[2] Ibid.

[3] Anthony H. Cordesman, The Real Strategic Goal in Iraq and Syria: How Do You Bring Lasting Stability?, Center for Strategic & International Studies, U.S.A.,Mar 16, 2015: http://goo.gl/mvRMf0

[4] جيمس جيفري: عمل سفيرا للولايات المتحدة في العراق وتركيا وهو باحث متميز في زمالة (فيليب سولندر) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

جيفري) واشنطن إلى " تغيير مسار الحوار بعيدًا عن التساؤل حول ما إذا كانت القوات الأمريكية ستتجنب شن غارات على مناطق تشارك فيها قوات فصائل الحشد الشعبي الشيعية المدعومة من إيران في القتال. وعلى الإدارة الأمريكية أن تركز بدلًا من ذلك على توضيح أنه مهما فعلت أمريكيا على المستوى التكتيكي للتصدي للتهديد الحالي الأكبر، ستبقى إيران منافساً استراتيجياً ولابد من احتوائه".[1] وفي حديث آخر أكد (جيمس جيفري)" أن حسم المعركة في تكريت نصرًا للولايات المتحدة وهزيمة ليس لتنظيم داعش بل لإيران وأصدقائها أيضاً".[2]

كذلك دعى بعض الباحثين الكبار إلى ضرورة تقديم الدعم لحكومة العبادي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية واعتبروها نقطة جوهرية وضرورة لازمة لتحجيم النفوذ الإيراني ومن يستفاد منه عبر زيادة المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق بوصفه ضرورة ملحة لقتال الجماعات الإرهابية. إذ دعى الكاتب المعروف (كينيث م. بولاك) – الباحث في معهد بروكنغز(Brookings Institution)– صانع القرار الأمريكي لتقديم ما يحتاجه العراق و" أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور أكبر كما حصل مع الدور الأمريكي – وخلال مدة وجيزة – في تحرير تكريت وكذلك يدعوا إلى استغلال فرصة ضياع الوحدة بين فئات المكون السني ومحاولة لملمة شتاتهم".[3]

لذا فإن التهديد الناجم عن تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي دفع إيران إلى أن تكون أكثر تشددًا في التعامل مع الأزمة الأمنية في العراق وسوريا – حيث يتواجد التنظيم ويسيطر على بعض أراضيهما– التي تسبب بها التنظيم الإرهابي وغذاها ضعف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والإشكاليات التي تعتريه. لذلك عملت إيران على تنظيم القوى وتقديم المساعدة التي لا غنى عنها في الوقت المناسب.

الخاتمة:

منذ عقود وللولايات المتحدة مصالح حيوية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وقد حُكِمت المنطقة بتوازن قوى إقليمي كانت ومازالت كفته تميل لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وهذا ما أتاح لها المحافظة على مصالحها الاستراتيجية وصيانتها. غير أنه ومنذ اجتياح الولايات المتحدة للعراق في العام 2003 دخل العراق خصوصًا والمنطقة عمومًا في حالة عدم استقرار، وهو ما ألقى بضلاله على المشهد الجيواستراتيجي. وكان أبرز ما يميزها تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة والتي دعت إيران إلى

[1] جيمس جيفري، الدعم الجوي الأمريكي لتكريت: القرار الصائب، ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 26/اذار/2015: http://goo.gl/sIL3Tr

[2] المصدر نفسه. وكذلك انظر: جيمس جيفري، يجب اتخاذ التدابير البرية المناسبة لدحر تنظيم"الدولة الإسلامية"، ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 10/نيسان/2015. على الموقع: http://goo.gl/4he45t

[3] جيمس جيفري، يجب اتخاذ التدابير البرية المناسبة لدحر تنظيم"الدولة الإسلامية"، المصدر السابق.

ضرورة أن يكون لها دور سياسي وعسكري في المنطقة. ثم تطور هذا الإدراك بعد ظهور تنظيم داعش وحملة مواجهته منذ عام 2014 وعملت على امتداد تأثيرها السياسي والعسكري في المنطقة عمومًا وسوريا والعراق على وجه الخصوص.

كما أنها شهدت ظهور أطراف فاعلة غير حكومية ومن بينها المجاميع المسلحة التي قاتلت القوات الأميركية في العراق وتمارس دورًا محوريًا في مواجهة الإرهاب في العراق وسوريا والتي أطلقت عليها الولايات المتحدة وحلفائها تسمية "المليشيات" عبر تصريحات مسئوليهم وإعلامهم على الرغم من تأكيد صانع القرار العراقي على أن تلك المجاميع أصبحت في إطار الدولة وجرى تنظيمها في إطار هيئة الحشد الشعبي ويجري توجيهه من خلال القيادة العسكرية المشتركة كما هو حال صنوف القوات العسكرية النظامية العراقية.

وتؤكد الولايات المتحدة أن تلك الفصائل تحصل على دعم كبير من إيران في مكافحة الإرهاب في الوقت الذي تشهد الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب تخبط وعدم نجاح في تحقيق أهدافها المعلنة. وترى الولايات المتحدة أن ذلك الدعم لا يجب أن يُنظر إليه في إطار المدى القصير بل يجب ربطه بطموحات غيران الإقليمية واستراتيجيتها في بسط هيمنتها السياسية والاستراتيجية عبر دعم تلك "الأطراف الفاعلة غير الحكومية" في العراق وسوريا والبلدان الأخرى وهذا الإدراك مدعم بإدراك الحلفاء التقليديين لها في المنطقة. وبالتالي فإن وجود وبقاء هذه الفصائل المدعومة من إيران يهدد بتغيير توازن القوى الإقليمي الحالي الضامن للولايات المتحدة مصالحها الحيوية في المنطقة. لذا نجد الولايات المتحدة تحاول عبر تصريحات مسئوليها مصادرة انتصارات تلك الفصائل المنضوية في إطار الحشد الشعبي في العراق وتحاول تحجيم دورها مع أنها تحظى باعتراف رسمي ومقنن من قبل الحكومات أو تستند إلى تأييد شعبي ومباركة الجماهير. وهدفها ضمان عدم حدوث أي تغيير في ميزان القوى الإقليمي بما يضع مصالحها على المحك، فنجدها تارة تلوح بمخاوف المكون السني في بلدان المنطقة تجاه النشاط العسكري لتلك الفصائل، وتارة أخرى تشكك بوطنيتها باعتبار أغلبها مدعومة من إيران.

يرى مسئولون وباحثون أمريكان أن إيران تسيطر اليوم على الأرض والولايات المتحدة تسيطر على الجو، وبالتالي ضرورة التصدي للدور الإيراني عبر إثارة المخاوف الطائفية للمكون السني في مجتمعات دول المنطقة من سيطرة الفصائل والمجاميع المدعومة من إيران. ولاسيما كما حصل في النجاح في تحرير مدينة تكريت إذ حذر الكاتب الأمريكي انتوني كوردسمان من خطورة "الانتصار المفترض" الذي تم بجهود وحدات

الحشد الشعبي وليس الجيش العراقي متناسيًا عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها في بناء جيش عراقي قوي يمكنه المحافظة على أمن البلاد ووحدته في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

ومن جانب الدول حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة فإن تخوفها من الدور الإيراني المتصاعد ليس بالأمر الجديد ولكن تعزز هذا التخوف بعد الاتفاق المبدئي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية (اتفاقية الإطار النووي) وترى تلك الدول أن إيران ستنجح في استخدام التهديد النووي لابتزازها من أجل بسط مزيد من السيطرة والنفوذ في المنطقة. وذلك تلاقت تلك المخاوف مع الهدف الأمريكي في ضرورة تحجيم الدور الإيراني.

في الحقيقة تثير الولايات المتحدة تلك الذرائع من أجل صيانة مصالحها الحيوية الاستراتيجية في عموم المنطقة، عبر ضمان الحفاظ على كفة ميزان القوى الإقليمي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، عبر تحجيم مستقبل أي قوة في المنطقة، حتى لو تم ذلك على حساب المصالح الوطنية لبلدان المنطقة وسلامته ووحدة أراضيها. إن إيران وصانعي السياسات فيها يدركون مكامن التحرك والسلوك السياسي الأمريكي في المنطقة وخفاياه. لذا تبذل إيران جهودًا دبلوماسية وإعلامية تحمل رسالة تدلل حرص إيران على أمن دول المنطقة بالتوازي مع جهودها لتعزيز مصالحها الاستراتيجية.

قائمة المصادر:

– أدام إنتوس، وجوليان بارنيز،" الولايات المتحدة تتردد بشأن تغيير النظام"، صحيفة وول ستريت جولانال، 5 مارس 2011، تاريخ الوصول للخبر 10 فبراير 2013، علي الرابط التالي:http://goo.gl/UdHD49

– جيمس جيفري، الدعم الجوي الامريكي لتكريت: القرار الصائب، ترجمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 26/اذار/2015: http://goo.gl/sIL3Tr

– جيمس جيفري، يجب اتخاذ التدابير البرية المناسبة لدحر تنظيم "الدولة الاسلامية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، واشنطن، 10/نيسان/2015. على الموقع: http://goo.gl/4he45t

– حسين أحمد دخيل، التحالف الدولي لقتال تنظيم (داعش): الخطأ الاستراتيجي ورؤية صانع القرار العراقي، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء ، على الموقع الالكتروني: http://goo.gl/wl6cGl

– دينيس روس، وجيمس جيفري، فهم الفوضى في الشرق الاوسط: حروب وتحالفات متعددة، ترجمة معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، الولايات المتحدة الامريكية، 6 نيسان 2015. على الموقع: – http://cutt.us/sBTVs

– سرمد عبد الستار أمين، رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 29، كانون الأول 2005.

- محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية–السورية والحراك السوري الشعبي: مركز الجزيرة للدراسات، 24 أغسطس/آب، 2011: http://goo.gl/YqCQzC

- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقرير معلومات: التحالف الدولي.. من هم وما دوافعهم؟ تقرير معلومات على الموقع الالكتروني: http://cutt.us/XoVL8

الصحف:

- جريدة الصباح العراقية 19–5–2015 : على الموقع :http://goo.gl/dwb4YN

- صحيفة الاخبار اللبنانية، http://goo.gl/6H3w00

المصادر باللغة الانكليزية:

- Anthony H. Cordesman, The Real Strategic Goal in Iraq and Syria: How Do You Bring Lasting Stability?, Center for Strategic & International Studies, U.S.A.,Mar 16, 2015: http://goo.gl/mvRMf0

- David Rothkopf, Operation Charlie Foxtrot: The entire Middle East is at war right now, and the Obama administration's strategic incoherence is aiding and abetting the chaos, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March27, 2015. http://cutt.us/xDyKn

- George Friedman, The Islamic State Reshapes the Middle East, Stratfor Global Intelligence, U.S.A, 25 November 2014https://goo.gl/J4EQMK

- George Friedman, The Middle Eastern Balance of Power Matures, Stratfor Global Intelligence, U.S.A, March31, 2015. http://goo.gl/aFR860

- Lara Jakes, Kate Brannen, Baghdad to Pentagon: Surprise! We've Invaded Tikrit!, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., March 2,2015 : http://cutt.us/MUAX

- Lara Jakes, Kate Brannen , How to Win Friends and Influence Iraqis, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March 16, 2015 :http://goo.gl/v0ocoz

- Anthony H. Cordesman with assistance of Michael Peacock, The Changing Security Balance in the Gulf, Center for Strategic & International Studies, U.S.A., April 2, 2015. http://cutt.us/8Y9Q

- Audrey Kurth Cronin, ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat, Foreign affairs magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A, March/April 2015 Issue, http://goo.gl/1kkFVf

- James F. Jeffrey, Pushing Back ISIS: Getting the Ground Component Right, The Washington Institute for Near East Policy, U.S.A., April 10, 2015, http://goo.gl/4he45

- Johin Hannah, When the U.S. will Intervene in the Gulf, and other notes from the Camp David Summit, Foreign Policy magazine, Council on Foreign Relations, U.S.A., June 2, 2015: http://goo.gl/7FE6xe

Kenneth M. Pollack, Iraq's Mr. Abadi comes to Washington, Brookings Institution, U.S.A., April 13, 2015http://goo.gl/DC276P

السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني "2000-2019"

US policy Towards the Iranian nuclear issue "2000-2019"

هالة محمود طه دودين

Hala Mahmoud TahaDoudeen

ماجستير دراسات دولية- جامعة بيرزيت- رام الله فلسطين

Master of International Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine

ملخص

شهدت السياسة الأمريكية تصعيداً وتغيراً في المواقف تجاه الملف النووي الإيراني منذ الثورة الإيرانية، واستغلت الإدارات الأمريكية الاختلاف ما بين التوجهات من أجل فرض العقوبات الدولية على إيران، سواء كانت بموافقة الدول الأوروبية عن طريق صدور قرارات من مجلس الأمن، أو قرارات فردية من الإدارة الأمريكية، إلى حين وصول الإدارة ما قبل الأخيرة تحت رئاسة باراك أوباما والتي اتسمت بالدبلوماسية والتفاوض والتي كانت نتيجتها توقيع اتفاق 5+1 عام 2015، ومع مجيئ الإدارة الأمريكية الأخيرة بإدارة دونالد ترامب تغيرت السياسة عن طريق إلغاء الاتفاق النووي الإيراني، بحجة أن الاتفاق يعتبر مخسراً ويضر بالمصالح الأمريكية، بالمقابل كان الرد الأوروبي عكس ذلك.

لذلك، تحاول الدراسة الإجابة على لأي مدى اختلفت سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الإيراني منذ 2001-2019، وتفترض الدراسة بأن السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني قائم على أساس تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، ومنعها من امتلاك السلاح النووي حتى لا تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، الملف النووي الإيراني، ترامب، العقوبات.

Abstract

US policy has seen an escalation and change in attitudes toward the Iranian nuclear file since the Iranian revolution. US administrations have used different approaches to impose international sanctions on Iran, whether with the approval of European countries through resolutions of the Security Council or individual decisions by the US administration, Until the arrival of the Department of penultimate under the presidency of Barack Obama, which was characterized by diplomacy and negotiation, which resulted in the signing of the agreement 5 + 1 in 2015, and with the arrival of the last US administration, Donald Trump changed policy by canceling the Iranian nuclear agreement, That the agreement is considered to be a loss and detrimental to American interests, in return the European response was the opposite.

Therefore, the study tries to answer to what extent the policy of the successive US administrations towards the Iranian nuclear file has changed since 2001-2019. The study assumes that the American policy towards the Iranian nuclear file is based on limiting the

Iranian role in the region and preventing it from possessing nuclear weapons. In the region.
Keywords: United States, Iran, Iran's nuclear file, Trump, Sanctions.

1. المقدمة

اتجهت الأنظار إلى إيران باعتبارها واحدة من الدول الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط،[1]ولا شك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أثرت على العلاقات الإيرانية الأمريكية. ومما لا شك فيه أن الكشف عن طموحات ونوايا الجمهورية الإسلامية بشأن برنامجها النووي "المتعلق بتخصيب الوقود" وخروجه إلى العلن في العام 2002 زاد من الضغوطات الغربية "الأمريكية على وجه الخصوص"بالرغم من وجود تعاون محدود وحذر بين الطرفين حول أفغانستان. تحولت السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، باتجاه الضغط على النظام في إيران من أجل وقف العمل بمشروع البرنامج النووي الإيراني والتراجع عنه. وبالتالي ذهب بعض الباحثين إلى القول أن الولايات المتحدة كانت مهتمة أكثر "بتغيير النظام في إيران على أن تقوم بإبرام اتفاق معها حول برنامجها النووي."[2]

أبدت إيران خلال سنوات 2003-2005، تعاوناً كبيراً مع شروط الترويكا نتيجة الضغوطات سالفة الذكر، حيث قامت بالالتزام وتنفيذ بنود الاتفاقيات مع الأخيرة، مما شجع الولايات المتحدة على الانضمام إلى المفاوضات التي عقدت بين الطرفين في عام 2005. عاد الضغط الأوروبي على إيران مع قيامها بفرض عقوبات اقتصادية على إيران لخرقها الاتفاقيات الموقعة بشأن برنامجها النووي، وكادت اللقاءات تتوقف كلياً مع إيران حيث أنه لم يعقد سوى لقاء واحد في العام 2008 في جنيف بين الولايات المتحدة وإيران.[3]

شهدت السياسة الأمريكية تحولاً في العلاقات الأمريكية الإيرانية في العام 2008 بوصول الرئيس أوباما للحكم، فقد أبدى تعاوناً بغية وضع حد للبرنامج النووي عبر المفاوضات. وبمقابل التحول في السياسة الأمريكية لم تقم إيران بتعليق أنشطة التخصيب التي كانت تقوم بها قبل بدء المحادثات حول برنامجها النووي. نظر البعض إلى أن مبادرات الرئيس أوباما ساهمت بإضعاف الموقف الأمريكي الذي يُعتبر أصلاً بأنه ضعيف في اجتماعات مجموعة "5+1" مع إيران عام 2008. اعتُبر التحول في السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الملف النووي الإيراني مؤشراً على استعداد الولايات المتحدة بقبول بعض أنشطة التخصيب

---

[1] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 5، ط1.

[2] جيمس سيبينيوس، و مايكل سينج ، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع ايران؟ إطار تحليلي للمفاوضات الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013، 41.

[3] المرجع السابق، 42.

الإيرانية، دلل على ذلك القبول الأمريكي في العام 2009 بمبدأ اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب مقابل اليورانيوم العالي التخصيب.[1]

عزز طلب مجموعة "5+1" في محادثات العام 2012، من تجميد تخصيب إيران العالي المستوى لليورانيوم، بعد أن صَرّح الرئيس أوباما بأن امتلاك إيران سلاحاً نووياً يعتبر خطاً أحمراً بالنسبة لبلاده،[2] وفي 2015 عقدت إيران ومجموعة القوى العظمى "5+1" اتفاقاً تاريخياً في فينا حول البرنامج النووي الإيراني، بعد مفاوضات مكثفة دامت 22 شهراً لجعل الملف النووي الإيراني يحمل الطابع السلمي البحت، وفي المقابل يتم رفع العقوبات عن إيران.[3]

شهدت إيران مجموعة من العقوبات الاقتصادية منذ ثلاثة عقود، وتهدف هذه العقوبات إلى الضغط على إيران وتعليق برنامجها النووي. نجحت هذه العقوبات في البداية من خلال الضغط على إيران وإخضاعها لقبول التفاوض بشأن برنامجها النووي من خلال توقيع اتفاق في يوليو 2015، تم من خلاله الاتفاق على تقييد النشاط النووي مقابل رفع العقوبات.[4] ولكن سرعان ما عادت وتأزمت العلاقات مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم ليعلن بأن هذا "الاتفاق أسوأ ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على مر التاريخ."[5]

1.1 اشكالية الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في سياسة الولايات المتحدة في الحد من الانتشار النووي الإيراني والعمل على تقييده، والذي يُشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، والمحافظة على إبقاء الوضع على ما هو عليه في منطقة الخليج والشرق الأوسط على وجه الخصوص، فهي تسعى للمحافظة على التفوق العسكري والتفوق النووي في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأكمله. **وتتمحور الدراسة حول السؤال الآتي: لأي مدى اختلفت سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الإيراني منذ 2001-2019؟** ويتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى:

---

[1] جيمس سيبينيوس، و مايكل سينج ، هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع ايران؟ إطار تحليلي للمفاوضات الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013، 42.

[2] *لمرجع السابق، 43.*

[3] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 539.

[4] شعبان عبده ابو العز المحلاوي، "العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية،" *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، العدد 63 (2017)، 752.

[5] "ماذا سيحدث بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي؟" موقع الجزيرة الإخباري، 2018/5/8.
شوهد في: 2018/11/25، الرابط: http://cutt.us/yb6Vq

- كيف كانت السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني؟
- لأي مدى توافقت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الملف النووي الايراني؟
- ما موقف دول 5+1 من الانسحاب الأمريكي الأخير من الاتفاق النووي الإيراني؟

1.2 الفرضية

تفترض الدراسة بأن السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني قائمة على أساس تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، ومنعها من امتلاك السلاح النووي حتى لا تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

1.3 أهمية الدراسة.

وتتبع **أهمية الورقة البحثية** من خلال تتبع ودراسة المواقف الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني عن طريق تعقب فترات الحكم لكل من الرؤساء جورج بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب، وفهم وتحليل سياسة كل رئيس تجاه الملف النووي الإيراني.

1.4 منهجية الدراسة.

وتتبع **الورقة البحثية المنهج التاريخي**، من خلال تتبع نشوء الملف النووي الإيراني، **والمنهج التحليلي**، من خلال تحليل مواقف كل إدارة من الإدارات الأمريكية المتعاقبة "بوش، أوباما، ترامب،" تجاه الملف النووي الإيراني.

1.5 الإطار النظري.

إن انعدام ثقة المجتمع الدولي بنوايا إيران من امتلاك الطاقة النووية أدى إلى مطالبة بعض من دول العالم بفرض عقوبات على إيران، والتفاوض معها لردعها عن امتلاك الطاقة النووية، في حين رأت بعض الدول مثل روسيا أن من حق إيران امتلاك الطاقة النووية، لوجود مصالح مشتركة لها مع إيران. فالمصالح هي التي تحدد المواقف بين الدول وهذا يتم وفق الواقعية الجديدة، حيث أن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية وصانع القرار يتصرف بما يتناسب مع مصالح الدولة. وتهدف كل دولة للحفاظ على وجودها وتحقيق الأمن والدفاع عن مصالحها، ولأن النظام الدولي في حالة من الفوضى هذا يعني أن الدول لا تثق بنوايا بعضها وتتوقع الأسوأ دائماً، وكل دولة عليها أن تحمي نفسها بنفسها وتعمل على زيادة إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والبحث عن حلفاء لها من أجل إيجاد توازن القوى.

2. البرنامج النووي الإيراني.

تسعى إيران لأن تكون ريادية في العالم الإسلامي والشرق الأوسط، وتحاول صياغة النظام ليصبح أكثر انسجاماً مع مصالحها وتقلل من دور الولايات المتحدة والغرب.[1] في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات أثيرت شكوك حول الأنشطة النووية الإيرانية، وتم الكشف علناً عن البرنامج النووي الإيراني عام 2002 عن طريق تحقيق مكثف قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأظهرت الأقمار الصناعية صوراً لمنشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلن عنها إيران من قبل، وكان يتم تخصيب اليورانيوم في هذه المنشآت السرية. أدى خرق إيران لاتفاق تعليق النشاطات النووية عام 2003 إلى إثارة مخاوف الدول، ومما زاد من هذه المخاوف فوز أحمدي نجاد في انتخابات 2005 وانتخابات 2009 الذي يعني الاستمرارية في النشاطات النووية.[2]

ترى إيران أنها دولة ذات جذور فارسية ما يعني أنها كانت قوة عظمى، وهذا يعزز طموحاتها في أن تبقى قوة عظمى في المنطقة وفي العالم، فهي ترى أن من حقها أن تكون دولة متطورة ومتقدمة صناعياً وليست فقط منتجة للنفط. وهذا يظهر من خلال محاولاتها السرية بتخصيب اليورانيوم وامتلاك السلاح النووي والتي أصبحت فيما بعد علنية بعد العام 2002.[3]

مر البرنامج النووي الإيراني بأربعة مراحل تمثلت المرحلة الأولى، بمرحلة النشأة والبنية الأساسية في الفترة ما بين 1968–1978، والمرحلة الثانية مرحلة الحظر والإحياء "أي حظر شامل على إيران في مجال التسلح ورفض التعاون النووي معها" في الفترة ما بين 1979–1985، والمرحلة الثالثة مرحلة تفعيل جزئي للبرنامج النووي الإيراني في الفترة ما بين 1985–1991، والمرحلة الرابعة اهتمام إيراني مكثف بالطاقة النووية في تسعينيات القرن العشرين.[4]

يعتبر الإعلان عن مشروع البرنامج النووي الإيراني إشكالية بحد ذاتها، حيث أثارت تخوفات لدى دول الجوار التي لها علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصةً والغرب عامةً. جاء الإعلان عن مشروع البرنامج النووي الإيراني في ظل سياسة أمريكا المعلنة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، المتمثلة بالحرب على الإرهاب. حيث شنت الحرب على أفغانستان والعراق التي وصفتهم بدول محور الشر، وكانت مستعدة لتضييق الخناق على إيران ومشروعها النووي.

---

[1] شاهرامتشوبين،طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، 179.
[2] البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، 9.
[3] البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، 19-20.
[4] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001–2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 132–133.

3. سياسة الولايات المتحدة للحد من الانتشار النووي

احتلت قضية الانتشار النووي أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمنها القومي. وتضاعفت خطورة الانتشار النووي لدى الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فلجأت لسياسات تمنع أو تحد من هذا الانتشار الذي يشكل خطراً على أمنها وعلى العالم بأكمله.[1]

اتجهت اهتمامات الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلى التركيز على هوية الدول الساعية لامتلاك السلاح النووي وطبيعة نظام الحكم القائم، أكثر من اهتمامهابمنع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية في مناطق معينة. وترى الولايات المتحدة أن الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي تمارس العنف ضد شعوبها، وتستغل الموارد لمصالح الحكام الشخصية دون مراعاة للقانون الدولي، وهي بذلك تنتهك المعاهدات الدولية بحيازتها للأسلحة النووية كونها تهدد أمن الدول. ركزت الولايات المتحدة على منع من تسميهم "الدول المارقة" من امتلاك أسلحة دمار شامل، حتى لا يتمكنوا من تهديد أمن الولايات المتحدة وحلفاءها، واتبعت عدة استراتيجيات حيال ذلك منها، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية عام 2002، والاستراتيجية الوطنية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل لنفس العام، واستراتيجية الأمن القومي عام 2006، وركزت كل هذه الاستراتيجيات على الأسلحة النووية.[2]

اتبعت الولايات المتحدة عدة أساليب لمنع الدول المارقة والجماعات الإرهابية من امتلاك الأسلحة النووية. فاعتمدت آلية مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل التي تهدف إلى منع الدول المارقة من استخدام الأسلحة في حال كانت تملك أسلحة أو تسعى لامتلاكها. وأشارت إلى سياسة الردع بمعنى أن الولايات المتحدة لها الحق في الرد بما أتيحت من قوة مسلحة، لتواجه التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل عليها أو على حلفاءها.[3]

وبالإشارة إلى سياسة الردع رأت أنها بحاجة لآليات جديدة لتحقيق الردع، تشتمل على سياسة قوية ومعلنة وقوة عسكرية ومجموعة من أدوات إقناع الخصوم بعدم استخدام أسلحة الدمار الشامل، إذ أنه لا يمكن الاعتماد على سياسة الردع فقط. وبناءً على هذه الاستراتيجية رأى الرئيس بوش أن الردع لا يكفي أحياناً،

---

[1] المرجع السابق، 39.

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001-2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 51-53.

[3] المرجع السابق، 54-55.

وأنه يجب أن يكون هناك تدابير استباقية للكشف عن أسلحة الدمار الشامل ومنع أي هجوم محتمل في حال امتلاك الدول لها، ومثال ذلك الحرب على العراق.[1]

لجأت الولايات المتحدة لاتباع استراتيجية تُعزز منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي عدم امتلاك الدول المارقة والإرهابية أسلحة الدمار الشامل. وتشمل هذه الأداة تدابير تقليدية مثل الدبلوماسية والاتفاقيات وضبط التسلح، وبهذا تعرقل مساعي هذه الدول من امتلاك السلاح النووي. وتعزز فاعلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى تفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي تجبر الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي، على التصديق على البروتوكول الإضافي الذي يتبع للوكالة. وتشمل هذه الأداة كذلك أنظمة متعددة لضبط التسلح ومنع الانتشار، التي تعتبر مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الانتشار، والعمل على سن تشريعات جديدة تحسن من أداء نظام الرقابة على صادرات الولايات المتحدة بما لا يضر مصالحها التجارية.[2]

اتبعت الولايات المتحدة أسلوب العقوبات للحد من الانتشار النووي بالرغم من عدم فاعليته في بعض الأحيان، وقامت بتعزيز القدرات الاستخباراتية والتعاون الدولي للحصول على المعلومات حول خطط ونوايا الدول التي تسعى للانتشار النووي. وكانت الولايات المتحدة تشرك حلفاءها والدول الصديقة لها بالاستراتيجيات التي تتبعها، باعتبار أن التهديد ليس فقط للولايات المتحدة بل لحلفائها أيضاً وكافة المجتمع الدولي. وعملت الولايات المتحدة على إيجاد إدارة فاعلة لتخفيف الآثار الناتجة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل في حال حدوثها، وبهذه الطريقة تحاول اقناع الدول التي تستخدم تلك الأسلحة بأنها لن تحقق أهدافها.[3]

تعتبر معاهدة حظر الانتشار النووي من المعاهدات التي حاولت الحد من الانتشار. وتهدف للتخلص من الأسلحة النووية والتزام الدول الخمس التي تملك الأسلحة بالعمل على نزع السلاح النووي، كذلك تدعو الدول التي لا تملك السلاح النووي إلى عدم التفكير بامتلاكه. وتشترط المعاهدة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتبادل الخبرات فيما بين الدول، وتدعو لمشاركة الأطراف في اتفاقيات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومراقبة الصادرات المرتبطة بالمواد النووية. وهناك أربعة دول فقط ليست طرفاً في هذه المعاهدة هي "الهند، اسرائيل، كوريا الشمالية، باكستان"، وتقوم بتكثيف جهودها في حال شعرت بأن هناك

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001–2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 54–55.

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001-2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012،، 56.

[3] المرجع السابق، 56–59.

خطراً يهددها مثل كوريا الشمالية وإيران، وتعمل على تطوير أسلحة نووية لحماية نفسها كما في حالة العراق، إذ قام الرئيس صدام حسين ببذل جهود كبيرة لتطوير أسلحة نووية لبسط سيطرته على المنطقة وتوسيع نفوذه.[1]

ترى بعض الدول أنها بحاجة لامتلاك أسلحة نووية، وبعضها حصل على تعهدات حماية من خلال مشاركتها بتحالفات. واستجاب بعضها للضغوط السياسية والدبلوماسية لمنع الأسلحة النووية، في حين أن هناك دولاً لا تملك القدرة التقنية لتطويرها. وهناك تعارض شديد من قبل العديد من الدول بامتلاك الأسلحة النووية بالرغم من امتلاكها القدرة على تصنيعها، وترغب في الانضمام إلى معاهدة قادرة على منع امتلاك السلاح النووي. وكان هناك فشل في معاهدة حظر الانتشار النووي بنزع السلاح من الدول الحائزة على أسلحة نووية، وخروقات للمعاهدة والتعهدات التي أملتها اتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل عدد من الدول مثل: العراق، ليبيا، كوريا الشمالية، وإيران. ولتلافي فشل المعاهدة كان هناك عدة توصيات لمنع الانتشار النووي، إذ يتعين على الأطراف في المعاهدة التقيد بالالتزامات الأساسية والمتوازنة بخصوص عدم الانتشار ونزع السلاح ضمن ما تم الاتفاق عليه في إطار المعاهدة، وتنفيذ البند المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، وتعزيز مراجعة معاهدة حظر الانتشار وما يتعلق بالشرق الأوسط باعتباره منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وعلى جميع الدول التي لا تملك الأسلحة النووية ومشاركة في حظر الانتشار أن تقبل الضمانات التي شملها البرتوكول الإضافي الأول للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[2]

3.1 إدارة بوش للملف النووي الإيراني

اختلفت سياسة الرئيس بوش تجاه الملف النووي الإيراني عن سياسته تجاه العراق وكوريا الشمالية، حيث اتجه إلى تجديد الحظر الذي فُرض على إيران عام 1995، عقب إعلان إيران عن اكتمال تجهيزات مفاعل بوشهر عام 2003، وإعلانها عن وجود منشأتي ناتنز وآراك وإعلان الرئيس خاتمي استثمار مناجم يورانيوم تساعد إيران الاعتماد على نفسها من أجل إنشاء دورة كاملة للوقود النووي. ومنذ إعلان الرئيس بوش بأن إيران دولة من دول محور الشر، تغيرت السياسات الأمريكية تجاه إيران ما بين الضربات العسكرية ومحاولة الحوار السياسي معها، وزعزعة النظام الحاكم بالسر بدعم جماعات المعارضة وتحريض المجتمع الدولي ضد إيران. وبالرغم من تعليق العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة، إلا أنه لم يتم قطع

[1] أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، 72.
[2] أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، 72-96.

الاتصال تماماً، فحدثت عدة اتصالات بين الطرفين من خلال المؤتمرات الدولية لبحث مستقبل أفغانستان، وملاحقة أعضاء القاعدة ومهربي النفط العراقي. لكن سرعان ما أصبح هذا التنسيق يضعف بعد الكشف عن تورط إيران في قضية تهريب أسلحة للفلسطينيين.[1]

كان هناك عدة عقبات تقف أمام عودة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة تمثلت في، رعاية إيران للإرهاب وسعيها للانتشار النووي ومعارضة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتهديد دول الجوار الخليجي وانتهاك حقوق الإنسان. لم يحقق أسلوب العقوبات والاحتواء والضغوط الدبلوماسية التي اتبعها الرئيس بوش النجاح. وأرجع بعض الباحثين الأمريكيين ذلك إلى إحساس الإيرانيين بقوميتهم، وطبيعة السياسة الإيرانية الداخلية التي تتمثل بالانتماء لنفس الثورة ونفس المبادئ بين الإصلاحيين والمحافظين، وحاول الرئيس بوش دعم الشعب الإيراني للحصول على الديمقراطية تمهيداً لسقوط نظام الحكم.[2]

لجأ الرئيس بوش لاتباع سياسة "الحرب الوقائية" و"تحالفات الراغبين" و"التفوق الأمريكي،" ورفض الاتفاقيات والمعاهدات لأنها تقلل من قوة الولايات المتحدة. وأبرز ما يمثل سياسة بوش هو العمل الأحادي ضد أي تهديد، وأوضح في أحد تصريحاته أنه لن يتردد في العمل الانفرادي أو مع حلف تقوده بلاده حيث قال في تصريح له "لن أنتظر في خدمة الأحداث بينما تتجمع الأخطار، لن أقف مكتوف الأيدي بينما يقترب الخطر أكثر وأكثر". ورأى المحافظين الجدد أن استراتيجية بوش الأحادية هي الطريق الصحيح على عكس تعددية الرئيس السابق روزفلت.[3]

تغيرت العلاقات الأمريكية تجاه إيران في عهد الرئيس بوش واتجهت للتهديد بشن حرب على إيران لعدم تعليقها تخصيب اليورانيوم وحيازتها للأسلحة الذرية. لكن إيران ادعت عدم رغبة الولايات المتحدة بإجراء محادثات معها بسبب انحيازها لإسرائيل.[4]

3.2 إدارة أوباما للملف النووي الإيراني

تختلف إدارة أوباما للملف النووي عن إدارة بوش المتشددة تجاه أنظمة الحكم في الدول المعادية لأمريكا، التي أضعفت مصداقية نظام خاتمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وفشلت في إيجاد ثقة

[1] رشا حمدي. موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، 2003، عدد152، 308-310.
[2] المرجع السابق، 308-310.
[3] أشرف عبد العزيز عبد القادر. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001-2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، 49-50.
[4] شاكر كسرائي، تاريخ إيران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 485.

بين الولايات المتحدة وإيران. تقوم إدارة أوباما على التفاوض المباشر، من خلال اتباع عدة سياسات كان منها: سياسة الترغيب والترهيب، وسياسة الصفقة الكبرى، ودراسة كل قضية بصورة منفصلة.[1]

وسعت الولايات المتحدة إلى فرض المزيد من العقوبات على إيران، حيث أشار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلى ضرورة استخدام القوة الأمريكية في كافة الشرق الأوسط. وأكد أن سياسة التهديد والوسطاء لم تنجح فيما يخص الملف النووي الإيراني، ولا يستبعد استخدام القوة بقوله "ينبغي أن لا نتردد في مخاطبة إيران مباشرة، إذ ينبغي أن تهدف دبلوماسيتنا إلى زيادة الثمن على إيران مقابل استمرارها في برنامجها النووي من خلال تطبيق عقوبات أكثر صرامة، وممارسة مزيد من الضغط من جانب شركائها الرئيسيين في التجارة... وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نبين لإيران، وللشعب الإيراني بخاصة، ما يمكن أن يغيره التغيير الجذري لهم في المشاركة الاقتصادية، والضمانات الأمنية والعلاقات الدبلوماسية". لم تكن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران مفروضة نحو الاقتصاد، إنما استهدفت الصناعات النووية وصناعات القذائف، وإلا كان هناك احتمالية لإجراءات تتخذها إيران مقابل ذلك.[2]

رأى البعض أن سياسة أوباما الصارمة لم تحل المشكلات الرئيسية في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وأن التهديدات لم تجعل إيران تخضع، فتبنت الولايات المتحدة رؤية جديدة تمثلت في سياسة المفاوضات المباشرة وغير المشروطة وتشمل مستويات دبلوماسية رفيعة ومراسلات غير رسمية تسمى "الصفقة الكبرى"... فحدوث صراع مع إيران سيؤدي إلى أضرار مدنية واقتصادية وتؤثر على نفوذ الولايات المتحدة، وستكون سياسة الصفقة الكبرى لمصلحة الجميع. طالبت إيران بالاعتراف بدورها في المنطقة ليتم العمل بسياسة الصفقة الكبرى، لأنها رأت أن سياسة توازن القوى أخفقت في حل قضايا المنطقة وهذا يعني أن على إدارة أوباما اتباع سياسة تكون فيها المصالح متوازنة، وتبني منهج آخر من السياسات. فركز في المراحل الأولى على بعض القضايا التي كان من المحتمل الاتفاق عليها، ومن ثم الانتقال للقضايا الإيرانية المتعلقة بالبرنامج النووي.[3]

أجرى الرئيس أوباما محادثات مع إيران عام 2013 تدعو للتعاون فيما بينهم لحل المشاكل العالمية، إلا أنه لم يتغير شيء في الموقف الأمريكي تجاه إيران وبقيت تهديدات الولايات المتحدة لها قائمة. وفي العام نفسه ألقى الرئيس (حسن روحاني) كلمة في الولايات المتحدة بخصوص فتح حوار مع دول العالم، وبحث

---

[1] محمود مونشيبوري. العلاقات الأمريكية– الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، 22-23.

[2] المرجع السابق، 24.

[3] محمود مونشيبوري. العلاقات الأمريكية– الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010،26-32.

العلاقات الإيرانية الأمريكية والعلاقات الإيرانية ومجموعة "5+1" حول الملف النووي الإيراني، وتم التوقيع على اتفاق مؤقت واتفاق آخر عام 2015، وجرى حوار في جنيف بين وزيري إيران والولايات المتحدة حول العلاقات بين البلدين.[1]

3.3 إدارة ترامب للملف النووي الإيراني

أبدى ترامب عدم رضاه عن الاتفاق النووي ونوه في عدة خطابات له بإمكانية تصفير العلاقات مع إيران. ويرى ترامب أن إيران تُشَكِل خطراً على استقرار الدول في الشرق الأوسط كاليمن والسعودية ولبنان وسوريا وليبيا، لذلك فهو يريد جرها إلى حالة من عدم الاستقرار وإحكام السيطرة عليها. وقد أشار ترامب إلى أن الاتفاق النووي يُشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة وأمن إسرائيل، كما يَزعم بدعم إيران للإرهاب.[2]

تمت الإشارة للحديث عن السياسة التي اتبعها الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما، والتي كانت ترتكز على الدبلوماسية ومواقف اتسمت بالشدة والرخاء، وبناء التحالفات مع الدول والمنظمات الدولية، ولجأ في بعض الأحيان لفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي يراها منحرفة عن السياسة الدولية.[3] في حين أن سياسة الرئيس ترامب تختلف عن سلفه أوباما، فهي تسعى للحد من نفوذ إيران المقلق والمُزَعزع للاستقرار في المنطقة، عن طريق تعزيز العلاقات مع حلفاء أمريكا والشركات الإقليمية، كما تقوم سياسته على حرمان إيران من الحصول على السلاح النووي، ومواجهة التهديدات التي تُشكلها الصوراريخ الباليستية والحركات الإرهابية التي يُمولها الحرس الثوري الإيراني. ويسعى ترامب من خلال سياساته إلى احتواء الأنشطة الإيرانية في المنطقة والحد من النشاط النووي الإيراني.[4]

يُعتبر الأمن الإقليمي أحد أهم الأسباب التي دفعت ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي، واتباع سياسة شديدة اللهجة تجاه إيران. ومما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر هو أن الاتفاق النووي يساعد إيران على التخلص من العقوبات التي فُرِضت عليها، وفتح الأبواب أمامها للاستثمار الأجنبي وعقد تحالفات مع غيرها من الدول المنافسة لأمريكا.[5]

---

[1] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 485-486.

[2] شاهر الشاهر وآخرون، الشرق الأوسط في ظل أجندات، 292_294.

[3] أسامة أبو رشيد، "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حزيران 2014، 5).

[4] علي عدنان محمد حسن، "استمرار امريكا في الاتفاق النووي الايراني على المحك،" مجلة اتجاهات سياسية، العدد 1 (كانون الاول 2017)، 130.

[5] محمود حمدي أبو القاسم، "السياسة الامريكية تجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة،" (طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018).

شملت العقوبات التي فُرضت على إيران والتي أصبحت سارية منذ 7 آب 2018، على تبادلات مالية تخص العملة الإيرانية وحصول إيران على عملية بنكية أمريكية وقطاع انتاج السيارات واتجار إيران بالذهب والمعادن الثمينة ونشاطات متعلقة بقدرة إيران على طرح سندات للدين السيادي. وكانت باقي العقوبات التي وُقِعَت في 5 نوفمبر من نفس العام قد شملت على تبادلات تخص الاتجار بالنفط الإيراني، وتبادلات مالية من مصارف أجنبية تتعامل مع البنك المركزي الإيراني، وإدارة الموانئ الإيرانية وقطاعات الطاقة والشحن وبناء السفن.[1]

4. مراحل فرض العقوبات الدولية الأمريكية على إيران

ظهرت حالة من التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد سقوط نظام الشاه عام 1979، وحالة من التوتر والحساسية المفرطة استمرت حتى يومنا هذا، في نظام اتسم بأحادية القطبية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. هذا النظام الأحادي القطبية أدى إلى تداعيات أبقت العلاقة متوترة بين الطرفين.[2]

4.1 المرحلة الأولى: منذ 1979 حتى عام 2005.

أدت حادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران بعد الثورة الإسلامية، إلى حدوث تداعيات أثرت سلباً على العلاقات الإيرانية الأمريكية. خاصة بعد فشل إطلاق سراحهم بالطرق السلمية والعسكرية، حيث قام مجموعة من الطلاب في جامعة طهران بالتظاهر أمام السفارة الأمريكية والهتاف بشعارات الموت للشاه والموت لأمريكا، وقاموا باحتجاز 65 طالباً أمريكياً داخل السفارة كرهائن. وبذلك بدأت أزمة بين البلدين استمرت 440 يوماً.[3]

احتلت إيران بعد هذه الحادثة مسرح الأحداث في أمريكا ووضعت الشعب الأمريكي في مرحلة من القلق والخوف المتزايد والذي ظهر مجدداً في العام 2005، حين انتُخِبَ أحمدي نجاد رئيساً لإيران على اعتبار أنه كان من بين الشباب الذين قاموا باقتحام السفارة الأمريكية آنذاك.[4]

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات أحادية الجانب على إيران عام 1979 بموجب مجموعة من القوانين والتشريعات والأوامر التنفيذية. وكان من بين هذه الأوامر الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس الأمريكي آنذاك "جيمي كارتر" والذي يحمل الرقم 12170، حيث جمد بموجبه كل الممتلكات والأموال التي كانت بحوزة البنك المركزي والحكومة الإيرانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، تلا ذلك أمراً تنفيذياً آخر

---

[1] "ماذا تتضمن العقوبات الامريكية على ايران،" الميادين نت، (أغسطس 2018). شوهد في 2019/3/25: الرابط: http://cutt.us/DCrk6

[2] ياسين مجيد، "العلاقات الايرانية-الامريكية مفارقات الحوار والاحتواء،" *مجلة الشؤون الاوسط*، العدد 39 (مارس 1995)، 13.

[3] نعمة حسن محمد، "أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران 4 نوفمبر 1979- 20 يناير 1981،" *مجلة بحوث الشرق الاوسط*، العدد 34 (مارس 2014)، 275-342.

[4] المرجع السابق.

يحمل الرقم 12205، يقضي بموجبه فرض حظر على الصادرات الأمريكية على إيران ووضع قيود على التحويلات المالية الأمريكية. ثم جاء الأمر التنفيذي رقم 12211، وتم بموجبه فرض حظر على سفر المواطنين الأمريكيين إلى إيران وفرض حظر على الواردات القادمة من إيران ومنع إقامة أية صفقات تجارية أو مالية مع إيران.[1]

شهدت الفترة ما بين قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 1985 تجميداً شاملاً للبرنامج النووي الإيراني، ويرجع ذلك إلى أسباب وقناعات دينية لدى آية الله الخميني الذي يرتئي تحريم امتلاك أسلحة الدمار الشامل. بالإضافة إلى عوامل أخرى منها قيام الطائرات العراقية بقصف المنشآت النووية الإيرانية، واتخاذ موقف مضاد من الثورة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وفرض الحظر الشامل على مجالات التسلح كافة.[2]

حدثت عدة تحولات في الاستراتيجية الإيرانية بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، الأمر الذي أدى إلى إسراع إيران بتطوير برنامجها النووي، حيث تم ذلك عند مجيء القيادة الجديدة التي أعقبت آية الله الخميني وتم توسيع نطاق البرنامج النووي ليتعدى المرحلة السلمية إلى مرحلة الأبحاث النووية، حيث أنشأت إيران مركز للأبحاث النووية في جامعة أصفهان وقامت بتدريب مختصين نوويين في الخارج مع استمرار بناء محطة بوشهر النووية. وسّعت إيران دائرة تعاونها مع الدول الأخرى حيث تفاوضت مع باكستان وفرنسا لتقديم التعاون الفني للمركز، كذلك قامت بتوقيع بروتوكول تعاون نووي مع الصين عام 1985، تلاه آخر مع باكستان عام 1986، ثم عام 1987 وقعت إيران اتفاق آخر مع الأرجنتين يتم بموجبه تزويد إيران بالوقود النووي من اليورانيوم المشع. وكان لتفكك الاتحاد السوفييتي الأثر الكبير في تطوير البرنامج النووي الإيراني.[3] في العام 1995 صدر أمر تنفيذي يقضي بمنع دخول الأشخاص التابعين لأمريكا من تولي الإدارة العامة أو الدخول في عقود تمويل، ومنعهم من الإشراف على موارد نفطية في إيران. وفي نفس العام تم توسيع الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وفرضت حظراً مالياً وتجارياً كاملاً.[4]

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع العقوبات الاقتصادية على إيران، ووجدت أن هذه العقوبات غير كافية للضغط على إيران لتغيير سلوكها، وبناءً على ذلك أقرت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996 قانون "داماتو أو قانون عقوبات إيران وليبيا"، ثم عُدِلَ القانون وأصبح يُعرف بقانون العقوبات على إيران. تم

---

[1] فهد الخراز، "الابعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على ايران وتداعياتها المحتملة،" *مجلة آداب البصرة*، العدد 66 (2013)، 255-300.

[2] أحمد محمود ابراهيم، "البرنامج النووي الايراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية،" *مجلة السياسات الدولية*، العدد 142 (1998)، 312.

[3] توفيق، سعد حقي. 2003، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة. مجلة العلوم السياسية، *جامعة بغداد*، العدد 27، 13.

[4] الخراز، فهد. 2013. الأبعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وتداعيتها المحتملة. *مجلة آداب البصرة*، العدد66، 255-300.

بموجب هذا القانون تهديد الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني على ما يزيد عن 20 مليوناً في السنة، وحرمانها من الحصول على ضمانات من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي وحرمانها من دخول السوق الأمريكية، بالإضافة إلى حظر الاشتراك بالعقود التي تصدرها الخزنة الأمريكية.[1] أدى اكتشاف تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم في إيران من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2003، إلى جعل العقوبات المفروضة على إيران تأخذ نطاقاً دولياً صارماً للتعامل معها.[2]

4.2 المرحلة الثانية: منذ 2006 حتى 2015.

حُوِّل الملف النووي الإيراني في شهر شباط من العام 2006، إلى مجلس الأمن كخطوة لتحجيم دور إيران إقليمياً بإجماع دولي، ومحاولة منع تطور الأنشطة النووية في إيران إلى الاستخدام العسكري وإبقاءها سلمية الاستخدام. وهذا ما أدى إلى دخول الملف النووي الإيراني مرحلة التصعيد والمواجهة السياسية. إن الخشية من تنامي قدرة إيران النووية وتطورها للاستخدام العسكري وامتلاكها الأسرار التقنية النووية، والخوف من فرض هيمنة إيران إقليمياً في منطقة ذات نفوذ متداخل وبالتالي مصالح مشتركة ومتداخلة استراتيجياً واقتصادياً، جعل الدول الأوروبية تتخذ موقفاً حيال ذلك.[3]

أدى تنامي دور إيران إقليمياً وتهديد المصالح الأوروبية إلى تخوف الدول الأوروبية واعتبار إيران دولة تشكل خطراً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين لامتلاكها القوة النووية. وأصدر مجلس الأمن أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران،[4] وهي: المجموعة الأولى تناولت المواد النووية الحساسة وتجميد أصول الأفراد والشركات الإيرانية والتي صدرت عام 2006.[5] والمجموعة الثانية والتي جاءت عام 2007، نتيجة لعدم امتثال إيران للقرار السابق وعدم وقف تخصيب اليورانيوم.[6] والمجموعة الثالثة صدرت عام 2008، والتي سمحت بعمليات تفتيش للشاحنات البحرية والجوية في حال الاشتباه باحتوائها على مواد محظورة.[7] والمجموعة الرابعة في عام 2010، تضمن منع إيران من الاستثمار في الخارج بأي نشاطات لها علاقة بالملف النووي الإيراني.[8]

---

[1] Haidar, Jamal Ibrahim. 2016. Sanctions and Exports Deflection: Evidence from Iran, Kennedy school of Government, Harvard University, economic policy 63ed panel meeting, https://bit.ly/2Akkz2u.

[2] يوسف إبراهيم كمال، *أثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني*، 210.

[3] حبيب فياض، "البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 129 (صيف 2008)، 107-108.

[4] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "دراسة في العقوبات الدولية على إيران،" *مجلة دراسات إقليمية*، العدد 25 (2012)، 25-58.

[5] معمر عطوي، "العقوبات الدولية على ايران: محاصرة دولة معقدة،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد137 (خريف 2010)، 245.

[6] "*The Security Council receives reports from some 90 countries on sanctions against Iran*," UN (Dec 2007).

[7] "*Chairman of the sanctions committee on Iran submits his report to the Security Counci*," UN (Aug 2008).

[8] "*The Security Council is imposing further sanctions on Iran over its nuclear activities.*" UN (Jun 2010).

4.3 المجموعة الثالثة: منذ 2015 حتى 2019.

يعاني الشرق الأوسط من أزمات ومخاطر تهدد استقراره نتيجة للتطورات العديدة التي أدت إلى حدوث اضطرابات في المنطقة، والتي ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها تهدد مصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط. وكما جاء على لسان الدبلوماسي الأمريكي جيمس جيفري "أن الشرق الأوسط يتخبط بأزمات ومخاطر تهدد استقراره، ناهيك عن الاضطرابات الشعبية والبلبلة الإيديولوجية والدينية، وذلك على نحو لم تشهده تلك المنطقة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، إن جميع هذه التطورات مترابطة، وإن كان كل منها بشكل منفصل، وحتى بصورة أكبر إذا تم جمعها سوية، يشكل تهديداً للمصالح القومية الأساسية للولايات المتحدة التي حددها الرئيس أوباما في سبتمبر 2013 وهي، دعم حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، وحماية التدفق الحر للنفط والغاز إلى الاقتصاد العالمي، ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل."[1]

تميزت سياسة أوباما باعتمادها على نهجين للتخفيف من حدة العداء مع الدول التي يصفها بالدول المعادية له، وهما: سياسة الاحتواء كما في حالة إيران وروسيا، والتركيز على البيت الداخلي وتقليل التفاعل الأمريكي في السياسة الدولية.[2] انتهج أوباما سياسة دبلوماسية بعيدة كل البعد عن استخدام الحرب والقتال والقوة العسكرية، إذ سعى للوصول إلى حل والاتفاق سلمياً، إلا أنه في بعض الحالات اتجه إلى فرض العقوبات الاقتصادية كنوع من الردع.[3]

سعى كل من الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما والرئيس الإيراني حسن روحاني للوفاء بالوعود التي قطعها كل منهما على شعوبهم. فالرئيس الأمريكي كان يطمح إلى تحقيق إنجاز تاريخي في ظل حكمه للولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بعقد اتفاق نووي مع إيران، في حين كان الرئيس الإيراني يسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في إيران عن طريق رفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها. لم تكن أمريكا قادرة على إقناع شركائها لفرض المزيد من العقوبات على إيران، فالصين والاتحاد الأوروبي كانوا حريصين على رفع العقوبات عن إيران، وكانت الظروف الإقليمية والدولية التي جاء خلالها الاتفاق الدولي الموقع بين إيران ومجموعة 5+1 بالغة التعقيد.[4]

---

[1] Jemes F. Jeffrey, implications of the Iran Nuclear agreement for U.S. policy in the middle east. The Washington institute. 2015. For more: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/implications-of-the-iran-nuclear-agreement-for-u.s.-policy-in-the-middle-ea

[2] كولن دوك، "عقيدة أوباما.. فشل الاحتواء للمنافسين وتراجع مكانة واشنطن"، عرض عمرو عبد العاطي، 31 أيار 2015، تم استرجاعه بتاريخ 2017/5/28.

[3] المرجع السابق.

[4] فتيحة ليتيم، "الاتفاق النووي الإيراني: أبعاد وتداعيات،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 152 (شتاء 2016)، 98.

كان من أبرز ما جاء في بنود الاتفاق النووي احترام حقوق إيران النووية ضمن إطار المعاهدات الدولية، واعتراف القوى الكبرى بالبرنامج النووي الإيراني. كما كان من بنود الاتفاق اعتراف الأمم المتحدة بامتلاك إيران قدرات نووية، والسماح لدول العالم بالتعاون مع الاتفاق النووي الإيراني في إطار المواصفات العالمية. واحتفاظ إيران بالبنى التحتية النووية مع تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي، وإلغاء جميع قرارات الحظر المفروضة على إيران من قِبَل مجلس الأمن الدولي والتي تشمل الحظر المالي والاقتصادي، والإفراج عن مليارات الدولارات من العائدات الإيرانية، بالإضافة لإلغاء حظر التسلح على إيران.[1]

تسعى الدول الأوروبية لضمان أمن الإقليم من أي عمل إرهابي، وبموجب هذا الاتفاق ضمن الغرب عدم تسلح إيران بالقنبلة النووية، بالإضافة لعقد اتفاقيات تعاون تجارية مع إيران والعمل على مكافحة الإرهاب. وبذلك أدخل الغرب إيران عن طريق هذا الاتفاق في مفاوضات طويلة لتحقيق المكاسب لصالحها مقابل أن تخفف إيران العنف في المنطقة. في المقابل ضَمِنت إيران أن تُعامَل في المجتمع الدولي كدولة طبيعية، وجلوسها مع الدول الخمس الكبرى على طاولة المفاوضات ولمدة طويلة يُعَبِر عن وضعها الدولي والإقليمي في المراحل المقبلة.[2]

أكد ترامب بعد توليه الحكم في أمريكا على عدم ثقته بنوايا إيران النووية، ويرى أن استمرار إيران في دعمها للحركات الإرهابية وانتهاك حقوق الإنسان، يعني أن الاتفاق غير مجدٍ وأنه "كارثة". وعبّر ترامب بقوله "أتطلع إلى التراجع عن هذه الصفقة الكارثية مع أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم."[3]

فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الأوروبيين إعادة الحديث عن الملف النووي الإيراني، كون الاتفاق يشمل الدول الأوروبية وليس فقط اتفاق بين طرفين. واستند الموقف الأوروبي على عاملين أساسيين، أولهما مبني على المصالح والذي جاء عام 2015 بعد التوقيع على الاتفاق النووي بين الدول الأوروبية، وتوصلت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيران إلى اتفاق اقتصادي قائم على صفقة تقدر ب 25 مليار دولار لشراء 128 طائرة مدنية، وهذا يعني فتح باب التعاون بين الدول الأوروبية. وفي قمة بروكسل أكد الأوروبيون على ما أعلنه القادة الأوروبيين أن "لا تراجع عن الاتفاق النووي مع إيران ولا عودة للبحث بتفاصيله وبنوده"، والتي يرى الأوروبيون أنها كلفتهم عشر سنوات من المحادثات للتوصل إلى هذه

[1] هيئة التحرير، "أبرز بنود الاتفاق النووي،" *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 151 (صيف 2015)، 45-47.
[2] جواد الحمد، "تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته،" *مجلة دراسات شرق أوسطية*، العدد 73 (خريف 2015)، 133-134.
[3] حسين الكرعاوي و هيثم صوان، "الإدارة الأمريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية،" *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد 60 (2018)، 5-7.

المحصلة.[1] أما العامل الثاني الذي يستند إليه الموقف الأوروبي فهو الرسالة التي رغبت إيصالها فدريكا موغريني مفوضية الشؤون الأمنية والخارجية، إلى أن الإخلال بالاتفاق سيؤدي إلى فقدان الثقة على مستوى المجتمع الدولي وسيشكل سابقة خطيرة على مستوى التفاهمات الدولية.[2]

اعتبرت إيران أن واشنطن انتهكت بنود الاتفاق لعام 2015، ورفضت عرض أمريكا بإجراء مفاوضات. وعبّر وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف بأن الاتفاق "اتفاق دولي أيده قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، وأنه ليس "اتفاق شخصي". وجاء ذلك كرد على مبعوث الأمم المتحدة الخاص بشأن إيران قائلاً "الاتفاق الجديد الذي نأمل أن نبرمه مع إيران لن يكون اتفاقاً شخصياً بين حكومتين مثل الاتفاق الأخير، نحن نسعى لإبرام معاهدة." وترى الدول الخمس الكبرى أن الاتفاق يُعتَبر أفضل فرصة لمنع إيران من تطوير ملفها النووي والحصول على قنبلة نووية.[3]

5. الاتفاق النووي ومفاوضات مجموعة (5+1).

تضمن الاتفاق في المراحل الأولى عدة مبادئ بين إيران ومجموعة القوى العظمى "5+1" ركزت جميعها على جعل الملف النووي الإيراني مخصص للأغراض السلمية فقط، وبالتالي إعادة البرنامج النووي خطوات للوراء لعدم جعله عسكرياً. وأن تخفض نسبة التخصيب والتخلي عن نصف كمية اليورانيوم المخصب بدرجة 20% والنصف الآخر يخصب بدرجة 5% وأن لا تتلاعب بنصوص الاتفاق وأن تجمد أنشطتها في منشأة "نتانز""وفوردو" ومنشأة أراك. وأن لا تقوم بتوسيع برنامجها النووي وتُمنَع من بناء منشآت جديدة أو تطوير ما هو قائم أو استبدال أجهزة الطرد بما هو أحدث.[4] وتم الاتفاق على تقليص أجهزة الطرد المركزي من 19,000 إلى 5060 جهازاً تُنتِج يورانيوم مخصب بنسبة 3,67% لمدة خمسة عشر عاماً.[5] وبناءً على ذلك وافقت إيران على انتزاع قدرة مفاعل "أراك" في التعامل مع البلوتونيوم، وتقوم بصب الإسمنت في الجزء الأساسي للمفاعل لإيقاف تشغيله. ومَنَع الاتفاق النووي إيران من استخدام منشأة "فوردو" وعدم إجراء أي أبحاث لتخصيب اليورانيوم في هذه المنشأة لمدة "15 عاماً" ومن ثم تحويلها للأغراض السلمية لاحقاً.[6]

---

[1] موسى عاصي، "الاتحاد الأوروبي يرى في الاتفاق النووي مع ايران مفتاحاً للأمن،" صحيفة النهار (تشرين الأول 2017). http://cutt.us/hRDDS تاريخ الزيارة 2018/9/12.

[2] المرجع السابق.

[3] Ahmad Hasan, "Iran rejects US offer to hold talks and says Washington has overturned a previous agreement," Reuters (Sep 2018).

[4] مصطفى اللباد،"الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، (2014)، 115.

[5] ميشالنوفل، "التسوية النووية مدخل إلى توازن جيوسياسي جديد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97،(2015)، 104.

[6] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016، 572.

ويتوجب على مجموعة القوى العظمى "5+1" رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بشكل جزئي وعدم فرض عقوبات جديدة أثناء فترة التفاوض، وتحرير العقوبات المفروضة على تجارة المعادن النفيسة والعقوبات على قطاع السيارات، وعلى صادرات إيران من البتروكيماويات، ورفع العقوبات عن شركات النقل والتأمين. وأهم العقوبات المفروضة على إيران هي التي فُرِضت على البنك المركزي الإيراني، حيث أبقت أمريكا على هذه العقوبات لحين التوصل لحل شامل للملف النووي الإيراني بمزيد من الضغط على إيران لتقوم بتقليص برنامجها النووي.[1] وفي حال عدم التزام إيران بشروط الاتفاق سيتم فرض العقوبات عليها خلال 65 يوماً بموجب الاتفاق لمدة عشرة سنوات على الأقل. وفي 20يوليو 2015 تبنى مجلس الأمن الدولي اتفاق فيينا في قرار رقم "2231"، على أن يتم إلغاء كافة أشكال الحظر التي فُرِضت على إيران خلال السنوات الماضية، وَيُعتَبر التصديق على هذا القرار أول خطوة للعمل المشترك لتسوية الأزمة النووية التي استمرت 12 عاماً ورفع العقوبات عن إيران.[2]

6. الموقف الأوربي حول الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني.

صرّحت القوى الأوروبية أنها ستحمي شركاتها التي تتعامل مع إيران من أي ردود أفعال تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الاتفاق النووي الإيراني، ساعية لحماية مصالحها الاقتصادية التي تعتبر جزء أساسي من الاتفاق. وقد أصدر الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغيريني، بياناً موحداً أكد على تأييد الاتحاد الأوروبي لخطة العمل الشاملة المشتركة والسعي لتنفيذ هدفهم بضمان بقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً.[3] تهدف الدول الأوروبية من فرض العقوبات على إيران إلى تقويض قوتها الإقليمية والحرص على بقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً. وسمحت دول الاتحاد الأوروبي للشركات الأوروبية المتضررة من العقوبات التي فرضتها أمريكا على إيران من مقاضاة الإدارة الأمريكية أمام المحاكم الوطنية للدول الأعضاء من أجل حماية شركاتها من العقوبات، وقد أشاد الرئيس روحاني بموقف الاتحاد الأوروبي ورفضه للعقوبات.[4]

رفضت ألمانيا العقوبات المفروضة على إيران وصرحت أنجيلا ميركل أن "انسحاب أمريكا من الاتفاق هو مدعاة للقلق"، كون الاتحاد الأوروبي تربطه مصالح اقتصادية مع إيران وشراكة تجارية كبيرة مع حتى قبل

---

[1] مصطفى اللباد،"الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، (2014)، 115-116.

[2] شاكر كسرائي، تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 588-590.

[3] "European Commission: *We deeply regret" Washington's sanctions against Iran,*" CNN, USA (Age 2018).

[4] Daniel Boffey and other's, *" EU acts to protect firms from Donald Trump's sanctions against Iran Companies told to ignore White House demands to drop all business with Iran*," The Guardian, Age 2018.

توقيع الاتفاق النووي. كذلك يظهر موقف فرنسا الرافض للعقوبات بتصريح وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية "الشرطي الاقتصادي للعالم". كما أجمعت دول الاتحاد الأوروبي على رفضها لتلك العقوبات المفروضة على إيران. عزز الاتفاق النووي عام 2015 الشراكة الأوروبية مع إيران حيث وصلت الصادرات الأوروبية إلى إيران عام 2017، إلى 13 مليار دولار.[1]

عبرت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغريني في اجتماعٍ مع مسئولين من بريطانيا والصين وألمانيا وروسيا وفرنسا والصين وإيران، أن "الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستنشئ كياناً قانونياً لتسهيل المعاملات المالية والقانونية مع إيران"، بهدف مواصلة التجارة معها وشراء نفطها والالتفاف على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها. وقد جاءت تصريحات موغريني بعد أسبوعين من إعلان وزارة الاقتصاد الألمانية أن دول الاتحاد الأوروبي تبحث عن نظام مدفوعات مع إيران، يساعد على استمرار التعاملات التجارية بين الطرفين بالرغم من وجود العقوبات الأمريكية عليها.[2]

7. الخاتمة

يظهر التغير من سياسة كل من جورج بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب، أن سياسة بوش لم تنجح أو على الأقل لم تحقق القدر المطلوب للوصول إلى اتفاق نووي مع إيران. في حين اتسمت إدارة أوباما باستخدام عدة سياسات للتفاوض مع إيران دون التركيز على القوة والتهديد العسكري فقط. أما سياسة ترامب تجاه الملف النووي الإيراني فقد تمثلت بانسحابه من الاتفاقية وفرض عقوبات جديدة على إيران.

يبدو أن إدارة بوش لم تكن مهتمة كثيراً بمعالجة أو تطبيع العلاقات مع إيران، وكل ما جرى من محاولات تقارب كانت تهدف بالأساس إلى التوافق حول العراق بعد التخلص من النظام البعثي. وكانت توجهات الرئيس بوش مُنصَبة أكثر على معاقبة الذين اعتدوا على أمريكا في 2001، والأنظمة المباشرة التي تدعمهم والقضاء على نظام طالبان في أفغانستان المحتضن للمتهم الأساسي بتفجيرات نيويورك "بن لادن وقاعدته" والنظام العراقي "صدام حسين وحزب بعثه،" ولم يركز في حينه كثيراً على المشروع النووي الإيراني، واهتم بإعادة بناء البيت الداخلي الأمريكي والحصول على دعم له من داخل الولايات المتحدة الأمريكية. في حين ركز أوباما منذ وصوله للحكم على التخلص من الإرث الثقيل الذي تركه سلفه بوش وحاول قدر المستطاع عدم توريط أمريكا في صراعات العالم. ومع وصول ترامب الى الحكم تغيرت السياسة

[1] تقرير بعنوان "مخاوف أوروبية من العقوبات الامريكية على ايران،" قناة الجزيرة (يناير 2018).
https://www.youtube.com/watch?v=doTD07Xa68A

[2] "مبادرة أوروبية للالتفاف على العقوبات الامريكية على إيران،" موقع الجزيرة الاخباري (سبتمبر 2018).
الرابط: http://cutt.us/mzTTh

الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني وألغى الاتفاق الذي عقده أوباما بعد 12 عاماً من التفاوض، بحجة أن هذا الاتفاق يضر بالمصالح الأمريكية.

المراجع.

- أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. 2007. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- أبو القاسم، محمود حمدي. 2018. السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، طهران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
- اعطيوي، فاطمة. 2011. المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت.
- ابراهيم، أحمد محمود. 1998. البرنامج النووي الايراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسات الدولية، عدد 142، 312.
- البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات. 2007. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1.
- المحلاوي، شعبان عبده ابو العز. 2017. العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد 63، 752.
- الخراز، فهد. 2013. الابعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على ايران وتداعياتها المحتملة، مجلة آداب البصرة، عدد 66، 255-300.
- العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس. 2012. دراسة في العقوبات الدولية على ايران، مجلة دراسات اقليمية، عدد 25، 25-58.
- اللباد، مصطفى. 2014. الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، 13–18.
- الحمد، جواد. 2015. تحليل الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 73، 133-134.
- الكرعاوي، حسين. و صوان، هيثم. 2018. الإدارة الامريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الايراني بين مشهدي الإلغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 60، 5-7.
- تشوبين، شاهرام. 2007. طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.
- حمدي، رشا. 2003. موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، عدد152، 308–310.
- حسن، علي عدنان محمد. 2017. استمرار امريكا في الاتفاق النووي الايراني على المحك، مجلة اتجاهات سياسية، عدد 1، 130.
- حقي، توفيق سعد. 2003، انتشار اسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد 27، 13.
- سيبينيوس، جيمس و سينج، مايكل. 2013. هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع ايران؟ إطار تحليلي للمفاوضات الإيرانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1.
- عبد القادر، أشرف عبد العزيز. 2012. الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الإنتشار النووي: الحالة الإيرانية، 2001–2009، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2.
- عطوي، معمر. 2010. العقوبات الدولية على ايران: محاصرة دولة معقدة، مجلة شؤون الأوسط، عدد137، 245.

- فياض، حبيب. 2008. البرنامج النووي الإيراني والقرارات الدولية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 129، 107-108.
- كسرائي، شاكر. 2016. تاريخ ايران الحديث: صراع التيارات السياسية، الأقليات الدينية والقومية: تفاصيل الملف النووي مع دول الغرب، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1.
- كمال،يوسف ابراهيم. أثر العقوبات الدولية على الاقتصاد الايراني، 2010.
- ليتيم، فتيحة. 2016. الاتفاق النووي الايراني: أبعاد وتداعيات، مجلة شؤون الاوسط، عدد 152، 98.
- مجيد، ياسين. 1995. العلاقات الايرانية-الامريكية مفارقات الحوار والاحتواء، مجلة الشؤون الاوسط،عدد 39، 13.
- محمد، نعمة حسن. 2014. أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران 4 نوفمبر 1979- 20 يناير 1981، مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد 34، 275-342.
- مونشيبوري، محمود. 2010. العلاقات الأمريكية– الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1.
- نوفل، ميشال. 2015. التسوية النووية مدخل إلى توازن جيوسياسي جديد، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد97، 100–105.
- هيئة التحرير. 2015. أبرز بنود الاتفاق النووي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 151، 45-47.

المواقع الالكترونية العربية

- صحيفة النهار
- موقع الجزيرة الاخباري

المراجع باللغة الانجليزية

- Daniel Boffey and other's, EU acts to protect firms from Donald Trump's sanctions against Iran Companies told to ignore White House demands to drop all business with Iran, The Guardian, Age 2018.
- European Commission: We deeply regret" Washington's sanctions against Iran, CNN, USA (Age 2018).
- Hasan, Ahmad. "Iran rejects US offer to hold talks and says Washington has overturned a previous agreement," Reuters (Sep 2018).
- Jeffrey,Jemes F. implications of the Iran Nuclear agreement for U.S. policy in the middle east. The Washington institute. 2015.

المواقع الالكترونية باللغة الانجليزية

- CNN.
- UN.

الدور الإيراني في الشرق الأوسط: المتغيرات الإقليمية (العراق- سوريا) أنموذجاً

The Iranian Role in the Middle East: Regional Changes (Iraq-Syria)

جاسم محمد حاتم
Jassem Mohammed Hatem
ماجستير علوم سياسية
Master of Political Science
Jasem77jasem77@gmail.com

الملخص

تنطلق الرؤية الإيرانية لمنطقة الشرق الأوسط طبقاً لمصالحها الحيوية الأمر الذي استدعى أتباع سياسات أكثر واقعية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لذلك، لاسيما أن إيران لم تخفف من رغبتها في الهيمنة على المنطقة لتصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، وشكلت الأحداث التي شهدتها المنطقة "**الربيع العربي**" بيئة خصبة لإيران في السعي لبناء توجهاتها الاستراتيجية القائمة في أحكام السيطرة على المنطقة، استفادت إيران من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها المنطقة من خلال زيادة فاعليتها في منطقة الشرق الأوسط.

استغلت إيران المشروع الديني كأساس لتوجهاتها في المنطقة ونجحت في ذلك، ونتائج تلك السياسة هو أن إيران بدأت تمتلك معامل التأثير في المنطقة من خلال وجود جماعات تدين بولائها لإيران ومرتبطة معها مذهبياً، وأصبحت المذهبية تلعب دوراً مهماً في سياسة إيران الخارجية. إن السياسة التوسعية التي انتهجتها إيران تجاه مناطق عدم الاستقرار السياسي مكنت إيران من تحقيق الأهداف المرسومة لتوجهاتها الخارجية، مستغلةً بذلك ضعف الحضور الإقليمي لدول المنطقة الأمر الذي مكن إيران من تحقيق أداء استراتيجي مميز في منطقة الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: إيران# منطقة الشرق الأوسط

Summary

The Iranian vision of the Middle East region is based on its vital interests, which necessitated the adoption of more realistic policies in order to achieve the goals set for it. In particular, Iran has not relaxed its desire to dominate the region to become the regional superpower in the region. Iran's fertile environment In seeking to build its strategic orientations in regional

governance, Iran has benefited from the chaos and political instability in the region by increasing its effectiveness in the Middle East.

Iran has exploited the religious project as a basis for its orientations in the region and has succeeded. The results of this policy are that Iran has begun to have influence in the region through the existence of groups that reject its loyalty to Iran and are ideologically linked to it. The sectarianism plays an important role in Iran's foreign policy That Iran's expansionist policy towards political instability has enabled Iran to achieve the goals set for its foreign policy, taking advantage of the weak regional presence of the countries of the region, which enabled Iran to achieve outstanding strategic performance in the Middle East.

Keywords: Iran # Middle East Region

المقدمة

تشكل إيران واحدة من الدول الإقليمية التي تمتلك مكانة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، تمكن صانع القرار الإيراني من توظيف العديد من الأوراق الرابحة والاستفادة من الثغرات التي شهدتها المنطقة من أجل التأثير على مجريات الأمور وبالفعل استطاعت إيران من تحقيق مكانة تليق بها كدولة لها دور مميز في منطقة الشرق الأوسط.

استفادت إيران من عوامل الوهن التي أصابت المنطقة وتمكنت من خلال ذلك في بناء سياسة إقليمية مستندة على نشر الأذرع الإيرانية في شتى بقاع المنطقة وأحكام السيطرة على مناطق النفوذ المهمة، فبذلك أصبحت إيران تمتلك عوامل ضغط مؤثرة المنطقة.

إن الأدوار الإقليمية التي أتسمت بها إيران تنطلق من أهداف قائمة نحو بناء قوة إقليمية تمتلك زمام الأمور في المنطقة مبنية على أسس قوية ومتينة كي تكون قادرة على مواجهة الأحداث العرضية، استغلت إيران الصراعات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وتمكنت من ممارسة التأثير في الكثير من دول المنطقة بفعل تعدد قنوات السياسة الخارجية، فتمكنت إيران من التوجه نحو المذهبية تجاه قضايا المنطقة فنجحت في ذلك، فضلاً عن التأثير السياسي في الكثير من البلدان، وأنتج عن ذلك زيادة في فاعلية الأداء الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث لمعرفة أسس السياسة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى بيان مدى استفادة إيران من التغيرات التي شهدتها المنطقة، ومدى قدرتها في توظيف الإمكانيات المتاحة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تسارع الأحداث في البيئة الإقليمية في ظل زيادة توجه إيران تجاه المتغيرات الإقليمية ساهم في جعل توجهات إيران الخارجية تنطلق نحو إفراز وضع استراتيجي متكيف مع الظروف الجديدة.

الإشكالية:

تهدف إشكالية الدراسة إلى طرح التساؤلات الآتية:

- ما العوامل التي ساهمت في زيادة الأداء الإيراني في المنطقة.
- ما السبل التي اعتمدتها إيران في ظل توجهاتها الخارجية.
- ما الدلالات التي تبنتها إيران في التكيف مع متغيرات المنطقة.

منهجية البحث:

1. **منهج التحليل النظمي:** لتحليل الفعل الإيراني الذي ينطلق به صانع القرار للحصول على أفضل النتائج وبالتالي العمل على تحويل كل ما هو سلبي إلى ايجابي.
2. **المنهج الوصفي:** لوصف بعض المواقف السياسية التي تصدر عن صناع القرار تجاه بعض الأزمات والقضايا، إضافة إلى استغلال تلك الأزمات من أجل زيادة الفاعلية في المنطقة بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تناول أسباب زيادة الأداء الإيراني في المنطقة.

المبحث الثاني: تضمن مقومات النفوذ الإيراني في المنطقة.

المبحث الثالث الدور الإيراني تجاه المتغيرات الإقليمية (العراق–سوريا) أنموذجاً.

المبحث الأول: أسباب زيادة الأداء الإيراني في المنطقة

ينطلق هذا المبحث في الكشف عن الدعائم التي ساهمت في زيادة الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى بيان مدى الفاعلية التي أتسمت بها السياسة الإيرانية تجاه ما تشهده المنطقة من تغيرات.

1- الاحتلال الأمريكي للعراق:

أخذت إيران تنظر إلى الاحتلال الأمريكي للعراق كونه الفرصة المهمة التي يجب استغلالها بشكل جيد، سيما أن إيران أخذت تبدي تطلعاتها في ممارسة دور إقليمي مختلف عن الاطر الحاكمة للشرق الأوسط[1].

إذ تمكنت إيران من تثبيت دورها السياسي في العراق مستغلة الضعف الأمريكي في السيطرة على الأوضاع في العراق، فمن المؤكد أن يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة الإيرانية في التأثير على الساحة العراقية وهذا يجعل إيران هي الطرف المؤثر في العراق والتي تتفوق على الدول الإقليمية كافة[2].

أن أهمية العراق في الرؤية الاستراتيجية الإيرانية تنطلق من بلورة استراتيجية ثلاثية الأبعاد: **أولاً** الحث على الديمقراطية التي تعد الوسيلة للهيمنة الشيعية على الحكم، **ثانياً** بعد الفوضى التي شهدها العراق تنظر إيران الى العراق وفق منظور الهيمنة عليه، **ثالثاً** بناء سلسلة من الفاعلين المتنوعين من أجل تقليل المخاطر العرضية التي تواجهها مستقبلاً، وهذه الاستراتيجية أثمرت بنجاحها في العراق بشكل كبير سيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق[3].

بدء النفوذ الإيراني يزداد في العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه عام 2011 والذي كان يمثل أحد معوقات الدور الإيراني في العراق، بدأ بعد ذلك الدور الإيراني يزداد تأثيره على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية كافة، وهذا مؤشر أساسي يبرهن لنا مكانة إيران الإقليمية، إذ يكتسب العراق أهمية كبيرة في السياسة الإيرانية وهو جزء من المشروع الذي أخذت تسعى إيران تحقيقه في المنطقة[4].

2- ضعف الدور العربي

في ظل انهيار شبه كامل للنظام العربي مع عجز الحكومات العربية عن وضع حد للتدخلات الخارجية يتزامن ذلك مع تراجع دورهم السياسي في المنطقة الأمر الذي ترك مساحة واسعة أمام الدول الإقليمية

([1]) ممدوح بريك محمد، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات السياسية للأمم المتحدة 2003-2011**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص78.

([2]) علاء عكاب خلف، **علاقة العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص601-602.

([3]) محمد السعيد إدريس، **تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013،

([4])Michael Eisenstadt, **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy,(London: 2015), p5.

لممارسة دورها بشكل فعال ومؤثر[1]. إن النفوذ الإيراني في المنطقة هو نتيجة للفراغ العربي السياسي والاقتصادي والعسكري، فتمكنت إيران من الاستناد على فروع إقليمية والتي أوجدت لها دوراً مهماً ومؤثراً في المنطقة العربية، لكن كل هذه المنطلقات قائمة على وجود مشروع إقليمي لا يمكن الإغفال عنه جعل إيران توظف العديد من الأوراق الرابحة والتي مكنت إيران من اللعب بحرية تامة في المنطقة[2].

بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في مطلع عام 2011 التي أطاحت بالكثير من البلدان العربية نتج عن ذلك ضعف التأثير العربي مقابل زيادة الدور الإيراني، تدخلت في مساندتها للثورات العربية مما جعلها تمتلك فواعل مهمة في المنطقة اكتسبت من خلالها مكانه إقليمية مؤثرة[3]. أسهم ضعف الوجود العربي في أزمات المنطقة إلى إيجاد فراغ عملت إيران على ملئه، فتمكنت من إبعاد العراق عن محيطه العربي ووضعت الحواجز ضد إقامة أي وجود لدور عربي في العراق، واستفادت من الثورات العربية لاسيما الثورة السورية ضد الرئيس بشار الأسد 2011 فتمكنت من خلالها تعزيز دورها بوجود عسكري مؤثر في سوريا[4].

عبرت إيران عن ارتياحها تجاه الثورات العربية لكن معوقات الموقف الإيراني في ظل الحسابات الاستراتيجية مكنت إيران من تلافيها والحصول على مكاسب مهمة في المنطقة رغم أن نتائج الثورات لم تكن كلها في صالح إيران، ومع ذلك تكيفت السياسة الإيرانية مع المتغيرات الجديدة التي شهدتها المنطقة وفتحت قنوات للحوار التي مكنتها من مواجهة العديد من التهديدات الخارجية[5]. لاشك أن ما آلت إليه المنطقة من تغيرات في ظل الوهن العربي جعلت إيران لاعباً مؤثراً في خريطة التوازنات الإقليمية، إذ نجحت إيران في إيجاد بيئة خصبة للتمدد في المنطقة من خلال اعتمادها على القوة الناعمة، وبذلك أصبحت طرفاً مؤثراً في السياسة الإقليمية[6].

وعلى ما يبدو فإن تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة سبب إرباكاً لدى الدول العربية في التعامل مع مخرجات التأثير الإيراني في ظل سياسة التحالفات التي أجرتها إيران في المنطقة والتي تمكنت من خلالها تحقيق ما كانت تسعى إليه. إن النجاح الذي حققته إيران في المنطقة لا يرجع لطبيعة الاستراتيجية المتبعة

---

(1) ناصر المطيري، التمدد الإيراني في المنطقة، **صحيفة النهار**، العدد 1125، الرياض، 2010.

(2) عادل علي عبدالله، **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**، (دبي: دار مدارك للنشر والتوزيع، 2012)، ص189.

(3) ينظر: التقرير الاستراتيجي النصف سنوي الثاني، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التحولات والتحالفات الجديدة، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**، (الرياض: 2017)، ص123.

(4) أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وافاق الدور الإيراني في الاقليم، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد 3، (الرياض: 2017)، ص75.

(5) طلال عتريسي وأخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص373.

(6) هشام بشير، ابعاد متشابكة تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/39601

بل إلى الضعف والوهن في المنطقة العربية الذي مكن إيران من تحقيق النجاح باستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية[1].

3- البرنامج النووي الإيراني

الرغبة في الحصول على السلاح النووي تنبع من استراتيجية نووية تؤسس وفق أهداف حيازة هكذا نوع من السلاح، وفي كثير من الأحيان تنبع من منطلقات أيديولوجية عقائدية، أو انعكاساً للرؤية التي يحملها صانع القرار السياسي[2]. سعت إيران في الحصول على السلاح النووي؛ وذلك من أجل أحداث التوازن في القوة مع القوى النووية الأخرى في المنطقة (الهند- باكستان- إسرائيل) مما يكسبها السمعة والمكانة الدولية في ظل حصولها على هذا السلاح، لربما الهدف الأكبر من ذلك هو السعي لتحقيق الهيمنة الإقليمية[3]. إن امتلاك إيران للقنبلة النووية يشكل ذلك مصدر التهديد للأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يأتي وفق الرؤية الإيرانية للمنطقة من منظور قيادي فهي ترى نفسها بأنها الأحق في قيادة المنطقة[4].

نجحت إيران في استغلال الانشغال الغربي بتداعيات الثورات العربية مما ساعدها في زيادة مخزونها من اليورانيوم، وزادت من حرية مناورتها في التعامل مع الغرب ولاسيما في ظل التخبط الذي تشهده السياسة الدولية[5]. مما جعلها تسارع بامتلاكها للأسلحة النووية بتوظيف مزايا ذلك من خلال العمل على فرض المساومة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة لذلك فهي تعمل على استعادة مكانتها الإقليمية في ظل الوظيفة النووية[6].

4- العلاقة مع روسيا

العلاقات الإيرانية الروسية عميقة لكن شهدت العديد من التقلبات، فمع تولي الرئيس الإيراني حسن روحاني السلطة عام 2013 تحسنت العلاقات واختارت إيران روسيا كشريك لاستكمال برنامجها النووي، فمع اندلاع الأزمة السورية تشاركت الدولتان في دعم حليفهما والذي أوصل العلاقات إلى مستوى الشراكة

([1]) رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 2003-2015: دراسة حالة العراق ولبنان، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، برلين، 2016

([2]) رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص40.

([3]) المصدر نفسه، ص50.

([4]) السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: العبيكان للنشر، 2014)، ص482.

([5])محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره، ص58.

([6]) سناء نويجي، المشروع النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط 1957-2010، **رسالة ماجستير (غير منشوره)**، جامعة محمد خضير-بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، 2015، ص90.

الاستراتيجية[1]. تشكل إيران أهمية خاصة في الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بل أنها تمنح روسيا عمقاً جيوسياسياً مهماً لاعتبارات يمكن إيجازها بالآتي[2]:

- تشكل إيران من الدول المهمة المجاورة لروسيا التي تمتلك مكانة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط.
- تدعم إيران بشار الأسد والذي يعد حليف لروسيا.
- العلاقات الاقتصادية والعسكرية القائمة على أساس المنفعة المتبادلة بينهما.
- الدعم الذي يقدمه أحدهما للآخر ساهم في تحقيق المزيد من التقارب في ظل العلاقات الثنائية.

ظلت إيران تعتمد على روسيا في حماية نفسها من الانتقادات الغربية ولاسيما في ظل الألفية الجديدة، ثم اتجهت إيران ضمن سياسة تكتيكية قائمة على بناء علاقات متينة وقوية مع الجانب الروسي حتى أصبحت روسيا صوت إيران في المحافل الدولية، ووقفت معها حتى مع تغير الإدارة الأمريكية وصعود إدارة جديدة تتبنى سياسة الخناق تجاه إيران[3]. فإن روسيا تنظر إلى إيران كونها الطريق الذي يصلها الى منطقة الخليج التي تحظى بمكانة مهمة في الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة فمن خلال ذلك لم تفرط روسيا بعلاقتها مع إيران في ظل المكاسب التي تحصل عليها روسيا.

المبحث الثاني: مقومات النفوذ الإيراني في المنطقة

ارتكز الأداء الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من الأهداف التي تمكنت من خلالها إيران من تحقيق الكثير من المكاسب التي ترمي الوصول إليها، شهدت المنطقة العديد من التقلبات التي استغلتها إيران بالشكل الصحيح وكانت ثمار ذلك واضحة أمام الجميع، ومن بين هذه المقومات:

1. دعم الصراعات الطائفية

اعتمدت إيران على استثمار الصراعات والتدخل فيها بالوكالة عن طريق شركائها المختلفين خوفاً من التسبب بأحداث لا تستطيع القوى الإقليمية التحكم فيها، ومن أجل تصعيد هذا الصراع وتحويله إلى صراع إقليمي[4]. عملت إيران على التوجه نحو دعم بعض الجهات المتصارعة في المنطقة من أجل التحكم بما تمليه عليها تطلعاتها الاستراتيجية، ومن خلال ذلك باتت تمتلك عنصراً مؤثراً في المنطقة في ظل طبيعة أداءها الاستراتيجي.

اتجهت إيران نحو بسط نفوذها في المنطقة وذلك من خلال دعم حلفاءها بوسائل مختلفة سياسياً وعسكرياً في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، فبدأت تسعى نحو العمل على استثمار مناطق الصراع ومن

---

(1) **التقرير الاستراتيجي النصف سنوي**، العلاقات الروسية الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص205.

(2) حسني عماد حسني العوض، **السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتن**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص40.

(3) **التقرير الاستراتيجي السنوي**، تطورات العلاقات الإيرانية الروسية بعد عام 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص156.

(4) جيفري مارتيني وآخرون، مستقبل العلاقات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، **مؤسسة راند**، نيويورك، 2017، ص10.

أجل زيادة تأثيرها في المنطقة كي تصبح الدولة الإقليمية العظمى التي تمتلك زمام الأمور في منطقة الشرق الأوسط[1].

تعتمد إيران على استراتيجية المواجهة غير المتوازنة مما جعلها تندفع نحو الخارج عبر حزام من الدول التي تعد الأذرع الإقليمية التي تشكل محور سياسة إيران في المنطقة لاسيما في ظل سعي إيران لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية[2].

2. تصدير الثورة

إن النجاح الذي حققته إيران في حقبة ما بعد الثورة أثبت قدرة إيران في مواجهة الأخطار الخارجية، أي أن الطابع الأيديولوجي في السياسة الإيرانية ساهم في حضور إيران على الساحة الإقليمية[3]. بقيت إيران تصر على مبدأ تصدير الثورة في التعامل مع المنطقة العربية، بالرغم من إدراكها لمدى الاستياء الذي تشهده الدول العربية من إصرار إيران على تطبيق هذا المبدأ، فيتم ملاحظة الدعم الذي تقدمه إيران للكثير من دول المنطقة، ولعل موقفها من الثورات العربية خير برهان على محاولة إيران لتصدير الثورة[4].

رحب الجانب الإيراني بالثورات العربية وأخذ يرى بأن تلك الثورات نموذجاً ملهماً في الثورة على الأنظمة الفاسدة، وجاء ذلك الترحيب على لسان هرم السلطة الإيرانية علي خامنئي " **أن الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الإسلامية في إيران وبالتالي فهي استمرار لها**"[5].

3. المشروع الإيراني

إن المشروع الإيراني هو جزء من الرؤية الإيرانية لدورها في المنطقة والذي ينطلق من رؤية سياسية وفكرية وثقافية، يأتي هذا المشروع من منظور توسعي قائم في السيطرة على المنطقة كي تكون إيران الدولة الإقليمية العظمى التي تمتلك زمام الأمور في المنطقة[6].

يهدف المشروع الإيراني إلى طرح إيران كقوة إقليمية من خلال إيجاد دور لها يخدم مصالحها في المنطقة، استثمر الجانب الإيراني عامل الضعف العربي الذي شكل الخطوة المهمة والمحفزة لزيادة التأثير الإيراني في المنطقة[7]. أصبحت إيران تمتلك تمدد إقليمي واسع يتمثل بـ" الهلال الشيعي" إذ يعد الركيزة الأساسية للفكر

---

(1) سنية الحسني، طبيعة الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، **أراء حول الخليج**، العدد 85، (الرياض: 2011)، ص70.
(2) محمد كريم كاظم، الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية، **مجلة حمورابي**، العدد11، (بغداد: 2014)، ص165.
(3) محمد توفيق، **التجربة الإيرانية النموذج المذهبي الانتفاضي**، (الرياض: مجلة البيان، 2014)، ص81.
(4) رانيا مكرم، الكراهية والعلاقات الإقليمية.. نماذج عربية وإيرانية، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، (مصر : 2015)، ص29.
(5) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 85، (القاهرة: 2011)، ص57.
(6) السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: العبيكان للنشر، 2014)، ص481.
(7) مسفر بن صالح الغامدي، النفوذ الإيراني في البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد5، (الرياض: 2017)، ص130.

السياسي الإيراني والذي أنتج عن ذلك زيادة في المكانة والنفوذ الإيراني في المنطقة، أن أهم ما تسعى إليه إيران هو التحكم بالمنطقة كي تصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة[1].

4. التدخل كشريك في مكافحة الإرهاب

بدأت إيران تخشى مسألة انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة مما أعدتها خطوة مهمة للتوجه نحو تحقيق ما تسعى إليه في ظل التدخل بالكثير من الدول بصيغة شرعية وهي التدخل بحجة مكافحة الإرهاب وإظهار نفسها أمام المجتمع الدولي بكونها دولة ليست راعية للإرهاب بل هي تحارب الإرهاب.

تمكنت إيران من التدخل في المنطقة في ظل ظهور داعش بصفة شرعية تحت ذريعة حماية المراقد والمقدسات الدينية، كان لإيران الدور المهم لمحاربة داعش سواء كان في العراق أو سوريا لأن ذلك يشكل خطراً عليها وعلى حلفاءها[2].

استغلت إيران ظهور داعش في العراق وسوريا بعد عام 2014 من أجل لعب دور أكثر واقعية في ظل المشهدين السوري والعراقي، فكانت لعبة المتغيرات التي شهدتها المنطقة لصالح إيران، فمحصلة ذلك أن إيران أفرزت دوراً مهماً في محاربة داعش من أجل تغيير النظرة العالمية تجاه إيران في محاربتها للإرهاب والتطرف[3]. أدركت السياسة الإيرانية أن التحالف الإيراني السوري هو لا ينحصر فقط في القضاء على داعش بل تقديم الدعم للنظام السوري الذي يعد الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة والذي يقع جزء من الهلال الإيراني، وهذا جعل سوريا تحظى بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية[4].

المبحث الثالث: الدور الإيراني تجاه المتغيرات الإقليمية (العراق–سوريا) أنموذجاً

1. الدور الإيراني في العراق

عندما يتم الحديث عن الدور الإيراني في العراق فهو موضوع شائك ومتشعب في الجوانب كافة، لأن إيران تمسك زمام الأمور في العراق سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى الدينية ويكون الأثر الذي تمتلكه إيران كبيراً، إذ يمثل العراق جزء من المشروع الإيراني، وبالتالي فأنه ومن غير المنطقي أن يتم الحديث عن تخلي إيران عن نفوذها في العراق بسهولة[5].

([1]) بسام ضويحي وآخرون، **استراتيجيات عمل ولاية الفقيه في الوطن العربي والعالم الإسلامي النتائج والمرئيات**، (عمان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016)، ص58–59.

([2]) بشير عبد الفتاح، الحسابات التركية والإيرانية بشأن أزمة داعش، **شؤون عربية**، العدد159، (مصر: 2014)، ص71.

([3]) شيماء تركان صالح– منعم صاحي العماري، العراق وخطة أوباما 2014((دراسة في حيثيات الأداء الخفي))، **قضايا سياسية**، العددان 39–40، (بغداد: 2015)، ص17.

([4]) حسين علي زادة، إيران وتركيا والحرب العالمية الثالثة، **مختارات إيرانية**، العدد169، (القاهرة: 2014)، ص54.

([5]) السيد أبوداود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2014)، ص163.

سياسياً: إذ تمكنت إيران من تثبيت دورها السياسي في العراق مستغلة الضعف الأمريكي في السيطرة على الأوضاع في العراق، فمن المؤكد أن يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة الإيرانية في التأثير على الساحة العراقية وهذا يجعل إيران هي الطرف المؤثر في العراق والتي تتفوق على الدول الإقليمية كافة[1]. رحبت وزاره الخارجية الإيرانية بالانسحاب الأمريكي من العراق، فكانت هذه خطوه مهمة لصالح إيران وعبرت الخارجية الإيرانية عن ذلك وفق الإعلان الصادر عنها في الأول من كانون الثاني2012 إذ وصفت ذلك بأنه انتصار عظيم لكافة أطياف الشعب العراقي والحكومة المركزية ولمؤسسة الدينية[2].

بدء النفوذ الإيراني يزداد في العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه عام 2011 والذي كان يمثل أحد معوقات الدور الإيراني في العراق، بدأ بعد ذلك الدور الإيراني يزداد تأثيره على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية كافة، وهذا مؤشر أساسي يبرهن لنا مكانة إيران الإقليمية، إذ يكتسب العراق أهمية في السياسة الإيرانية وهو جزء من المشروع الذي أخذت تسعى إيران تحقيقه في المنطقة، وأن المشروع الإيراني بدء يتضح أمام الأنظار من خلال قيام إيران بالتدخل في أزمات المنطقة وتحقيق دور أساسي ومؤثر[3]. إن الدور الإيراني في العراق يأتي نتيجة للقدرة التي تمتلكها إيران في التأثير على الوضع الداخلي فهي تتلقى مقبولية من أغلب الكتل السياسية وهذا يأتي من خلال الزيارات التي يقوم بها المسئولون العراقيون من كل الطوائف، وهذا يجعل حكومة حسن روحاني تعزز نفوذها الإقليمي، ومن خلال ذلك تسعى إلى زيادة شراكاتها الإقليمية والدولية والخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها[4].

اقتصادياً: تمكنت إيران من استثمار دورها الاقتصادي في العراق من خلال هذا الدور تخفيف حدة العقوبات الدولية التي كانت موجهة ضدها، وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في 18 اب2012 بأن إيران قامت في العمل مع مؤسسات مالية وذلك من أجل مواجهة العقوبات المفروضة عليها والتي شكلت الضرر الكبير بالاقتصاد الإيراني، وأشارت الصحيفة أن الولايات المتحدة الأمريكية رصدت قيام مسئولين عراقيين بتقديم المساعدات المالية واللوجستية لإيران[5].

يحتل كلا البلدين علاقات اقتصادية قوية، إذ تعد إيران من أكبر الشركاء التجاريين للعراق ويرجع ذلك للروابط الاقتصادية القوية بين العراق وإيران، ولإيران والعراق منافذ حدودية مشتركة سهلت عملية نقل

([1]) علاء عكاب خلف، **علاقة العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص601-602.

([2])BAYRAMSİNKAYA,**IRAKİRANİLİŞKİLERİAMERİKANASKERLERİNİNÇEKİLMESİNDENSONRA**, Vakfi SETA Araştırmaları Siyaset Ekonomive Toplum, 2013, p21.

([3])Michael Eisenstadt, **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy,(London: 2015), p5.

([4]) علي رضا نادر، الدور الاقليمي الذي تضطلع به إيران في العراق، **مؤسسة راند الامريكية**، نيويورك، 2015، ص13.

([5]) شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي 2001-2013**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014، ص145.

البضائع والسلع، إذ بلغ حجم التبادل التجاري 6 مليار دولار عامي 2013-2014[1]. وفي تقرير لوكالة DW الإخبارية والتي تم الإشارة إلى أن حجم التعاون الاقتصادي بين بغداد وطهران في عام 2017 وصل إلى عشرة مليار دولار ويرجع ذلك إلى قوة العلاقات بين البلدين والنفوذ الكبير لإيران في العراق ساهم بشكل كبير في ذلك[2].

عسكرياً: يشكل العراق عاملاً أمنياً مهماً بالنسبة لإيران إذ كانت الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإيراني حمدي وحيدي إلى العراق في3 تشرين الأول 2012 والتقى خلالها بوزير الدفاع العراقي، إذ الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير دفاع إيراني إلى العراق بعد قيام الثورة الإيرانية عام1979، وأن هذه الزيارة تهدف إلى متابعة سير الاتفاقيات المبرمة بين العراق وإيران، وتطرق في هذه الزيارة إلى أهمية العراق في السياسة الخارجية الإيرانية[3]. إذ أن تزايد النفوذ الإيراني مع انهيار الجيش العراقي أمام داعش في 2014/6/10، وسقطت بذلك مدن عراقية من أهمها الموصل وصلاح الدين والانبار وأقضية من مدن أخرى، بدأت إيران تدرك خطر التنظيم على أمنها مما جعلها تتدخل في العراق بشكل فعلي كلاعب مؤثر في العراق وأمام أنظار المجتمع الدولي لأنها تسعى لتبرهن للدول كافة بأنها تقاتل الإرهاب وليس راعية للإرهاب[4].

من خلال التحالف الرباعي الذي تم الإعلان عن تأسيسه في 26 أيلول 2015 والذي ضم كلاً من روسيا وإيران وسوريا والعراق في ظل توحيد التنسيق الاستخباراتي لمواجهة تنظيم داعش في العراق وسوريا، وبذلك تم الاعتراف بدور القوات الإيرانية بشكل رسمي في العراق وسوريا، قامت إيران بالتدخل في الشؤون العراقية والسورية بشكل مباشر عن طريق إرسال مستشارين عسكريين هذا وفر لإيران التدخل تحت غطاء قانوني دون معارضة[5].

تم توقيع اتفاقيه تعاون عسكري بين العراق وإيران في23 تموز2017، من أجل زيادة التعاون في المجال العسكري والأمني ومحاربة التطرف، إذ وقع كلٌ من وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان ووزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي اتفاقيه تعاون عسكري من أجل تقديم الدعم في مجال مكافحة الإرهاب، والدعم اللوجستي وتقوية أواصر التعاون العسكري مع العراق، وتبادل الخبرات بين الطرفين[6]. وإن ما أشار له موقع

([1])Michael Eisenstadt, OPtic,p5.

([2]) وكالة DW الإخبارية، **إيران والعراق تبادل تجاري بالمليارات**، 2017، متاح على الرابط:
http://www.dw.com/ar/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%88%D8

([3]) جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص153.

([4]) محمد بيومي وآخرون، البحث عن الاستقرار: بالاتجاهات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2014، **تقرير المستقبل**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد6 ، 2015، ص10.

([5]) مثنى العبيدي ، نمط التأثير ... التوافق والتناقض بين " التحالف الرباعي " والعراق، **مجلة شؤون تركية** ، عدد 3 ، (القاهرة: 2016) ص153.

([6]) وكالة سكاي نيوزعربية، **توقيع اتفاقية عسكرية "واسعة المدى" بين إيران والعراق**، 2017، متاح على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/web/article/967006/%D8%AA%D9%88%D9%82%

"انتلجنس أون لاين" الأمني في 11يناير 2017 قيام قاسم سليماني بالعمل على تعزيز العلاقات ما بين فيلق القدس وحزب العمال الكردستاني؛ وذلك عن طريق مقابلة أجراها مع أحد الشخصيات المهمة في هذا الحزب، جميل بايك الذي يعد من القادة البارزين في مدينة السليمانية، وجاء ذلك بسبب كونه من المقربين بين بغداد وطهران، والذي يعد منافساً لمسعود برزاني الموالي لتركيا والغرب، ويعد الدعم الذي تقدم به قاسم سليماني إلى الحزب من أجل العمل على أضعاف دور تركيا في العراق[1].

2.الدور الإيراني في سوريا

عشية اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011، أصبح هنالك قلق إيراني تجاه ما يحدث في سوريا فكان الأمر مربكاً في بدايته، بدء القادة الإيرانيون ينظرون إلى الثورة التي حدثت في سوريا هل هي تمرد على النظام السوري أم ثورة حقيقية أم مجرد مشكلة يمكن تلافيها، ومع تسارع الأحداث وتفاقم الأزمة ضد النظام بات الأمر أكثر جديه بالنسبة لإيران كون هذا النظام هو الحليف الأساسي في المنطقة[2].

سياسياً: يعد النظام السوري هو الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة، وهذا يعكس السياسة البراغماتية الإيرانية، ويتمثل الدعم الإيراني للنظام بأنه قائم على أن أي تهديد للنظام في سوريا يعد تهديداً لإيران، وبذلك تمكنت إيران من تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال التغيرات التي حدثت في المنطقة والتي تعد تطور إيجابي في سياسة إيران الخارجية تجاه ما تطمح إليه في منطقة الشرق الأوسط[3]. أخذت إيران تدرك تطور الأحداث في سوريا، مما فرض على إيران التدخل في الأزمة ولاسيما عندما ترسخت القناعة لديهم أن تفاقم الأحداث في سوريا سوف تجعل النظام في حافة الهاوية مما جعل إيران تزيد من دعمها من أجل بقاء النظام في ضل الحفاظ على وجودها في المنطقة[4].

لم يكن التدخل الإيراني في سوريا على أساس أمني أو عسكري أو إقليمي ولا على اتفاقية الدفاع المشتركة بين الدولتين، لكن على أساس المصالح الإيرانية في سوريا، فإن إيران ترى سوريا الحليف الاستراتيجي المهم في المنطقة، وتعد بأنها المدخل للعالم العربي بالنسبة لإيران، وكذلك ورقة ضغط تستعملها إيران في مفاوضاتها مع (إسرائيل)[5]. إن الرهان الاستراتيجي الإيراني بخصوص سوريا عبر عنه علي خامنئي بقوله "**إذا لم نقاتل في سوريا والعراق، فإن هذا يفرض علينا أن نقاتل في داخل أراضينا**" وأن الحديث عن أهمية

([1]) التقرير الاستراتيجي السوري، تعاون إيراني–كردي ضد تركيا، **المرصد الاستراتيجي**، العدد34، (لندن: 2017)، ص5.

([2]) أحمد سعيد نوفل وأخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص369.

([3]) شحاته محمد ناصر، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني حدود التأثير وأهم الملامح**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014)، ص62.

([4]) نبيل العتوم، **إيران وخيارات الإطاحة بالأسد، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، العدد4، (الأردن:2015)، ص2.

([5])Abdul Hamide AL-Mossawi, IRAN and the Syrian Crisis, **china public administration**, VOL.14, 2017, p139.

سوريا عبر عنها الكثير من القادة الإيرانيين، وأن التخلي عن النظام السوري يعني بقاء النظام الإيراني داخل حدوده وهذا يؤدي إلى تلاشي قوة إيران الإقليمية[1].

تعد الأزمة السورية أو ما تسمى "ثورات الربيع العربي" تحولاً مهماً في السياسة الخارجية الإيرانية، لأن سوريا تعد جزء من الخطة الاستراتيجية التي تقوم عليها إيران في المنطقة وأن خسارتها تعد خسارة كبيره لإيران، فمن خلال سوريا تستطيع إيران من تحقيق وصول الإمدادات التي تقدمها إيران إلى حزب الله في لبنان، ومما يسبب ذلك دوراً مهماً في ما تطمح إليه إيران في المنطقة[2].

عسكرياً: إن ما قامت به إيران هو تقديم الدعم إلى النظام السوري عسكرياً ففي أوائل آب 2012 تمكنت المعارضة السورية من أسر حوالي (48) مقاتلا إيرانياً في سوريا وكانت إيران قد زعمت أن هؤلاء جاءوا دفاعاً عن مقام السيدة زينب وهذه من الحجج التي نجحت فيها السياسة الخارجية الإيرانية من التدخل في شؤون الدول المجاورة ، ففي أيلول 2012 كان هنالك اعتراف رسمي من قبل إيران بوجود قوات النخبة التابعة للحرس الثوري الإيراني يتواجدون في سوريا وهذا ما صرح به محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري آنذاك[3].

تمتلك إيران دوراً عسكرياً مؤثراً في الأزمة السورية فهي بدأت بدعم النظام السوري ولاسيما في ظل ظهور تنظيم داعش في العراق والشام في منتصف عام 2014، مما أدى ذلك إلى جعل إيران تتكبد خسائر في الأرواح بسبب مشاركته هؤلاء في المعارك مع النظام، ففي عام 2016 نتيجة لشن المعارضة هجوماً على حلب الأمر الذي أدى إلى تكبد النظام والقوات الموالية له خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات[4]. عملت إيران على تحشيد آلاف المقاتلين من أجل الانضمام إلى المعارك بجانب النظام السوري في حربه ضد داعش، لتعلن إيران عن تشكيل قوات عابرة للحدود من أجل مواجهة أي خطر أو تهديد خارجي لإيران، وفي لقاء قامت به وكالة مشرق نيوز الإيرانية مع أحد القادة البارزين في الحرس الثوري "محمد علي مكي" في 2016/8/18 والذي تحدث عن هذه القوات ودورها في سوريا وبين أنها بقيادة قاسم سليماني وتُعد هذه القوات فاعلاً مهماً من فواعل السياسة الخارجية[5].

أصبح "قاسم سليماني" قائد الحرس الثوري الإيراني هو القائد الميداني الذي يشرف على المعارك ويضع الخطط العسكرية والأمنية للقوات التي تقاتل المعارضة والتنظيمات الإرهابية المتواجدة على الأراضي

([1]) تقرير الحالة الإيرانية، **أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية**، (الرياض:مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2016)، ص43.

([2]) ابتسام محمد العامري، موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية، **دراسات سياسية**، العدد46، (بغداد بيت الحكمة، 2013)، ص63.

([3])ستيفان لاربي – علي رضا نادر ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

([4]) التقرير الاستراتيجي السوري، **طريق إيران الجديد في للحرب في سوريا**، المرصد الاستراتيجي، 2017، ص5-6.

([5]) تقرير الحالة الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص40.

السورية، وصرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "حسين أميري عبد اللهيان" بقوله: **(أن السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على الجانب الدبلوماسي والعسكري وهما صفتان أساسيتان تشكلان عنصراً واحداً تجاه تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الإيرانية)**[1].

الخاتمة

إن ديناميكية التحولات الإقليمية كان لها دور إيجابي في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، ويأتي ذلك نتيجة لضعف بعض الدول الإقليمية التي مكنت إيران من التوجه نحو حيازة مكانة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط.

تعدد القنوات التي استخدمتها إيران تجاه قضايا المنطقة مكنها من الحصول على دور مؤثر في الكثير من دول المنطقة، أصبح لها دور في العراق وسوريا واليمن والبحرين ولبنان وهذا الدور ناتج عن المشاريع التي ترمي إيران تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط.

إن التطورات التي شهدتها السياسة الإيرانية تجاه المنطقة تمكنت من خلالها إيران من تحقيق نتائج مهمة في ظل زيادة الأداء الاستراتيجي، وبفعل حنكة القيادة السياسية تمكنت إيران من تحقيق الكثير من المكاسب الناتجة عن الوعي والإدراك بالمصالح القومية.

إن أهم ما يتسم به الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بأنه قائم على توسيع مناطق النفوذ في المنطقة، من أجل زيادة التأثير وأحكام السيطرة وجعلها القوة الإقليمية العظمى التي تمتلك زمام الأمور في منطقة الشرق الأوسط.

المراجع:

المراجع العربية:

- ابتسام محمد العامري، موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية، **دراسات سياسية**، العدد46، (بغداد بيت الحكمة، 2013).
- أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وأفاق الدور الإيراني في الإقليم، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد 3، (الرياض: 2017).
- أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- التقرير الاستراتيجي السوري، **طريق إيران الجديد في للحرب في سوريا**، المرصد الاستراتيجي، 2017م.
- **التقرير الاستراتيجي النصف سنوي**، العلاقات الروسية الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، ص205.

(1) نقلا عن: تقرير الحالة الإيراني، **أستمرار التدخل الإيراني في سوريا والعراق**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، اكتوبر2016)، ص73.

- التقرير الاستراتيجي النصف سنوي الثاني، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التحولات والتحالفات الجديدة، **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**، (الرياض: 2017).
- **التقرير الاستراتيجي السنوي**، تطورات العلاقات الإيرانية الروسية بعد عام 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.
- التقرير الاستراتيجي السوري، تعاون إيراني–كردي ضد تركيا، **المرصد الاستراتيجي**، العدد34، (لندن: 2017).
- السيد أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2014).
- بسام ضويحي وآخرون، **استراتيجيات عمل ولاية الفقيه في الوطن العربي والعالم الإسلامي النتائج والمرئيات**، (عمان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016).
- بشير عبد الفتاح، الحسابات التركية والإيرانية بشأن أزمة داعش، **شؤون عربية**، العدد159، (مصر: 2014).
- تقرير الحالة الإيرانية، **أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية**، (الرياض:مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2016).
- تقرير الحالة الإيراني، **استمرار التدخل الإيراني في سوريا والعراق**، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، اكتوبر2016).
- جيفري مارتيني وآخرون، مستقبل العلاقات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط، **مؤسسة راند**، نيويورك، 2017، ص10.
- جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره.
- حسني عماد حسني العوض، **السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتن**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).
- حسين علي زادة، إيران وتركيا والحرب العالمية الثالثة، **مختارات إيرانية**، العدد169، (القاهرة: 2014).
- رانيا مكرم، الكراهية والعلاقات الإقليمية.. نماذج عربية وإيرانية، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، (مصر: 2015).
- رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية 2003–2015: دراسة حالة العراق ولبنان، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، برلين، 2016، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=41389
- رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2008).
- ستيفان لاربي – علي رضا نادر ، مصدر سبق ذكره.
- سناء نويجي، المشروع النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط 1957–2010، **رسالة ماجستير (غير منشوره)**، جامعة محمد خضير–بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، 2015.
- سنية الحسني، طبيعة الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، **أراء حول الخليج**، العدد 85، (الرياض: 2011).
- شحاته محمد ناصر، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني حدود التأثير وأهم الملامح**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014).
- شنين محمد المهدي، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي 2001–2013**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014.
- شيماء تركان صالح– منعم صاحي العماري، العراق وخطة أوباما 2014((دراسة في حيثيات الأداء الخفي))، **قضايا سياسية**، العددان 39–40، (بغداد: 2015).
- طلال عتريسي وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

- عادل علي عبد الله، **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**، (دبي: دار مدارك للنشر والتوزيع، 2012).
- علاء عكاب خلف، **علاقة العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي**، (بغداد: بيت الحكمة، 2012).
- علي رضا نادر، الدور الاقليمي الذي تضطلع به إيران في العراق، **مؤسسة راند الأمريكية**، نيويورك، 2015.
- مثنى العبيدي ، نمط التأثير ... التوافق والتناقض بين " التحالف الرباعي " والعراق، **مجلة شؤون تركية** ، عدد 3 ، (القاهرة: 2016).
- مسفر بن صالح الغامدي، النفوذ الإيراني في البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي، **مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد5، (الرياض: 2017).
- محمد السعيد إدريس، **تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- محمد كريم كاظم، الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية، **مجلة حمورابي**، العدد11، (بغداد: 2014).
- محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 85، (القاهرة: 2011).
- محمد توفيق، **التجربة الإيرانية النموذج المذهبي الانتفاضي**، (الرياض: مجلة البيان، 2014).
- محمد بيومي وآخرون، البحث عن الاستقرار: بالاتجاهات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2014، **تقرير المستقبل**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد6 ، 2015، ص10.
- ممدوح بريك محمد، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات السياسية للأمم المتحدة 2003-2011**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص78.
- ناصر المطيري، التمدد الإيراني في المنطقة، **صحيفة النهار**، العدد 1125، الرياض، 2010.
- نبيل العتوم، **إيران وخيارات الإطاحة بالأسد، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، العدد4، (الأردن:2015)، ص2.
- هشام بشير، أبعاد متشابكة تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2015، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/39601
- وكالة DW الإخبارية، **إيران والعراق تبادل تجاري بالمليارات**، 2017، متاح على الرابط:
http://www.dw.com/ar/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%88%D8
- وكالة سكاي نيوزعربية، **توقيع اتفاقية عسكرية** "**واسعة المدى**" **بين إيران والعراق**، 2017، متاح على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/web/article/967006/%D8%AA%D9%88%D9%82%

المراجع الأجنبية:

- Abdul Hamide AL-Mossawi, IRAN and the Syrian Crisis, **chinapublicadministration**, VOL.14, 2017, p139.
- BAYRAMSİNKAYA,**IRAKİRANİLİŞKİLERİAMERİKANASKERLERİNİNÇEKİLMESİN DENSONRA**, Vakfı SETA Araştırmaları Siyaset Ekonomive Toplum, 2013, p21.
- Michael Eisenstadt, **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy,(London: 2015), p5.

سورية... من حالة أزموية إلى معضلة جيوبولتيكية

(دراسة في الجيوبولتيك النقدية)

Syria…The move from crisis situation to geopolitical problem (study in Critical geopolitics)

د. شاهر إسماعيل الشاهر

Dr. Shaher Ismail AlShaher

استاذ مشارك في كلية الدراسات الدولية جامعة صن ياتسون

Associate Professor School of International Studies Sun Yat-Sen University

Sh.alshaher77@gmail.com

الملخص:

هناك من ينكر الفكر التآمري، أو ما يعرف بنظرية المؤامرة، لكن ما شهدته المنطقة، سواء في ليبيا، أو العراق، أو السودان، أو سورية، من أحداث دموية وعمليات تقسيم، يجعل هذه النظرية أمراً واقعياً ملموساً.

لقد شكّلت الحرب على سورية نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ودولية، فبعض الدول الإقليمية مثل تركيا وبعض الدول العربية والقوى الدولية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أرادت إسقاط الدولة السورية، وبالمقابل هناك قوى دولية متمثلة بـ روسيا الاتحادية والصين، وقفت إلى جانب الحكومة السورية، واستخدمت كل منهما حق النقض (الفيتو) مرات عديدة لمنع صدور قرارات عن مجلس الأمن بفرض عقوبات على سورية، ورفضت التدخل العسكري الغربي في سورية.وخلف هذه القوى الدولية كانت هناك قوى إقليمية وقفت مع سورية، أهمها إيران والعراق.

الكلمات المفتاحية: سورية– أزمة– معضلة جيوبولتيكية– الجيوبولتيك النقدية.

Summary:

There are those who deny the Conspiratorial thought, which is so-called “conspiracy theory”, but given of the bloody events that the region witnessed andprocess of fragmentation, whether in Libya, Iraq, Sudan or Syria, which made this theory very realistic and Concrete action.

The war in Syria shaped an engagement area between regional andinternational systems, some regional power such as Turkey, and westernpowers, primarily the United Statespursue to convert the Syria Arab Republic into a failed state. This stands in contrast with the countries such as Russian Federation and People's Republic of Chinawhich supported the Syrian government.

For several times Russia and Chinathwart the Security Council’s decisionsimposition of sanctions on Syria, and many draft resolutions on the Syrian issue were vetoed to prevent military intervention.

In addition to many regional powers which stand by Syria as a result of geopolitical considerations such as Iran and Iraq.

Keywords: Syria- crisis-geopolitical problem- Critical geopolitics

المقدمة:

شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب وتنافس إقليمي ودولي غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة. حيث أظهرت تشكل محورين: الأول محلياً من المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، ويدعمهم إقليمياً كلٍ من تركيا ودول الخليج العربي، ومن ورائهم جميعاً يقف دولياً الغرب بجناحيه الأمريكي والأوروبي. أما المعسكر الأخر فيشمل محلياً الحكومة السورية، ويدعمها إقليمياً كلٍ من إيران وحزب الله في لبنان، ومن ورائهم جميعاً يقف دولياً كلٍ من روسيا والصين.

يرى نابليون بونابرت أنّ السياسة الخارجية لأي دولة تكمن في موقعها الجغرافي. ويعد العامل الجيوستراتيجي من العوامل المهمة في سياسة الدولة الخارجية، لأن تلك السياسة تكمن في أهميتها الجغرافية، ويرى المختصون في مجال العلاقات الدولية أنّ هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين الجغرافية والسياسة، لهذا أطلق على هذه العلاقة الوثيقة تسمية علم الجغرافية السياسية (الجيوبوليتكس) الذي يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يهتم بالدولة؛ لا على أساس أنها مفهوم جامد بل كائن حي، وأنه يبحث بالدرجة الأولى علاقة الدولة ببيئتها وحيزها والعمل على محاولة حلّ المشاكل جميعها الناتجة عن العلاقات المكانية.

فأهمية سورية لا تأتي فقط من أهميتها الجغرافية، بل من الدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي. فكون سورية أهم دولة في منطقة الشرق الأوسط هذه حقيقة استراتيجية وليس إدراك مبالغ فيه للمكانة الإقليمية. لذا بدء السعي إلى تحويل سورية من دولة ناشطة جيوستراتيجياً (دولة مؤثرة)، إلى دولة مهمة جيوسياسياً (دول متأثرة). ولعل أكبر انتصار في مواجهة الحرب على سورية هو بقاء الدولة السورية، وقد فشلوا في تقسيمها أو إنهاء وجودها.

إن تطورات الأزمة على مدار السنوات السابقة أكدت بغير شك أن الأزمة السورية قد أصبحت بالفعل أزمة دولية، ولم يعد النطاق الداخلي فيها بشقيه السياسي والعسكري سوى ساحة لتفاعلات وضغوطات أطراف خارجية لكل حساباتها ومصالحها وأدواتها في التأثير والتدخل.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أن أهمية سورية لا تأتي فقط من أهميتها الجغرافية، بل من الدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي. فكون سورية أهم دولة في منطقة الشرق الأوسط هذه حقيقة استراتيجية وليس إدراك مبالغ فيه للمكانة الإقليمية. لذا بدء السعي إلى تحويل سورية من دولة ناشطة جيوستراتيجياً (دولة مؤثرة)، إلى

دولة مهمة جيوسياسياً (دول متأثرة).ولعل أكبر انتصار في مواجهة الحرب على سورية هو بقاء الدولة السورية، وقد فشلوا في تقسيمها أو إنهاء وجودها.

الفرضية:

يفترض البحث أن الصراع الحقيقي على سورية هو بين قوى تريد تغيير الخرائط وقوى تريد الحفاظ عليها، وباقي موضوعات الصراع مجرد خطابات دعائية. فلو كانت الأطراف تريد إرجاع سورية إلى ما كانت عليه قبل بداية الأزمة لتمت تسويتها لكن الكل يريد خلق وضع جديد يخدم مصالحه. وأن الصراع في سورية لابد وأن يكون مؤثراً في أقصى الحدود على التوازن الدولي ككل، لأن نتيجة ذلك الصراع سوف تؤثر في الهيمنة على سوق الطاقة كما تأثيرها على الدور الروسي من حيث الفشل أو النجاح.

إشكالية البحث:

إن موجة ما يسمى بـ "الربيع العربي" المزعوم، وبعد اصطدامها بالصخرة السورية، عادت بقوة إلى مرسليها، ما سيكون له تأثيرات كبيرة على الأطراف الإقليمية التي كانت سبباً في الحرب على سورية، وكانت تدعم المسلحين في سورية. أي أن الأزمة ستنقل إلى مرسليها (الأزمة الخليجية أنموذجاً).

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، وهذه المناهج هي:

1- **المنهج الاستقرائي** الذي تبنته المدرسة الواقعية "**Realism**"في العلاقات الدولية، بمعنى رؤية التغيرات على أرض الواقع كما هي، لا كما تعكسه قواعد النظام الدولي.

2- **المنهج المقارن:** لمقارنة بعض الوقائع التاريخية والقيام بعملية إسقاط تاريخي للأحداث.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الجيوبولتيك النقدية، والجيوبولتيك النقدية وتجاوز الجغرافيا السياسية، والجيوبولتيك النقدية وإيجاد بديل لنظريات العلاقات الدولية.

أولاً: مفهوم الجيوبولتيك النقدية:

تعرف الجيواستراتيجية بأنها دراسة أثر الموقع الاستراتيجي للدولة وأهميته، من خلال توظيفه في الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها لتحقيق الأهداف الوطنية، وتبحث الجيواستراتيجية في المركز الاستراتيجي للدولة المتناولة بالتحليل، استناداً إلى عوامله الجغرافية العشرة:

الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة مع المحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان[1].

أما الجيوبولتيك النقدية، فهو اتجاه نظري حديث في جيوسياسية العلاقات الدولية، يختلف بشكل كبير عن المجال التقليدي المسمى الجغرافيا السياسية، وينتقد منظروا الجيبوتيك النقدية الجغرافيا السياسية التقليدية باعتبارها تقوم على اعتبارات جغرافية ثابتة تعد بمثابة عقائد راسخة، إلى درجة إطلاق صفة "الجغرافيا الأرثوذكسية"* على ذلك التصور التقليدي[2].

وإذا كانت الجغرافيا السياسية التقليدية لها مدارس متعددة: ألمانية وفرنسية وبريطانية وحتى يابانية وصينية، فإن الجيوبولتيك النقدية مدرسة أمريكية بامتياز، أسس لها مجموعة من المنظرين الأمريكيين من بينهم: " كلاوس دودز وجيريويل اتوتل وجون اكنيو، وغيرهم[3]. ففي عام 1996، تم التطرق لأول مرة إلى مسألة إعادة القراءة والتحقيق حول الجيوبوليتيك والخطابات الجيوبوليتيكية التقليدية، والتي تهدف إلى تقوية وتوسيع الدولة، وتشجيع النزعة الامبريالية، واحتضانها من قبل النخب والجماهير، مما أفرز إنشاء حقل فرعي جديد يعرف بـ"الجيوبوليتيك النقدية"، ويعنى بالتركيز على فتح الكتابات الجيوبوليتيكية التقليدية، لاكتشاف التحيّزات والتناقضات، وفهم الطبيعة الخطابية لها، للتمكن من فهم أفضل لعلاقات القوة الكامنة، التي تشكل إحدى أهداف وأدوات السياسة الخارجية.

ثانياً: الجيوبولتيك النقدية وتجاوز الجغرافيا السياسية:

يهدف المشروع النظري للجيوبولتيك النقدية ليس فقط إلى تجاوز الإطار التقليدي للجغرافيا السياسية، ولكن أيضاً إلى "إيجاد مسار معرفي موازي لنظريات العلاقات الدولية، التي أصبحت أقل قدرة لوحدها على فهم الواقع المعقد لعالم ما بعد الحرب الباردة"، كما يرى " كلاوس دودز"[4].

أما من حيث تجاوز الجغرافيا السياسية التقليدية فإن ذلك يظهر من خلال شيئين رئيسين:

الأول: هو تجاوز الربط بين الجغرافيا ومفهوم القوة: إذ تقلصت إلى حد كبير قيمة المحدد الجغرافي كمصدر من مصادر قوة الدولة، لا من حيث الموقع ولا من حيث الحجم، فقد أصبحنا نرى دولاً صغيرة جداً من

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دارمجدلاويللنشروالتوزيع، 2004، ص158.

* – في محاولة لتشبيه العقائد الجغرافية المتصلة به بالعقائد الدينية.

[2] – محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

[3] – كلاوس دودز وديفيد أتكنسون، **الجغرافية السياسية في مئة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ج1، ط1، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2010، ص 9.

[4] – كلاوس دودز و ديفيد أتكنسون، **الجغرافيا السياسية في مائة عام (التطور الجيوبوليتيكي العالمي)**، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ج2، 2010، ص 125.

حيث الحجم ولكنها مؤثرة جداً في بيئتها الإقليمية، وحتى على المستوى الدولي. كما أن تزايد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي قد أفقد الحدود الجغرافية قيمتها، وبالتالي أثر بشكل كبير على قيمة الموقع الجغرافي للدولة كمصدر من مصادر قوتها، فالتهديدات المعاصرة لم تعد تتأثر بالخصائص الجغرافية للدولة فقط.

أما المظهر **الثاني** من مظاهر تجاوز الجغرافيا السياسية التقليدية فيتمثل في أن الأفراد، وليس الدول، هم الذين أصبحوا يشكلون الفواعل الجيوبولتيكية الأساسية:فمن المعروف أن علم الجغرافيا ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية. وإذا كانت الجغرافيا السياسية التقليدية هي فرع من فروع الجغرافيا الطبيعية، فإن الجيوبولتيك النقدية هو فرع من فروع الجغرافيا البشرية،فالأفراد العاديين أصبحت لهم القدرة على خلق الأوضاع الجيوبولتيكية وليست سياسات الدول لوحدها[1].

وتظهر النزعات الانفصالية الأخيرة في إقليم كردستان وإقليم كتالونيا باعتبارها حدث بارز في هذا السياق، إذ عبرت هذه النزعات عن رغبات عرقية معينة – والمجموعات العرقية تعكس الرغبات الجماعية للأفراد – في تأسيس كيانات سيادية جديدة خلقت وضع جيوبوليتيكي معين في الأقاليم التي تنتمي إليها بمجرد الإعلان عنها[2].

ثالثاً: الجيوبولتيك النقدية وإيجاد بديل لنظريات العلاقات الدولية:

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل Macro Level of Analysis، وينصب الاهتمام الرئيس على التغييرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغيرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغيرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.[3]

لقد بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، مع بداية المدرسة السلوكية في تطور دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في الساحة الدولية.[4]

---

[1] - Walter Russell Mead, ***"The Return of Geopolitics, The Revenge of the Revisionist Powers"***, Foreign Affairs, May/June 2014.

[2] – محمد خالد، "**الحركات الانفصالية نذر مرحلة جديدة من الخرائط**"، صحيفة البيان، تاريخ 2017/10/8.

[3] – عدنان محمد هياجنة، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص 33.

[4] - See: A.F.K.Organski and Jacek Kugler **,** ***The War Ledger*** (Chicago: University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.

أما من حيث إيجاد بديل لنظريات العلاقات الدولية، فمن المعروف أن ما نتوجه إليه بالتحليل في العلاقات الدولية هو إما ظواهر أو سلوكات أو أحداث، ويدخل الاعتبارين الأولين ضمن اهتمامات نظريات العلاقات الدولية، لكن هذه النظريات مهمتها في المقام الأول تفسير الأحداث، ولأن معدل الأحداث تزايد بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة، فإنه كان يجب إيجاد مسار معرفي موازي لنظريات العلاقات الدولية يهتم بهذا السياق الجديد وهو ما كان من ضمن الاهتمامات الأساسية للجيوبولتيك النقدية، والذي يحلل الأحداث من خلال ثلاثة أبعاد: جوهر الأحداث: أي لماذا حدث ما حدث ؟ وعامل الحدث: أي ما هي العوامل التي يمكن أن تحفز على استمرار الحدث وتطوره ؟ وأخيراً بيئة الحدث:أي ما هو النطاق الذي يشمله الحدث تأثيراً وتأثراً؟

ومن وجهة نظرنا فإن الجيوبولتيك النقدية يغطي النقص في نظريات العلاقات الدولية من حيث:

1- حل الإشكالية المتعلقة بمستويات التحليل في العلاقات الدولية:فلم تعد هناك مستويات متمايزة نحلل بها الواقع، فالحدث بطبيعته أصبح ينتقل في تأثيره وتأثره من المستوى المحلي إلى الاقليمي إلى الدولي.
2- إن الأحاديث التي أصبحت تنشأ في واقع العلاقات الدولية لا تعطي بالضرورة الظواهر المركزية في العلاقات الدولية والتي قدمت لها نظريات العلاقات الدولية تفسيرات مختلفة.
3- هنالك عوامل أصبحت مؤثرة بشكل كبير في واقع العلاقات الدولية، لا تغطيها البنية الأنطولوجية لنظريات العلاقات الدولية، مثل العامل التكنولوجي.

ويقوم هذا التحليل الجيوبولتيكي الجديد على قاعدتين:

القاعدة الأولى: كل حدث يخلق الوضع الجيوبولتيكي الخاص به، لذا فإن تغير الأوضاع الجيوبولتيكية لم يعد مرتبط بتغير الحدود كما كان في التصور التقليدي من خلال زوال دول أو تفككها، ولكن من خلال تبلور أحداث معينه يمكن أن تؤدي إلى حدوث اضطراب جيوبوليتيكي، خاصة إذا كانت أحداث مفاجئة وغير متوقعة[1].

القاعدة الثانية: وتتمثل في أن الحدث إذا تعطل تطوره المخطط له، فإنه يتحول إلى معضلة جيوبولتيكية.

[1] – دام برس في لقاء خاص مع د. شاهر الشاهر للحديث حول العدوان التركي على عفرين، تاريخ 2018/1/25، على الرابط: http://webcache.googleusercontent.com/

المطلب الثاني: الجيوبولتيك النقدية والحرب على سورية

مجموعة أحداث دولية شكّلت مجتمعة البيئة المناسبة لتغيير بنية وشكل النظام الدولي تلاقت جميعها في نقطة مشتركة هي سورية وأزمتها التي شهدت استقطاب إقليمي ودولي هدّم النظريات السابقة، مثل الأحادية القطبية، لترتسم الخارطة الجديدة للنظام الدولي على هيمنة أقطاب متنافسة متباينة السياسات والمصالح، متوازية القوى نوعاً ما، حيث كانت هذه المعالم الجديدة غير واضحة، إلا أنّ تداعيات الأزمة السورية كشفتها للعلن. فما حدث في الدول العربية من تونس الى مصر وليبيا، لم يكن إلا مقدمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الغربي في الإطاحة بالدولة السورية، وتركيب نظام سياسي يدور في الفلك الأمريكي، بحيث يتم طي ملف الصراع العربي– الصهيوني، وتهيئة الطريق لمحاصرة إيران وصولاً الى الصين وروسيا تحت راية ما يسمى" الدين الإسلامي المعتدل" الذي يحكم دول المنطقة، أو من خلال تحويلها الى دول طائفية مفتتة (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، تكون ساحة جيوسياسية للدول الغربية وإسرائيل، وتفتح الطريق للسيطرة على أوراسيا، أي السيطرة على طرق إمداد الطاقة ومحاصرة روسيا والقضاء على النفوذ الصيني في المنطقة.

انتقلت الأزمة السورية من محيطها الداخلي، داخل سورية، لتصبح شأناً عالمياً تدخَّلت فيه جميع القوى الإقليمية والكبرى. ونتيجة لتحالف "المعارضة المسلحة" مع القوى الغربية والخليجية وتركيا، وتحالف الدولة السورية مع روسيا الاتحادية والصين وإيران، بات لكل طرف من الأطراف الدولية القدرة على تعطيل الحلول السياسية التي لا تراعي مصالحه الاقتصادية والسياسية، ولذلك فإن استمرار الأزمة السورية دون حل سياسي سيطرح العديد من التحديات الاستراتيجية للأطراف الفاعلة في هذه الأزمة تفرضها الاستحقاقات المختلفة التي يمكن أن تتمخض عنها الأزمة.

ومفهوم الجيوبولتيك النقديةينطبق بشكل كبير على الأزمة السورية في الوقت الراهن.إذ لم تتحقق المخططات العدائية الرامية إلى تقسيم الدولة السورية وتحويلها إلى دويلات متنازعة على أساس طائفي، وهو ما جعل هذه الأزمة تتحول إلى معضله جيوبولتيكية في النطاق الإقليمي. فالصراعات الإقليمية التي لم تحسم على الأراضي السورية، يعاد إخراجها إلى البيئة الإقليمية كالأزمة الخليجية، وقد تنفجر أزمات أخرى ارتباطاً بتحول الأزمة السورية إلى معضلة جيوبولتيكية[1]. فتأثيرات هذه الأزمة لم تعد مرتبطة بالنطاق الجغرافي للدولة السورية. بل تحولت هذه الأزمة إلى معضلة جيوبولتيكية من خلال انتقال تأثيراتها بشكل

[1] – **خطة مؤسسة راند الأميركية للحل في سورية**، وحدة الترجمة والتعريب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 11 تموز 2016.

معاكس ومتسارع إلى البيئة الإقليمية، وكذلك إلى المستوى الدولي من خلال استفادة الفيدرالية الروسية من الحالة السورية لإحداث التحول المرغوب في النظام الدولي برمته.

وكذلك كان للأزمة الخليجية تداعيات وانعكاسات على مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، فهي كانت محصلة لإعادة تموضع الكثير من الكيانات والحركات السياسية، خاصة عقب فشل المشروع الأمريكي في المنطقة، فالمعارضة السورية، المدعومة من دول الخليج، كانت الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة، التي عصفت بكل المنطقة.

وكان الكاتب البريطاني روبرت فيسك كتب في مقاله بصحيفة إندبندنت أن أزمة الخليج لا علاقة لها بقناة الجزيرة، وأن الأمر كله يتعلق بالحرب في سوريا. ورأى أن الحصار المفروض على قطر هو لترويض الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها القدرة على تخطي السعودية وإملاء نتائج الحرب هناك.

أولاً: شكل التحالفات المؤثرة في الحرب على سورية (الأعداء):

"الأعداء" هو المفهوم الأكثر حضوراً في منطقة الشرق الأوسط، والأعداء ترجمة للكلمة الانجليزية المركبة " Frenemy " وهي كلمة مركبة من Friend و Enemy أي أصدقاء وأعداء، وقد استخدم المصطلح لأول مرة في العلاقات الدولية عام 1953 من قبل الصحفي الأمريكي والتر ينشل، وهو يشير إلى تقاطع مساحات العداوة والصداقة في العلاقات بين دولتين أو أكثر، بحيث من الصعب وصف علاقتهما بأنها علاقة صداقة صريحة أو عداوة صريحة[1].

إن مفهوم " الأعداء " بهذا المعنى هو أكثر مفهوم يمكن أن يشرح لنا الوضع المعقد في العلاقات بين دول الشرق الأوسط في الوقت الراهن، فالإمارات والسعودية يعادون قطر وتركيا العدوتين لسورية والتي تعد الحليف الرئيس لإيران، وإيران هي العدو الأول للسعودية والإمارات؟؟؟ وإسرائيل تعادي قطر وتركيا، وقطر وتركيا تعاديان سورية التي تعد عدواً رئيساً لإسرائيل، وقطر وتركيا يعادون سورية ويتقربون من إيران الحليف الرئيسي لها...وهو ما يمكن أن سميه "تحالفات مصلحية معقدة". لذا، فاليوم نرى أنه لا يوجد أي طرف إقليمي أو دولي يستطيع إحداث تحول عميق في بنية الصراع على سورية.

لقد جاءت نتائج الأزمة السورية في كثير من النواحي كارثية بعض الشيء، نظراً لكثرة الخطط الخارجية لإنهاك الدولة السورية واستنزاف قوتها، وكثرة الدول المساهمة فيما يعتبرونه من وجهة نظرهم إعادة رسم

[1] – أحمد محمد أبو زيد، **العلاقات اليمنية الخليجية.. الأخوة الأعداء**، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص13.

خارطة منطقة "الشرق الأوسط" عموماً، والذي تم التخطيط له دون التحديد الدقيق لإمكانيات الدولة السورية، وارتباطاتها الإقليمية والدولية، والتي كانت بالمجمل أحد أسباب إخفاقهم في تحقيق أهدافهم.

ثانياً: الحرب على سورية وإعادة الهيكلة الإقليمية:

تعود تعقيدات الوضع السوري إلى طبيعة بنائه الصراعي الذي يتأسس على ثلاث طبقات تتفاعل في جدلية تزيد من صعوبة التحليل الطامح إلى الاقتراب من الدقة. يبدو بوضوح أن المستوى الأول للصراع يتمثل في المستوى المحلي السوري الذي تنخرط فيه قوى سياسية وطائفية وجهوية متباينة ومصالح اقتصادية نافذة. ويتكون المستوى الثاني الإقليمي من صراع أساسي على سورية بين إيران الداعمة للنظام والمتحالفة معه، في مواجهة تركيا التي تتبنى إسقاط النظام السوري وتتحالف مع بعض فصائل معارضته السلمية والمسلحة. ولا يمنع الصراع التركي ـالإيراني من انخراط أطراف إقليمية لها مصالح في الصراع السوري، وإن ظل الملمح الرئيس للمستوى الثاني. ويظهر المستوى الدولي الثالث للصراع في الشد والجذب الدوليين بين روسيا والصين من ناحية، في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى[1].

ويعد مفهوم "إعادة الهيكلة الإقليمية" من الأطر التحليلية المستحدثة في فهم التفاعلات الإقليمية، وهو مفهوم يشير إلى صراع إقليمي ممتد، يتميز بثلاث خصائص:

الخاصية الأولى: لا يهدف إلى تحقيق انتصارات عسكرية بقدر ما يهدف إلى تغيير الثقافة السياسية السائدة، وحتى الترويج لخرائط جديدة.

الخاصية الثانية: تشترك فيه ثلاثة أنواع من الفواعل، فواعل من دون الدول، وفواعل إقليمية وفواعل خارجة عن الإقليم.

الخاصية الثالثة: يتسم بالتطرف في سلوك بعض الأطراف المندمجة فيه.

فمفهوم إعادة الهيكلة الإقليمية وفقاً لهذه الخصائص يعبر بشكل كبير عن ما يحدث في منطقة "الشرق الأوسط"، فهنالك دعوة إلى تأسيس ثقافة سياسية علمانية تشمل كل الإقليم، في مقابل الاعتراض الذي تبديه التيارات الإسلامية المتطرفة والدول المرتبطة بها.

كما أن هناك ترويج من حين إلى آخر إلى خرائط جديدة لسورية واليمن. ومن الواضح أيضاً أن هناك تطرف في سلوك الأطراف المندمجة في إعادة الهيكلة الإقليمية، إذ لا يوجد أي طرف على استعداد لتغيير

[1] – مصطفى اللبّاد، "**الصراع التركي ـ الإيراني على سورية والفراغ العربي**"، مجلة بدايات، العددان 3-4، خريف 2012 شتاء 2013، على الرابط: https://www.bidayatmag.com/node/213

وجهة نظره. فالوضع الراهن يشير إلى صراع إرادات إيراني ـ تركي على سورية وعلى القيادة الإقليمية، إذ يملك كلا البلدين نظرياً أفضل الفرص للانخراط في النظام الإقليمي البازغ. تتجه إيران تاريخياً إلى التمدد نحو الغرب، أي العراق وبلاد الشام نزولاً إلى مصر في أقصى تمددها. فضلاً عن نفوذها في الخليج العربي الذي كان منذ خمسة قرون على الأقل ساحة لتمدد نفوذها الإقليمي. وفي المقابل تميل جغرافياً تركيا إلى التوسع في اتجاهين، الأول نحو الغرب، أي البلقان وأوروبا، والثاني نحو الجنوب أي سورية ومصر. ويبقى ملاحظاً هنا أن هذه الطموحات الإقليمية لكليهما لا تأتي من باب حب التوسع، وإنما ترجع إلى مجموعة من الأسباب: أولاً: شح الموارد في إيران وتركيا تاريخياً، وثانياً: للتحكم بطرق التجارة والمواصلات، وثالثاً: الدفاع عن الحدود من خارجها وليس من داخلها، ورابعاً: المترتب على ثالثاً، لأن التوسع خارج الحدود يحقق هدفاً أساسياً لكليهما وهو إخفاء الطبيعة الفسيفسائية للكتلة البشرية في هذين البلدين المتصارعين.

وبالمحصلة فإن "الشرق الأوسط" يمر بفترة انتقالية، ومستقبله مرتبط بنتيجة إعادة الهيكلة الإقليمية الحاصلة.

ثالثاً: المجتمع الدولي ومستقبل الأزمة السورية:

شكَّل الانقسام الدولي الكبير حول الأزمة السورية، والمرتبط بتشابك المصالح السياسية والاقتصادية، والذي تطور ليصبح عبارة عن مواجهة عسكرية بين الأطراف الدولية بالوكالة على الأرض السورية. وانقسام المجتمع الدولي حول كيفية حسم الأزمة السورية لا يعكس المنطق الضيق لتضارب المصالح فقط، ولكنه يعبر عن انقسام المجتمع الدولي في رؤيته لطبيعة الأزمة وهو ما يعكسه وجود مسارين في تعامل المجتمع الدولي مع هذه الأزمة:

المسار الأول: هو مسار "جنيف" الذي يرى أن الأزمة السورية هي قضية "**سلطة**" في المقام الأول، أي أن ما يجب الاهتمام به هو كيفية تحقيق الانتقال السياسي، بغض النظر عن مضمونه وعن الأطراف الممثلة فيه.

أما المسار الثاني: فهو مسار " سوتشي" والذي يرى أن الأزمة السورية هي قضية " **دولة**"، أي أن ما يجب التفكير فيه في المقام الأول هو حماية الدولة السورية من الانقسام.

قليلون جداً من يقيمون الأمور من منطلق المبادئ، كثيرون يقيمون الأمور من منطلق المصالح والاحتياج. وبالمحصلة لن يستطيع المجتمع الدولي التوصل إلى تسوية لتلك الأزمة إلا إذا حدث اتفاق على طبيعة الأزمة في حد ذاتها.

وبرأي الباحث فإن سورية لطالما وقعت ضحية الجغرافيا، فموقعها المميز جعلها دوماً في قلب الصراع الدولي على القطبية والطاقة، وهو الأمر الذي أدَّى بالضرورة لتشابك وتعقيد المصالح الدولية المختلفة على الأرض السورية وكان له الأثر البالغ في تدويل وتأجيج الصراع الدولي على سورية، وأن الصراع في سورية لابد وأن يكون مؤثراً في أقصى الحدود على التوازن الدولي ككل، لأن نتيجة ذلك الصراع سوف تؤثر في الهيمنة على سوق الطاقة كما تأثيرها على الدور الروسي من حيث الفشل أو النجاح.

رابعاً: دور الأزمة السورية في إنهاء القطبية الأحادية:

إن قراءة التاريخ تؤكد أن تكوَّن أي نظام دولي جديد يرتبط غالباً بحوادث مفصلية تحمل في طياتها ملامح هذا النظام والقوى الصاعدة فيه، وتهيئ للانتقال من نظام عالمي لآخر. وفي هذا السياق، فقد شكَّلت الأزمة السورية استثناءً في حالة الاضطرابات التي شهدتها معظم الدول العربية منذ مطلع العام 2010، وكان للعلاقة "السورية–الإيرانية–الروسية– الصينية" الوثيقة، إضافةً لعدم انسياق سورية إلى التسويات الإقليمية السابقة المدعومة أمريكياً، دوراً مهماً في تشكيل هذا الاستثناء .

واليوم، يعيش النظام الدولي حالة من القطبية الأحادية الهشة، وهي مرحلة انتقال وتطور في النظام الدولي من القطبية الأحادية الصلبة إلى مرحلة جديدة، فانتقال النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى التعددية لا يمكن أن يتم إلا عبر مرحلة انتقال في داخل القطبية الأحادية، بمعنى الانتقال من المرحلة الصلبة إلى المرحلة المرنة، وبالتالي تمثل مرحلة القطبية الهشة مرحلة تحضير لنظام التعددية القطبية، وفي ظل هذه المرحلة تتطور العلاقات بين الوحدات الرئيسة في المجتمع الدولي إلى علاقات تعاون ومشاركة في تحمل المسؤولية، وتوزيع المنافع، ويتم ذلك عبر التعاون بصيغة توازن المصالح (كما تقترح الصين في مشروع الحزام والطريق)، وليس بصيغة علاقات عدوانية.

وكان أيلول 2015، وهو التاريخ الذي قررت فيه روسيا الاتحادية إرسال قواتها البرية والجوية إلى سورية رغم مخاطر احتمالات الاشتباك مع القوات الغربية، بمثابة الإعلان عن توازن دولي جديد يعيد إلى الأذهان الخطوط الفاصلة بين القطبين الدوليين في مرحلة الحرب الباردة، ويؤسس لمرحلة جديدة من التوازن في

النظام العالمي تكون فيه روسيا الاتحادية ومن يقف في نهجها السياسي عاملاً موازناً للهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

كذلك اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالاختلاف عن موقف الولايات المتحدة تجاهها، وهو تباين في المواقف ليس جديداً. فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية في الحقبة الأخيرة، في ظل سياسة خارجية صينية براغماتية تحكمها تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح. إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية بأنه تعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وبلغ حد التصادم والمواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة. ويسهم تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية، في إحداث تطور جديد على تلك المعادلة، خصوصاً في ظل تصاعد أزمات المنطقة إلى حدٍ بلغ نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات[1].

الموقف الصيني من الأزمة السورية يمثل رداً مباشراً على الإعلان الأمريكي عن تحول في الاستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، وهي منطقة تنامي النفوذ الصيني، وهو ما يعني وجود توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة للقيام بذلك، إضافة إلى اتهام الصين للولايات المتحدة الأمريكية بالمساس بمصالحها الجوهرية، إما عن طريق بيع أمريكا أسلحة لتايوان، أو تشجيعها للمجموعات الانفصالية في التبت، وبالتالي فإنّ الصين اتخذت المناكفة في الأزمة السورية كجزء من الرد، ولو سياسياً فقط.

وأحد أكبر المؤشرات على أننا أصبحنا نعيش في عصر اللا قطبية هو التحرر الملاحظ في سلوك القوى الإقليمية، فهذه القوى كانت في فتره الحرب الباردة تراعي بشكل كبير التوازن الدولي بين المعسكرين كمحدد أساسي لسياستها الخارجية واستمر نفس السياق مع عالم الأحادية القطبية. واليوم القوى الإقليمية المركزية تصنع سياستها بشكل أكثر استقلالية، ولم تعد بنية النظام الدولي أبرز محدد لسياستها الخارجية لأن هذه البنية انتقلت من حالة " الاستقطاب " مهما كان شكله إلى حالة " اللا استقطاب"[2].وفي وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأخيرة التي أعلن عنها الرئيس ترامب في 2017/12/18 حديث عن عصر جديد

[1] – سنية الحسيني، "**سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، تشرين الأول 2015، ص41.

[2] – ألكسندر دوغين، "**المشاكل الجيوبولتيكية وقوانين المدى الكبير والعولمة والمفارقة الروسية**"، مركز كاتخيون للدراسات، 201/10/14

للتنافس العالمي (اعتراف أمريكي بعالم متعدد الأقطاب)*. كما أن النظام الدولي يفقد جزئياً طابعه الأيديولوجي الليبرالي، ولذلك لم يعد هناك تشديد على الديمقراطية في الخطاب الدولي.

لقد تخلت الصين عن سياسة النأي عن التدخل في الأزمات الواقعة خارج نطاق مصالحها المباشرة أو فضائها الجيوسياسي المباشر، وذلك للمرة الأولى في تاريخها الحديث، فعلى الرغم من جميع المطالبات الغربية، أبقت الصين سفارتها في دمشق مفتوحة طوال فترة الحرب على سورية، وطرحت وزارة الخارجية الصينية في شباط 2012 مبادرتها لحل الأزمة السورية

فإذا كانت برلين قد شهدت ولادة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فإن دمشق شهدت ولادة التحوّل التاريخي في السياسة الخارجية الصينية. فقد اتسم الموقف الصيني بشأن الأزمة السورية برفض التدخل الخارجي بصفة عامة، والتدخل العسكري على وجه التحديد، ومن ثم رفض أي إجراء في مجلس الأمن من شأنه أن يفتح الطريق أمام احتمال هذا التدخل، وهو ما يفسر استخدامها الفيتو مرات متتالية ضد قرارات بشأن سورية . وهي المرة الأولى في تاريخ حق النقض التي يستخدم من أجل دولة عربية. كما أن سورية هي الدولة الوحيدة التي استخدمت الصين من أجلها حق الفيتو /6/ مرات. فسوريا تُعد رصيداً إستراتيجياً للصين، لا من ثروتها الطبيعية، بل من زاوية ثقلها الجيوسياسي على صعيد الموقع الجغرافي والمكانة الحضارية، والدور الذي تلعبه في معادلات السياسة الشرق أوسطية. وترى بكين أن الفيتو الروسي–الصيني المشترك سيفتح "نافذةً من الفرص" لحلّ الأزمة السورية. وأن استخدامها للفيتو ينطلق من معارضتها لأي تدخل غربي في سورية، بعد أن أساء حلف شمال الأطلسي استخدام قرار مجلس الأمن في ليبيا فتدخل لإسقاط الدولة الشرعية فيها، لا حماية المدنيين كما ادعى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة:

لقد ساهمت الأزمة السورية إلى حدٍ بعيد في تغيير البنية الدولية القائمة على القطبية الأمريكية، لتعطي الفرصة لتصاعد القوى الدولية التي لطالما رفضت الهيمنة الأمريكية. وإن جملة المؤشرات السياسية والاقتصادية الحالية، لا تصبُّ في مصلحة النظريات الجيوسياسية التي صورت الهيمنة والقوة الأمريكية بأنها مطلقة ونهائية، فاقتصادياً، تشير التقارير الاقتصادية إلى تراجع القدرات الاقتصادية الأمريكية، إضافة إلى أن تورط الولايات المتحدة في الأزمات والصراعات الدولية قد افقدها مصداقيتها السياسية، كما شكلت

* – أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البنود الأساسية من النسخة المحدثة لاستراتيجية الأمن القومي، مؤكدا أن الولايات المتحدة تدخل "عصراً جديداً من التنافس"، تتحداها فيه روسيا والصين. وقال ترامب: "إن الاستراتيجية الجديدة تتضمن "الاعتراف، وسواء طاب لنا ذلك أم لا، بأننا دخلنا عصراً جديداً من التنافس.

بعض الأزمات كالأزمة السورية بداية لتراجع الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي في منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يشكل نظرياً بداية الانحدار الأمريكي من قمة هرم النظام الدولي.

ويؤكد الباحث على جدلية العلاقة بين الموقع والدور التي استكملت أركانها في النموذج السوري، حيث أدى الدور الذي قامت به سورية وتبنته ودافعت عنه كجزء من أيديولوجيتها سبباً مكمّلاً وكافياً لاستهدافها، وهنا يرى الباحث تقدّم أهمية الدور على المكانة الجغرافية كسبب لاستهداف سورية. وأن الأزمة السورية ستنتقل من التفاعلات العسكرية التي حسمتها الدولة السورية بشكل كبير إلى التفاعلات الاستراتيجة المرتبطة بإدارة التواجد العسكري الأجنبي للقوى الإقليمية والدولية.

النتائج:

توصل الباحث من بحثه إلى النتائج الآتية:

- الأزمة السورية استوعبت كل الضغوط الإقليمية في المرحلة السابقة، واليوم دخلنا في مسار معاكس، فمخرجات تلك الأزمة ستؤثر على كل النطاق الاقليمي.
- لقد أريد من الحرب على سورية أن تصبح سورية أمام ثلاثة سيناريوهات: اللبننة أو الأفغنة أو البلقنة. لكن التاريخ أثبت أن سورية حالة خاصة، ومن الممكن أن تكون نموذجاً لما بعدها.

المراجع:

1- أحمد محمد أبو زيد، **العلاقات اليمنية الخليجية.. الأخوة الأعداء**، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2018.

2- ألكسندر دوغين، "**المشاكل الجيوبولتيكية وقوانين المدى الكبير والعولمة والمفارقة الروسية**"، مركز كاتخيون للدراسات، 201/10/14.

3- **خطة مؤسسة راند الأميركية للحل في سورية**، وحدة الترجمة والتعريب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 11 تموز 2016.

4- عدنان محمد هياجنة، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.

5- دام برس في **لقاء خاص** مع د. شاهر الشاهر للحديث حول العدوان التركي على عفرين، تاريخ 2018/1/25، على الرابط: http://webcache.googleusercontent.com/

6- كلاوس دودز وديفيد أتكنسون، **الجغرافية السياسية في مئة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ج1، ط1، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

7- محمد خالد، "**الحركات الانفصالية نذر مرحلة جديدة من الخرائط**"، رسم صحيفة البيان، تاريخ 2017/10/8.

8- محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

9- مصطفى اللبّاد، "**الصراع التركي ـ الإيراني على سورية والفراغ العربي**"، مجلة بدايات، العددان 3-4، خريف 2012 شتاء 2013، على الرابط: https://www.bidayatmag.com/node/213

10- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

المراجع باللغة الانكليزية:

[1]- A.F.K.Organski and Jacek Kugler , The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.

2 -Walter Russell Mead, ***"The Return of Geopolitics, The Revenge of the Revisionist Powers",*** Foreign Affairs, May/June 2014.